الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الجلسة الواحدة والعشرون | 21 | الإثنين 24 نوفمبر 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 2662
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2026..... 2662
3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2026..... 2689
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2026..... 2709
5- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال..... 2728
6- رفع الجلسة..... 2733

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة التاسعة وخمس دقائق من صباح يوم الإثنين 24 نوفمبر 2025، برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2006.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نواصل أشغال جلستنا العامة المشتركة وننتقل إلى مناقشة مهمة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، وذلك تبعا للترتيبات في الغرض وأتوجه في البداية بخالص عبارات التحية والترحيب إلى السيد سفيان الهميسي، وزير تكنولوجيات الاتصال وكافة أعضاء الوفد المرافق له من الإطارات العليا بالوزارة وبالمؤسسات الراجعة إليها بالنظر.

نتناول بالنقاش اليوم وفي إطار هذه الجلسة العامة المشاركة مشروع ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2026 ونعرب بهذه المناسبة عن الأهمية المتزايدة التي يحظى بها هذا القطاع الحيوي والذي يكتسي طابعا تنمويا ويختص بصبغة تكنولوجية تساير التطورات المتسارعة في المجال وتعمل على توظيفها في خدمة الأبعاد التنموية للمشاريع العمومية والخاصة على حد سواء.

ونحن نعول على هذه الوزارة الرائدة لكي تضاعف من جهودها وتكثف من برامجها خلال الفترة القادمة من أجل تكريس مقومات التحول الرقمي، الذي أصبح من أبرز أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمحمول على مصالح الوزارة المركزية والجهوية ومختلف المؤسسات تحت الإشراف، مزيد العمل على تعزيز مقومات للإدماج الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعية وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها بهدف توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات الرقمية وإرساء إدارة رقمية ناجعة وشفافة في خدمة المواطن والمؤسسة الاقتصادية، إدارة فاعلة ومساعدة على خلق الثروة، فالانتظارات من هذه الوزارة كبيرة والوظيفة التشريعية بمجلسها تجدد التأكيد على تعاونها وتجاوبها مع كل المبادرات والبرامج التطويرية والإصلاحات، لا سيما التشريعية منها والتي من شأنها النهوض بهذا القطاع وضمان مواكبته للتطورات والمتغيرات التي تأتينا كل يوم بالجديد، ونحن منفتحون خلال الفترة القادمة على تنظيم وبرمجة أيام دراسية في إطار الأكاديمية البرلمانية، بمشاركة مختلف الأطراف المعنية للتباحث حول مختلف المواضيع ذات الصلة وتحقيق الإضافة النوعية المرتقبة.

عرض ومناقشة
مشروع ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين،

يسعدني أن أتوجه إلى كل من لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، بالشكر على العمل المنجز وأدعوهما إلى تلاوة التقرير حول مهمة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

الكلمة إلى النائب المحترم السيد مراد الخزامي، نائب رئيس لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب، فليتفضل.

السيد مراد الخزامي، نائب رئيس لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

مرحبا بالسيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه،

مرحبا بالسيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ونائبيه،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق له،

مرحبا بالسيدات والسادة الزملاء من المجلسين،

أردت أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للأقاليم والجهات وبقية أعضاء المجلسين الذين واكبوا أعمال اللجنتين في النقاشات الثرية خلال جلسة الاستماع إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال والتي دامت قرابة ثماني ساعات، قدموا خلالها جملة من المقترحات المهمة باعتبار الدور المحوري الذي تلعبه هذه الوزارة كرافعة للتنمية ودافع للتطور الاقتصادي والاجتماعي لمختلف قطاعات الإنتاج ببلادنا.

سيدي الرئيس، لن أطيل عليكم سيكون لي تدخل خلال النقاش العام، سأتولى تقديم جملة من الملاحظات في إطار مناقشة مهمة تكنولوجيات الاتصال.

وفي الختام، أمرر الكلمة الآن إلى السيد رئيس لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد النائب المحترم، السيد محمد الكو رئيس لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم فليتفضل.

السيد محمد الكو، رئيس لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب،

السيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق لكم مرحبا بكم،

نقدم اليوم التقرير النهائي لمهمة تكنولوجيات الاتصال وهذه الوثيقة هي نتاج عمل مشترك صاغته لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والحوكمة والرقمنة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، هذا التعاون يعكس إرادة الوظيفة التشريعية بغرفتها لإنهاء التردد في ملف الرقمنة.

لقد توصلنا إلى نتيجة واحدة، المشكل لا يقتصر على نقص التكنولوجيا، بل أيضا غياب الإطار التشريعي اللازم لتنفيذها، إضافة إلى المقاومة الإدارية للتحول الرقمي.

سيدي الوزير، الرقمنة هي الأداة الوحيدة لكسر حلقات الفساد والبيروقراطية التي تخنق اقتصادنا وتضعف علاقة الإدارة بالمواطن، هذا التقرير المشترك هو مواصلة لمسار طويل من النقاشات داخل لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم التي تعتبر أن الانتقال الرقمي محور إستراتيجي للمخطط التنموي 30/26 حيث عقدنا في 7 أكتوبر2025 جلسة مع ممثلي الوزارة خصصت لمتابعة الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي، وجلسة مع ممثلي رئاسة الحكومة بتاريخ 9 أكتوبر 2025 لمتابعة تنفيذ برامج الرقمنة والإصلاح الإداري وتوجت هذه الجلسات بتقارير أرسلت إلى وزارتكم وإلى رئاسة الحكومة، تضمنت بعض التوصيات لعل أهمها الإصلاح التشريعي الجذري، العدالة الرقمية والتكوين لضمان تكافؤ الفرص ومرصد وطني لقياس الانتقال الرقمي وأثره على التنمية الجهوية، ثم الإلزامية الرقمية والترابط البيني والأمن السيبرني، وغيرها من التوصيات التي تدعو إلى إدماج الرقمنة كرافعة للنمو الاقتصادي، ودعم المشاريع المبتكرة في الجهات، مع تشجيع المؤسسات الناشئة على تطوير حلول رقمية موجهة للمرافقة العمومية.

ختاما، إذ نثمن العمل الكبير الذي قامت به الوزارة والبرامج المستقبلية الهامة، فإننا ندعو إلى قرار سياسي حاسم وقيادة موحدة بين رئاسة الحكومة ووزارة تكنولوجيات الاتصال لتبني مقترحات السادة النواب. في هذا التقرير المشترك وغيره من التقارير كبرنامج عمل للمضي في الانتقال الرقمي وكسر مقاومة الإدارة للرقمنة ونمضي قدما في إحداث منصة وطنية موحدة للخدمات تدعم المواطن والمستثمر من أجل تنمية جهوية عادلة وشاملة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد بوبكر بن يحي، مقرر لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب، تفضل.

السيد بوبكر بن يحي، مقرر لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا برؤساء المجلسين،

مرحبا بالسادة نواب الشعب،

مرحبا بالسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

تـقـريـر
لـجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم حـول مهمة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

السّيد رئـيس مـجلس نــوّاب الشعب،

السّيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدتين والسيدين نائبيْ رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات والاقاليم،

السّيدات والسّادة أعضاء المجلسين الكرام،

السّيد وزير تكنولوجيات الاتصال،

السّيدات والسّادة الإطارات السامية المرافقة.

تَتَشرّف كلّ من لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومُكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم بأن تَعرض عليكم تقريرهما الموحد حول مهمَّة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026. وفيما يلي مُلخّص لمجمل أعمال اللجنتين حولها.

I. التقديم العام لاستراتيجية مهمة تكنولوجيات الاتصال:

جاء بوثيقة مهمة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 أن استراتيجية المهمة تندرج ضمن الأهداف الاستراتيجية الوطنية في مجال الانتقال الرقمي المُضمنة بالمخطط التنموي 2026 - 2030 والتي تُعَدّ إحدى ركائز أولويات الحكومة باعتبار الدور المحوري الذي يلعبه قطاع تكنولوجيات الاتصال كرافع للتنمية ودافع للتطور الاقتصادي والاجتماعي لمختلف قطاعات الانتاج. حيث تتطلع بلادنا من خلال القطاع الرّقمي إلى بلوغ تحول نوعي للمرافق والخدمات العمومية لا سيما عبر تنفيذ برنامج الرقمنة الشاملة لمختلف هياكل الدولة وتدعيم مكانة الاقتصاد الرقمي كمُساهم مرجعي في الناتج المحلي للاقتصاد الوطني. وقد تم وضع جملة من الأولويات المترابطة والاهداف العمـلياتية لبلوغ هذه الرؤية التي تم التنصيص عليها في وثيقة الميزانية الخاصة بمهمة تكنولوجيات الاتصال.

إضافة إلى ذلك، ووفق ذات المرجع، ستعمل مهّمة تكنولوجيات الاتصال خلال الفترة القادمة على تكريس مقومات التحول الرقمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال السعي إلى الادماج الاجتماعي الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعية لتوفير النفاذ الشامل للخدمات الرقمية في كل مكان وذلك من خلال:

- التسريع في نسق رقمنة الخدمات الادارية لفائدة المواطنين والمؤسسات الاقتصادية،
- تمكين كافة الفئات الاجتماعية من النساء والرجال في جميع المناطق من النفاذ إلى خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصال بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقُولة من أجل ضمان الادماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية،
- العمل على مزيد توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاستفادة منها لتدعيم القدرة التنافسية وتوفير فرص العمل اللائق بما يمكّن من مساهمة قطاع تكنولوجيات الاتصال في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي جعل تونس قطبا تكنولوجيّا إقليميًا ودوليًا،
- حماية الفضاء السيبرني الوطني من التهديدات السيبرنية المُختلفة قصد ضمان بيئة رقمية آمنة وموثوقة وتدعيم السيادة الرقميّة من خلال حسن حوكمة الفضاء السيبرني وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي اضافة إلى تطوير رأس المال البشري في مجال السلامة المعلوماتيّة.

هذا، وتَتَضمّنُ هيكلة ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2026 برنامجين (2) وبرنامجين فرعيين (2) وأربعة عشرة (14) نشاطا

وسبعة (7) أهداف وثمانية عشرة (18) مؤشرا لقيس آداها ويساهم في تحقيقها تسعة (9) فاعلين عموميين. وقد تم ضبط الاعتمادات المقترح ترسيمها بمشروع ميزانية المهمة لسنة 2026 باعتبار صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في حدود 1069,327 أ د مقابل 1164,823 أ د مرسمة بقانون المالية لسنة 2025. وتتوزع اعتمادات سنة 2026 على برنامجيْن اثنيْن (2) كما يلي:

- برنامج التنمية الرقـمية: 1032, 952أد
- برنامج القيادة والمساندة: 36,375 أد

II.أشْــغَال اللجنتين:

عَقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والاقاليم جلسة مشتركة يـــوم الثلاثاء 04 نوفمبر 2025 استمعت خلالها إلى السيد سفيان الهـميسي، وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق له، حيثُ تم تقسيم أشغال هذه الجلسة إلى ثلاثة محاور :

- المِحْور الأوّل: مُداخلة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال حول مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2026،
- المِحْور الثّاني: تَفاعُلات السيدات والسّادة أعضاء اللجنتين والنواب الحاضرين من المجلسين،
- المِحْور الثالث: إجابات السيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق له.

المحور الأوّل: مُداخلة السيد وزيـر تكنولوجيات الاتصال حول مُهمَّة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2026:

في مُفتتح الجلسة، أكّد السيد وزير تكنولوجيات الاتصال على أن التحول الرقمي لم يعد خيارا بل أصبح ركيزة أساسية لبناء مرفق عمومي واقتصاد وطني قوي وعادل، مشيرا أن وزارة تكنولوجيات الاتصال تعمل بطريقة أفقية مع كل القطاعات وأنها تمارس مهامها وفق توجهات وخيارات وطنية كبرى، مُقدّما عرضا حول مشروع ميزانية المهمة. حيث تعرّض في البداية الى الأولويات التي اشتغلت عليها الوزارة خلال سنة 2025 والمتمثلة خاصة في:

- إطلاق برنامج لرقمنة الخدمات الإدارية خاصة منها ذات الطلب المكثف من قبل المواطن والعمل على تكريس مبدأ عدم المطالبة بوثائق أو بيانات يمكن الحصول عليها من خلال آليات الترابط البيني،
- تطوير البنية التحتية للاتصالات وذلك بهدف مواكبة التطورات التكنولوجية وتحسين أداء الشبكة من جهة وتعميم التغطية لضمان حق المواطنين من مختلف الفئات الاجتماعية والجهات من النفاذ إلى شبكات الاتصال ذات السعة العالية من جهة أخرى لاسيما ما تَضمنه الفصل 38 من الدستور وخاصة في فقرته الثانية التي تنص على أن " تسعى الدولة إلى ضمان الحق في النّفاذ إلى شبكات الاتصال"،
- دعم مقومات الاقتصاد الرقمي خاصة من خلال تحسين مناخ ريادة الأعمال وتعزيز الإدماج الرقمي.

كما استعرض السيد الوزير، إضافة إلى ما تقدم، أهم البرامج التي تشرف الوزارة على مُتـابعتها خلال السنة الحالية والتي تمحورت في النقاط التالية:

❖ البرامج المتعلقة بالتحول الرقمي:

- إطلاق البوابة الموحدة للخدمات الإدارية "khadamet.gov.tn"،
- التقدم في إنجاز المنصة الوطنية للإجراءات الإدارية،
- إطلاق استغلال المرحلة الأولى لمشروع القنصلية الرقمية: "www.econsulat.tn"،
- إطلاق منصة وطنية لمتابعة المشاريع العمومية،
- الانطلاق في تعميم المنصة الوطنية للترابط البيني،
- التقدم في إنجاز عدد من الخدمات عن بعد ذات الطلب المكثف من المواطن،
- التقدم في إنجاز عدد هام من المشاريع المُهيكلة لتطوير نظم معلومات قطاعية.

❖ البرامج المتعلقة بتطوير البنية التحتية:

- إطلاق خدمات الهاتف الجوال من الجيل الخامس " 5G "،
- تسريع نسق تعميم الربط بالألياف البصرية،
- إطلاق برنامج" التغطية الشاملة " الذي يشمل كمرحلة أولى 103منطقة سكنية،
- الانتهاء من تركيز الشبكة التربوية (Edunet 10) حيث تم ربط 3307مؤسسة تربوية،
- دعم الربط الدولي بالأنترنت من خلال كوابل بحرية جديدة،
- إطلاق عملية مراجعة لعدد من شروط تعديل سوق الاتصالات.

❖ البرامج المتعلقة بتطوير الإطار التشريعي والترتيبي:

- إعداد مشروع مراجعة لقانون الشركات الناشئة،
- إعداد مشروع "الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي" يتضمن بالخصوص محور يعنى بحوكمة مجال الذكاء الاصطناعي،
- مراجعة للأحكام المتصلة بالصفقات العمومية في المجال الرقمي (تم إدراجها ضمن مشروع مراجعة الأمر المنظم للصفقات العمومية)
- إطار جديد للبطاقة التكنولوجية الدولية بصدد المصادقة على مستوى البنك المركزي،
- الانطلاق في مراجعة شاملة للشروط الخاصة بممارسة عدد من الأنشطة.

❖ البرامج المتعلقة بالإدماج الرقمي:

- استكمال تعميم البطاقات الإلكترونية لبرامج الأمان الاجتماعي،
- إطلاق خدمة "المحفظة الافتراضية للدينار الإلكتروني" (e-dinars Wallet) بصفة مجانية،
- إطار جديد للبطاقة التكنولوجية الدولية بصدد المصادقة على مستوى البنك المركزي،
- مواصلة الحملات لتمكين المواطنين من الهوية الرقمية.

❖ البرامج المتعلقة بتامين الفضاء السيبرني:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني 2026-2030،
- إنجاز المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية لفائدة المراكز القطاعية للإعلامية،

- الانتهاء من تركيز آلية للمصادقة على منتجات الأمن السيبرني،

- تنفيذ برنامج لحماية الأسرة والطفل في الفضاء السيبرني،

- تسريع نسق تنفيذ المشاريع المتصلة بتأمين منصات الخدمات العمومية.

هذا، وتطرق السيد الوزير في مرحلة موالية من مداخلته الى توجهات ورؤية الوزارة خلال سنة 2026، مشيرا انّ استراتيجية مهمّة تكنولوجيات الاتصال للسنة المالية المقبلة تندرج ضمن الأهداف الوطنية المضمنة بمشروع المخطط التنموي 2026-2030 والتي تسعى الى:

- التأكيد على الدور المحوري لقطاع تكنولوجيات الاتصال كرافع للتنمية ودافع للتطور الاقتصادي والاجتماعي لمختلف قطاعات الإنتاج،

- التطلّع إلى بلوغ تحول نوعي للمرافق والخدمات العمومية من خلال القطاع الرقمي،

- تدعيم مكانة الاقتصاد الرقمي كمساهم مرجعي في الناتج المحلي،

- دعم الاستثمار في المجالات المجددة وذات القيمة المضافة العالية جدا خاصة منها المتصلة بتطوير استعمالات الذكاء الاصطناعي،

- الرّقمنة الشاملة لبلوغ تحول نوعي للمرافق والخدمات العمومية،

- تدعيم مكانة الاقتصاد الرقمي كمساهم مرجعي في الناتج المحلي،

- دعم تونس كوجهة إقليمية مميزة للاستثمار في المجالات المجددة خاصة منها المتصلة بتطوير استعمالات الذكاء الاصطناعي.

كما استعرض السيد الوزير أهم البرامج المُزمع إنجازها خلال سنة 2026 والمتمثلة إجمالا في:

- الرقمنة الشاملة لهياكل الدولة من خلال جملة من الإجراءات على غرار تعميم خدمات الترابط البيني وتطوير سجلات البيانات الأساسية وإطلاق تطبيقة الخدمات على الهاتف المحمول ورقمنة شاملة لمؤسسات الدولة مركزيا وجهويا،

- تطوير البنية التحتية عبر تطوير تطبيقات الجيل الخامس واستكمال برنامج التغطية الشاملة وتعميم الربط بالألياف البصرية،

- دعم رأس المال البشري عبر برنامج وطني لدعم القدرات وتكوين الكفاءات الرقمية وتكوين الاعوان العموميين في المجالات الرقمية إضافة الى برنامج إعادة تأهيل الكفاءات،

- النهوض بالاقتصاد الرقمي من خلال دعم الخلاص الالكتروني والخلاص بالهاتف الجوال وإطلاق مشاريع رقمية مندمجة بالقطاعات الحيوية إضافة الى إطلاق المرصد الوطني للاقتصاد الرقمي،

- الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وذلك عبر الإعلان والانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وإرساء إطار تنظيمي لحوكمة مجال الذكاء الاصطناعي وإطلاق خطة وطنية لتكوين الكفاءات من جميع الفئات في مجال الذكاء الاصطناعي،

- الابتكار وريادة الأعمال من خلال تطوير المراكز الجهوية الذكية وإطلاق منصة خاصة بمنتجات الشركات الناشئة ودعم المبادرات والمشاريع المشتركة بين الأقطاب التكنولوجية ومؤسسات،

- دعم الأمن السيبرني، وذلك عبر تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني 2026-2030 واستكمال البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتي وتطوير برنامج حماية الأسرة والطفل في الفضاء السيبرني.

وأضاف السيد الوزير أنّ السنوات الأخيرة شهدت تحسنا على مستوى برامج الرقمنة، حيث تم القيام بتقييم شامل للمنظومات السابقة، وانطلقت الوزارة في تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى على غرار مشروع الهوية الرقمية الوطنية والمستشفى الرقمي باستعمال تقنيات الطب عن بعد والذكاء الاصطناعي بما من شأنه أن يساهم في تقريب الخدمات الطبية من المواطن وتسريع التشخيص، مُبينًا أن هذه المشاريع تمثل نواة أساسية لبناء منظومة رقمية متكاملة. وأكد أن العمل متواصل بشكل منهجي لإتمام مسار التحول الرقمي رغم التعقيدات المتوارثة.

هذا، واختتم السيد الوزير مُداخلته بتقديم معطيات إحصائية متصلة بمجموع نفقات المهمة المبرمجة لسنة 2026 والتي بلغت1069.327 أ.د موزعة بين 197.335 أ.د من موارد دولة و871.992 أ.د من الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

المِحْور الثَّاني: تَفاعُلات أعضاء اللّجنة والنواب المواكبين لأشغال الجلسة:

قدّم السيدات والسادة النواب من الغُرفتين جملة من الاستفسارات التي تمحورت بالخصوص حول مستويات التقدم في ملف رقمنة الإدارة وتطوير الخدمات الإدارية واعتبروه رافدا هاما للتنمية ومقاومة الفساد والقضاء على البيروقراطية المُعطّلة لمصالح المواطن، مشيرين إلى التباطؤ في نسق انجاز البرامج ذات العلاقة خاصة في القطاعات الحيوية على غرار الصحة والنقل والتربية والتعليم العالي ومتسائلين عن خطة عمل الوزارة وكيفية تدخلها لمعالجة تكرار الصعوبات التقنية لبعض المنظومات الوطنية على غرار منظومة الشراء العمومي على الخط (TUNEPS)، مطالبين بضرورة التسريع في انجاز برنامج الترابط البيني بين مختلف الوزارات والهياكل العموميّة بما يضمن تكريس مبدأ عدم مطالبة المواطن بوثائق أو معطيات هي بحوزة الإدارة مع التّركيز على الخدمات ذات الطّلب المكثّف وذات القيمة المضافة العالية للمواطن والمستثمر على حدّ السّواء لما لذلك من أهميّة في تسهيل المعاملات وكسب ثقة المواطن وتيسير الخدمات الموجّهة للمؤسّسات لما له من أثر على تبسيط الإجراءات والتخفيف من التداول الورقي تناغما مع توجهات الدولة في الغرض ومع تحقيق مقوّمات استكمال الانتقال الرّقمي الذي يمثّل فرصة واعدة أيضا لدفع الاستثمار وتحقيق الإقلاع الاقتصادي إلى جانب كونه ضمانة للتوقّي من الفساد ومكافحته. كما تمت الدعوة إلى تشريك الطاقات الشبابية للاستئناس بأفكارهم في هذا المجال الذي يشهد تطورات متسارعة إضافة الى ضرورة تنظيم قطاع التجارة الإلكترونية لما له من إمكانيات هامة في دعم الاقتصاد الوطني خاصة أن أغلب المعاملات المتصلة بهذا النمط من التجارة تتم خارج الدورة الاقتصادية. مع اقتراح كذلك إنشاء منصة رقمية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج في اتجاه تسهيل معاملاتهم الإدارية.

وفي نفس السياق، تم الاستفسار عن الحيز الزمني المتوقع لاستكمال رقمنة كافة الخدمات الإدارية على أرض الواقع وعن مدى وجود تقييم لنجاعة ومردودية بعض البرامج والتطبيقات والمنظومات الموجودة على غرار الهوية الرقمية وبطاقة العلاج "لباس"، مُشيرين إلى كثرة هذه التطبيقات وتداخلها في بعض الأحيان ومطالبين بضرورة العمل على مراجعتها. كما تم اقتراح إنشاء منصة رقمية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج في اتجاه تسهيل معاملاتهم الإدارية. فضلا عن طلب توفير لغة الإشارة في القنوات الوطنية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تم الاستيضاح عن أسباب عدم تفعيل القانونين الأساسيين المتعلّقين ببطاقة التعريف الوطنية البيومترية وجواز السفر البيومتري وعن استراتيجية الدولة في الاستفادة من الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي من جهة والحد من مخاطره من خلال العمل على حماية البيانات وتعزيز الامن الرقمي من جهة أخرى، بالإضافة الى التساؤل عن استراتيجية الوزارة في مجال الأمن السيبراني.

السيدة سعيدة شقير، نائب رئيس لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

كما تم الاستفسار عن مدى وجود مخاطر مُتصلة بالمُعطيات الشخصية للمواطن والبيانات الرقمية للدولة في ظل تعامل الوزارة مع مكاتب دراسات خاصة في المجالات الراجعة لها بالنظر مع دعوة الوزارة بصفتها مُشرفة على قطاع الاتصالات إلى متابعة مختلف المشاريع الرقمية التي تنجزها بقية الوزارات ومراقبة تنفيذها. كذلك عن مدى توفر معطيات إحصائية حول الخروقات المتعلقة بالشهائد المزورة في الانتدابات على مستوى الوزارة وذلك في علاقة بمآل ملف التدقيق في الشهائد العلمية وأعمال مختلف لجان التفقد المنجزة في الغرض. كما تم التساؤل حول استراتيجية الوزارة بخصوص الحدّ من هجرة الكفاءات المختصة في المجال خاصة أمام ما يشهده العالم من طلبات متزايدة لاستقطابهم مع الدعوة إلى وضع الاليات اللازمة لتحفيز هذه الشريحة الهامة والاستفادة من طاقاتها.

هذا، واستحوذ موضوع الخدمات البريدية حيّزا هاما من تدخلات السيدات والسادة النواب من مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والاقاليم، والذين قدموا جملة من الملاحظات المرتبطة بما يقدمه هذا المرفق العمومي المهم من خدمات القرب للمواطن التونسي في مختلف مناطق الجمهورية والمتعلقة خاصة بنُقص عدد من مكاتب البريد وغلق العديد منها وتعطل الموزعات الآلية وما نتج عنه من اكتظاظ كبير وصعوبة في الحصول على الخدمات البريدية في عدّة مناطق. وقد تم التساؤل عن برنامج الوزارة لإعادة فتح المكاتب التي تم اغلاقها وإصلاح الموزعات الآلية. كما تمت المطالبة بإعادة هيكلة بعض مراكز الفرز البريدي وتكثيف العمل بخدمات البريد المتجول وإحداث مكاتب جديدة في عديد الجهات مع ضرورة توفير الوسائل البشرية والمادية واللوجستية اللازمة للمكاتب الحالية ودعمها بموزعات آلية بما يمكّن من تحسين الخدمات المُسداة الى المواطن.

كما تم في سياق متصل الاستفسار عن مشروع إحداث البنك البريدي لما لهذا المشروع من أهميّة كبيرة في تحقيق الاندماج المالي للفئات الاجتماعية وعن مدى التقدم في انجاز كراس الشروط المتعلق بتنظيم خدمات التوصيل. كما تم التعرض لبعض وضعيات العمل الهش للمتعاقدين مع البريد التونسي داعين الى ضرورة تسوية وضعيتهم تجسيما لتوجه الدولة في مجال القضاء على كل أشكال هذا النوع من التشغيل تطبيقا لأحكام القانون عدد 9 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025 والمُتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة وانسجاما مع الدور الاجتماعي للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية في كافة أبعادها لضمان الحد الأدنى للأمان الوظيفي. مؤكدين كذلك على أهمية دور التكنولوجيات الحديثة كرافعة مهمة لتحفيز بيئة الاستثمار لمزيد جذب المستثمرين التونسيين والأجانب ولتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة تجمع بين تكريس الدور الاجتماعي للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة وخلق الثروة وتعزيز الإنتاج والترفيع في النموّ الاقتصادي من جهة أخرى. مع الدعوة الى تسريع العمل على مراجعة كراسات الشروط بما من شأنه أن يقلص من البيروقراطيّة المكبّلة للاستثمار وتعزيز الثقة بين الإدارة والمستثمر كما يساهم في تحرير السوق وتكريس العدالة الاقتصادية بين كل الفاعلين خدمة للأهداف التنموية لمخطط التنمية 2026-2030.

وفي مجال آخر تداول السيدات والسادة النواب من الغرفتين حول خدمات شبكة الاتصالات حيث لاحظوا تدني هذه الخدمات ووجود تفاوت بين المعطيات المقدمة ضمن أهداف الوزارة والواقع الحالي المتميز بضعف البنية التحتية ونقص أو انعدام التغطية بشبكة الاتصالات بعديد المناطق الداخلية والحدودية والارياف مما أدّى الى عزلتها، مُشدّدين على ضرورة إيجاد الحلول الملائمة لتجاوز هذا الاشكال والقضاء على الفجوة الرقمية بين الجهات. كما استفسروا عن مدى التقدم في مشروع تغطية المناطق البيضاء وعن استكمال ربط المؤسسات التربوية بالألياف البصرية، وعن أسباب تعطل بعض المشاريع على غرار الاشغال الخاصة بالقطب التكنولوجي بالغزالة.

وفي سياق متصل بشبكة الاتصالات، استفسر النواب عن مدى وجود خطة للتقليل من الآثار السلبية للنفايات الإلكترونية الناجمة عن الأجهزة غير المستعملة والتي تُفْرز مواد سامة عالية الخطورة تهدد الصحة العامة والبيئة. كما تم خلال هذه الجلسة المشتركة الدعوة إلى ضرورة اضفاء مزيد من التنسيق والانسجام بين ممثلي وزارة تكنولوجيات الاتصال والسيدات والسادة النواب من الغُرفتين بما يمّكن نائب الشعب من ممارسة دوره الرقابي من خلال التواصل مع مختلف ممثلي الوظيفة التنفيذية للتعبير عن مشاغل ناخبيه ومتابعتها في علاقة بمهام ومشمولات الوزارة.

المحْور الثّالث: إجابات السيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق له:

في معرض اجابته أفاد السيد وزير تكنولوجيات الاتصال أن بلادنا كانت سبّاقة عالميا في الرقمنة بمختلف مكونتها انطلاقا من سنة 1975 بإحداث المركز الوطني للإعلامية وكذلك بإرساء منظومة "انصاف" للتصرف الإداري والمالي في أعوان وموظفي الدولة والمؤسسات العمومية سنة 1983 غير أن هذا المجال شهد فترة ركود لم يمّكن من مجاراة نسق التطورات التكنولوجية، مشيرا إلى أنّ الوزارة تعمل على تحسين موقع تونس تدريجيا في التصنيفات الدولية وأن ترتيب تونس في مؤشر الخدمات الالكترونية لا يعكس حجم الجهود المبذولة خلال السنوات الاخيرة.

وحول استفسارات السيدات والسادة النواب من الغرفتين في مجال الترابط البيني أشار السيد الوزير الى أن مسار الإصلاح لتدارك النقائص والبطء الحاصل في الغرض انطلق منذ ثلاث سنوات وفق برنامج زمني يمتد على خمس سنوات، مبينا أنه تم منذ شهر جوان من سنة 2025 تنفيذ المرحلة النموذجية من برنامج الترابط البيني الذي شمل 4 وزارات وسيتم تعميمها على بقية الوزارات، مشيرا الى أن

التقدّم الملموس قد بدأ فعليًا في مجال الترابط البيني بين الوزارات على غرار وزارة التربية ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي ووزارة التكوين المهني ووزارة الشؤون الاجتماعية، مستشهدًا ببعض الأمثلة من تفعيل الترابط البيني على غرار التسجيل الجامعي لطلاب السنة الأولى وكذلك رقمنة منظومة التدخلات الاجتماعية من خلال توفير 12 قاعدة بيانات في خطوة هامة من شأنها أن تساهم في تحديد المستحقين الحقيقيين للمساعدات الاجتماعية بدقة وشفافية، مبرزًا أن هذه التجربة تمثل نموذجًا ناجحًا في استعمال الرقمنة لخدمة العدالة الاجتماعية وتحسين استهداف الفئات الضعيفة.

وفيما يتعلق ببرنامج ربط المدارس بالألياف البصرية، أشار السيد الوزير الى أنه يتم العمل على التقدم في هذا البرنامج من خلال السعي الى تحقيق هدف مزدوج لربط المدارس بالألياف البصرية إذْ يتمثل الأول في تمكين التلاميذ والإطار التربوي من اعتماد الإنترنت كوسيلة أَضْحَتْ ضرورية في مناهج التعليم ويتجلى الهدف الثاني والأهم في تعميم الربط بالألياف البصرية لكل الجهات والمناطق النائية على اعتبار أن المدارس هي أكثر المؤسسات امتدادا وتواجدا في مختلف مناطق الجمهورية مع الإقرار بوجود بعض الإشكاليات على غرار نقص المعدات المعتمدة خاصة الحواسيب والاطار التربوي المختص في الرقمنة.

وبخصوص مدى تأثير التعامل مع مكاتب الدراسات على المعطيات الشخصية والبيانات الرقمية للدولة، تم التأكيد على عدم وجود أي تهديد في هذا الإطار، حيث يقتصر دور مكاتب الدراسات في تقييم المشاريع والبرامج لضمان مبدأ الحياد وأن التعامل يقتصر على مكاتب دراسات تونسية محدثة طبقا للتشريع الجاري به العمل ببلادنا والمتحصلة على علامة الثقة. وفي سياق متصل بتأمين المعطيات الشخصية والسيادة الرقمية للبيانات أفاد السيد الوزير ان مختلف الهياكل المتدخلة تعمل بمقتضى النصوص القانونية النافذة على تأمين السيادة الرقمية على غرار الهيئة الوطنية للاتصالات والبنك المركزي التونسي والوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية مؤكدا التزام تونس في هذا المجال خاصة من خلال الامضاء على اتفاقية مجلس أوروبا (عدد 108) المتعلقة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي وبروتوكولها التعديلي (عدد 108+). كما بيّن السيد الوزير أن عملية استغلال البيانات والمعدات تتم مراقبتها يوميا مضيفا ان التقارير الرقابية السنوية ومختلف عمليات التدقيق والرقابة المعمقة متوفرة في كل المراحل من جميع الهياكل المعنية في هذا القطاع.

وحول التساؤل عن التجسيد الفعلي والواقعي لبعض البرامج الرقمية و التطبيقات مثل الهوية الرقمية وبطاقة "لباس"، أفاد ممثل الوظيفة التنفيذية أن الوزارة تعمل حاليا على تطوير الإطار التشريعي والترتيبي من خلال تنقيح بعض المجلات على غرار مجلة الاتصالات والقانون الاساسي عدد 63 لسنة 2004 مؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية وغيرها من النصوص بما يتلاءم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة من جهة مع العمل على تحسين البنية التحتية لتكون ملائمة وتسهّل عملية تفعيل التطبيقات والبرامج الرقمية على أرض الواقع من جهة أخرى. كما أفاد في سياق متصل بكراس الشروط المتعلقة بتنظيم خدمات التوصيل أن الوزارة انتهت من إعدادها وتمت إحالتها إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط مع غيرها من كراسات الشروط الاخرى.

وفيما يتعلق بتعطّل مشروع توسعة القطب التكنولوجي بالغزالة، أشار السيد الوزير أنه تم التوصل إلى حل جميع الإشكاليات خلال سنة 2025 بما فيها إشكال عقاري موضوع حكم قضائي وقد تم الانطلاق في مختلف الإجراءات من خلال الاعلان عن طلب العروض على أن يتم الإنجاز خلال سنة 2026. أما بخصوص ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية في المجال، فقد تمت الإشارة الى أن الأسباب مُتعددة ولا تقتصر على الجانب المادي فقط وأنه يتم العمل على إيجاد حلول لهذه الظاهرة بالتنسيق بين مختلف الاطراف المتدخلة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشؤون الخارجية خاصة في ظل تعبير العديد من التُونسيين المقيمين بالخارج عن استعدادهم لتقديم أفكار وإنجاز مشاريع ببلادنا.

وحول توسيع الشبكة البريدية بهدف مَزيد تَقريب الخدمات من المواطنين، بين السيد الوزير وجود العديد من الصعوبات التي تُعيق إحداث مكاتب جديدة تتعلق خاصة بتوفير المقرات على غرار الاشكال المتصل بتقييم مبلغ الكراء في وضعية تسويغ المقر وطول الآجال وصعوبة الإجراءات المتعلقة بتوفير قطعة أرض وبناء المقرات. كما تطرق إلى النقص الكبير في الموارد البشرية الراجع إلى تجميد الانتدابات خلال السنوات الأخيرة، مشيرا إلى أنه يجري العمل حاليا على استكمال مراحل إنجاز مناظرة لانتداب 290 عون وسيتم برمجة مناظرة أخرى في الفترة المقبلة مبينا أن المشروع المتعلق ببرمجة إنتدابات محلية لمكاتب بريد قريبة من العمادات شهد صعوبات كبيرة راجعة لعدة عوامل على غرار طول الآجال وكثرة الاعتراضات.

كما أفاد، في نفس السياق، أن الحل الأمثل يكمُن في التسريع في إنجاز برنامج التحول الرقمي لكل الخدمات لتخفيف الضغط على المكاتب القارة مشيرا إلى أنه يتم التفكير كذلك في تفويض بعض الخدمات البريدية على غرار سحب أو إيداع الأموال وخلاص فواتير إلى شبكات إسناد وذلك في إطار تشجيع المبادرة الخاصة، باعتبار الفرص المُتاحة لتحسين تشغيلية الشباب في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة في مجال الاقتصاد الرقمي، وتخفيف الضغط على الطلبات المتزايدة على خدمات البريد التونسي بما من شأنه أن يحسّن في الخدمات المُسْداة للمواطن. أمّا بخصوص بعض الوضعيات المهنية للعاملين بالبريد التونسي، بيّن السيد الوزير أنه يجري العمل على دراسة جُملة من الملفات المطروحة في هذا الإطار طبقا للتشريع الجاري به العمل وانسجاما مع توجه الدولة في مجال القضاء على كل اشكال التشغيل الهش.

وبخصوص برنامج التغطية الشاملة بشبكة الاتصالات، تمت الإشارة الى أنه شَمِلَ كمرحلة أولى 103 منطقة سكنية خلال سنة 2025 وسيتم مواصلة العمل على تغطية عدد من المناطق الأخرى سنة 2026 مبيّنا في هذا الإطار أن مسؤولية الدولة تكمن في توفير التغطية للمناطق البيضاء وهو ما يجري العمل عليه خلال هذه الفترة في حين سيتم، بالنسبة للمناطق السكنية، العمل على التدخل مع المُشغيلن الثلاث (3) للاتصالات لتحسين التغطية بالشبكة والخدمات الموجهة للمواطن وذلك في إطار الاجازات المُسندة لهم.

هذا، وتعرض السيد الوزير إلى موضوع البنك البريدي مُؤكدا إجمالا أنه لا وجود لاختلاف حول أهمية توفير البريد التونسي لخدمات بنكية وقدرته على تحقيق الادماج والاندماج المالي للفئات الاجتماعية مع وجود قناعة من كل المستويات على أهمية وجود مؤسسة تُقدم خدمات بنكية لفائدة فئات اجتماعية معيّنة والتي لا

يمكن لها في الأُطُرْ الحالية الاندماج في المنظومة البنكية الكلاسيكية الموجودة خاصة في ظل ما يتوفر للبريد التونسي من مكاتب ممتدة على كامل تراب الجمهورية. وبيّن السيد الوزير أنّ النقاش في هذه الفترة لا يَخُصُّ خيار تحويل الخدمات البريدية الى خدمات بنكية من عدمه بل يهم الطريقة مشيرا في هذا الاطار إلى وجود العديد من السيناريوات، التي هي محل درس على مستوى الحكومة، والمتمثلة في تحويل البريد التونسي برمته ليصبح مؤسسة بنكية تنطبق عليه أحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية أو إحداث بنك جديد مع الإبقاء على البريد التونسي كمؤسسة عمومية مستقلة أو أن يصبح البريد شريكا أساسيا لإحدى البنوك الموجودة وتكون له سلطة القرار أو تمكين البريد من توفير خدمات بنكية بالشراكة مع مؤسسات عمومية أخرى.

كما تم التأكيد في نفس السياق، على أن البريد التونسي هو عنصر أساسي في المالية العمومية وتحويله الى بنك يتطلب دراسة تأثيرات ذلك على بقية مكوناتها وهو ما يتم العمل عليه حاليا مع كل الأطراف ذات الصلة على غرار وزارة المالية والبنك المركزي وهيئة السوق المالية مع وجود مساع لدى البريد التونسي لتقديم خدمات بنكية وفق السيناريوات المذكورة.

هذا، وخَتم السيد الوزير بالتأكيد على أنّ مسار الرقمنة في تونس خيار استراتيجي لا رجعة فيه، وأن الوزارة ستواصل العمل على تطوير المنصات الرقمية وتحسين الخدمات الإلكترونية وضمان التكامل بين الهياكل العمومية في إطار رؤية وطنية موحدة تهدف إلى جعل تونس وجهة رقمية متميزة في محيطها الإقليمي.

III. توصيات اللّجنتين:

خَلُصَتْ اللجنتين في نهاية أعمالهما حول مشروع ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2026 إلى عدد من التوصيات ذات الصلة بجملة من المحاور المتعلقة بمجال تدخُلهما على غرار الرّقمنة والتطوير الإداري وتكنولوجيات الاتصال والتواصل والتحول الرقمي والحوكمة والتنمية الجهوية والمحلية. وتتمثل أهم هذه التوصيات فيما يلي:

- أهميّة العمل على إرساء حوكمة موحّدة وناجزة لجميع المشاريع القطاعيّة الرقميّة الكبرى وفق روزنامة محددة والعمل على تسريع إنجازها ومزيد العمل على تحسين المنظومات المعلوماتية الوطنية والتسريع في التقليص من الفجوة الرقمية من خلال تطوير البنية التحتية التكنولوجية وشبكات الاتصال في المناطق الداخلية،
- العمل على مزيد تنظيم برامج تكوينية في استعمال التكنولوجيات الحديثة لفائدة أعوان الدولة على المستوى المركزي والجهوي والمحلي من جهة وبرامج تحسيسية للمواطن من جهة أخرى حول كيفية التعاطي مع مُعطياته وبياناته الشخصية وتأمينها،
- دعم الادماج الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة خاصة وأن التحول الرقمي لا يكتمل إلا إذا كان عادلا وشاملا ويخدم الجميع دون استثناء،
- مزيد العمل على إدراج برامج الذكاء الاصطناعي في قطاعات الصحة والطاقة والتعليم والحوكمة البيئية باعتبارها ركيزة من ركائز الاقتصاد المستقبلي الشامل والمستدام.

IV. قرار اللّجنتين:

وبذلك أنهت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والاقاليم النّظر في مهمّة تكنولوجيات الاتّصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنتين على هذا العمل الهام والجاد وأخص بالشكر الفريق الاداري المرافق.

والآن نشرع في النقاش العام في جزئه الأول المتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب الشعب، فليتفضل الأستاذ أنور المرزوقي لرئاسة الجلسة.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

معالي وزير تكنولوجيا الاتصال، مرحبا بكم في رحاب مجلس نواب الشعب.

مرحبا بالوفد المرافق لكم من الإطارات العليا بالوزارة وبالمؤسسات الراجعة إليها بالنظر، مرحبا بكم في مجلس النواب.

إذن النقاش العام في جزئه الأول خاص بمداخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الشعب والقائمة الأولى، سأذكر عشر من أسماء السيدات والسادة النواب للاستعداد للتدخل: صلاح الفرشيشي، ماجدة الورغي، إلياس بوكوشة، طارق الربعي، بسمة الهمامي، عبد الرزاق عويدات، زينة جيب الله وأيمن نقرة.

السيد الوزير، ملاحظة بسيطة قبل أن أعطي الكلمة للزميل العزيز صلاح الفرشيشي لدي ملاحظه تهم "les start up"، لقد بلغ إلى علمنا أن هذه التجربة التي كانت رائدة وناجحة في تونس، تشهد اليوم صعوبات ويبدو أن العديد منها قد أفلس.

سؤال بسيط السيد الوزير، هل لديكم تقييم لهذا الملف وما هي الإجراءات التحفيزية التي تعتزمون اتخاذها لبث الروح فيها من جديد وهل هناك إستراتيجية جديدة للوزارة لهذا القطاع؟ وشكرا.

والكلمة الآن للنائب المحترم صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال وبالوفد المرافق له،

تطوير شبكة البنية التحتية للاتصالات بدائرتي بوسالم وبلطة بوعوان أصبح ضرورة ملحة ومستعجلة، مناطق وعمادات خارج تغطية شبكة الهاتف الجوال تماما مثل عمادة بني محمد من معتمدية بلطة بوعوان، أجزاء من عمادة العواوظة ومن عمادة البلدية والشواولة وعمادة بولعابة وعمادة غزالة وعمادة سد كسّاب من معتمدية بلطة بوعوان، هي أيضا خارج تغطية شبكة الهاتف الجوال. أجزاء كبيرة من عمادة البراهمي وعمادة المرجى وسيدي عبيد وعمادة المنقوش من معتمدية بو سالم أيضا هي خارج تغطية شبكة الهاتف الجوال، مع حرمان كل هذه المناطق بالمعتمديتين من التغطية بشبكة الإنترنت عن طريق الألياف البصرية.

سيدي الوزير، ضعف التغطية بشبكة الاتصال بهذه الجهات يفاقم التأخر في التنمية والاستثمار ولا يشجع رجال الأعمال على الانتصاب بالجهة.

سيدي الوزير، ضرورة توسعة هذه الشبكة لأن ذلك لن يكلف الدولة ميزانية إضافية ومبالغ كبرى، لأنه يدخل في باب الإجازات المسندة للمستغلين الثلاث للاتصالات بالبلاد.

السيد الوزير، متى سيحدث ديوان البريد، البنك البريدي لما لهذا المشروع من أهمية كبرى خاصة في المناطق الداخلية الأقل تنمية.

مكتب بريد بو سالم يعرف اكتظاظا أكاد أجزم أنه لا مثيل له بكافة ربوع البلاد، تصور السيد الوزير أن بلدية بو سالم في بعض الأحيان تغلق نهجا كاملا ليقع تنظيم الصفوف فيه أمام مركز البريد، خاصة عند صرف جرايات المتقاعدين والمعوزين، صف مضاعف طوله يصل إلى 50 متر، نساء ورجال كبار في السن تحت المطر في الشتاء وتحت حرارة الشمس في الصيف.

سيدي الوزير، أصبح من المستعجل جدا إحداث مكتب بريد ثاني بواسطة مدينة بو سالم، بالإضافة إلى حتمية إحداث مراكز بريد إضافية بالتجمعات السكنية الكبرى خاصة بعمادة البلدية وعمادة بولعابة، بالإضافة أيضا إلى مركز بريد بعمادة سيدي عبيد وبمنطقة بدرونة من عمادة المنقوش وبعمادة الكدية من معتمدية بو سالم.

هذا بالإضافة إلى ضرورة صيانة مركز البريد بمنطقة الربابنة، بناية قديمة وضيقة، لا تستجيب لأبسط الشروط الدنيا لإحداث مراكز بريد، مع الشكر السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة ماجدة الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، أربع دقائق، تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير وبالوفد المرافق،

عندما لا يكون لدي متسع من الوقت فإنني أدخل مباشرة في المطالب:

إذن بتاريخ 26 مارس 2024 كنت قد توجهت إليكم بمراسلة عن طريق مجلس نواب الشعب، بضرورة دعم منطقة بئر صولة من معتمدية منزل بورقيبة من ولاية بنزرت بشبكة الإنترنت وبال "réseau" وغير ذلك وبالتنسيق بين وزارتكم والهيئة الوطنية للاتصالات، أدت زيارة مرتين لبئر صولة أين تم معاينة انعدام التغطية لا للجيل الخامس ولا للرابع ولا للثالث ولا للثاني واستأت حقيقة من أهمية أو للموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة هذه مع انعدام التغطية.

في هذه المنطقة توجد شركات منتصبة ومدرسة ابتدائية، فيها قسم للإعلامية يوجد به 13 حاسوب مغلق، لذلك عندما نطلب من وزارة التربية دعمنا بتجهيزات لدعم المؤسسة التربوية للتلاميذ حتى يمكنهم دراسة مادة الإعلامية، نجد أن وزارة تكنولوجيات الاتصال هي السبب في غلق هذا القسم لأنه لا يوجد بالمدرسة تغطية، بل أكثر من هذا سيدي الوزير، في كل الجلسات الرسمية سواء في المعتمدية أو في الولاية بخصوص التقرير الأمني هناك استياء كبير من الحرس الوطني لأنه لا يمكنهم التواصل بمنطقة بئر صولة ولا يمكن الحصول على معلومة واضحة على المستوى الأمني.

وأيضا نظرا لتواجد مراكز الحبوب وصلكم أكثر من تقرير من الحماية المدنية يعلمكم بأنه لا قدر الله إن حصلت كارثة بتلك المنطقة فلا يمكن التواصل مع متساكني تلك المنطقة، بل أكثر من هذا السيد الوزير شركة اسبانية تونسية بعد أن قامت بالدراسة في منطقة بئر صولة اعتذرت عن بعث المشروع لأنها ذكرت أن كل شيء متوفر في تلك المنطقة إلا التغطية.

أصبحنا اليوم في تونس نتحدث عن ثلاث أشياء: الماء والكهرباء والأنترنت، لذلك لم تعد الانترنت سيدي الوزير من الكماليات، بل أصبحت تعتبر اليوم من الضروريات وعندما يطالب سكان منطقتي اليوم بالاستثمار ويسألونني لماذا لم أجلب لمنطقتهم المستثمرين فلأن الأرضية الموجودة لا تسمح بانتصاب الشركات لأن الهيئة الاتصالية للأنترنت زاروا المنطقة مرتين وقد عبروا بأنفسهم عن الاستياء ويتعجبون من عدم وصول التغطية إلى تلك المنطقة، فبعد أن تخرج من الختمين السيد الوزير وتصل إلى الجواودة لا تجد تغطية للهاتف الجوال وللإنترنت لذلك أطلب منكم وبعد إذنكم إيلاء هذه المنطقة ما تستحقه من الأهمية وسأغادر بعد قليل السيد الوزير لأنني سأستقبل الوفد الجزائري، ولكن بعد إذنك بعد قليل أريد الإجابة بخصوص منطقة بئر صولة لأننا قد تلقينا إجابة منكم على المراسلة التي توجهت بها لكم وقلتم بأن هذه المنطقة يوجد بها صفر تغطية لكنكم لم تمدونا بأسباب ذلك بالتحديد.

ثانيا كنت قد أشرت في مداخلة مع السيدة وزيرة العدل بخصوص القضية 39/1708 هذه القضية المنشورة أمام أنظار القضاء تحت عنوان كبير "تبخر ما يقارب عن 20 مليون دينار من وزارة تكنولوجيات الاتصال"، أنا كنائب شعب اليوم أتسلم الملف بكل معطياته، هذه القضية لدى القضاء مدة خمس سنوات، خمس وكلاء جمهورية عجزوا عن اتخاذ قرار بشأنها لأنهم لم يفهموا وحتى وكيل الجمهورية الذي فهم الوضعية يتعاطف مع صاحبة الادعاء أو مع الطرف المدعي.

بالنسبة لي بما أنه لم يقع البت في هذه القضية فإن الاتهام موجود والبراءة موجودة، لذلك نتمنى إجابة عن هذا بعد قليل وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ماجدة، الكلمة للنائب المحترم إلياس بوكوشة، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

سيدي الوزير، وضعية مكتب البريد بالفوار بولاية قبلي، هذا المرفق العمومي هو المرفق المالي الوحيد بالجهة ويوفر خدمات لمتساكني المدينة وللقرى المجاورة ومع ذلك فإن برنامج إعادة التأهيل ما زال لم ير النور إلى اليوم، البنية التحتية تآكلت وأصبحت تمثل خطرا على الموظفين وعلى المواطنين في نفس الوقت، بالرغم من أنه تم رصد الاعتمادات منذ سنوات، الرجاء السيد الوزير، التسريع في أشغال إعادة بناء هذا المقر.

النقطة الثانية سيدي الوزير، الموزع الآلي في مكتب بريد الفوار، تقريبا يشهد ضغطا كبيرا في منطقة ممتدة جغرافيا، تقريبا يحتل هذا الموزع المراتب الأولى وطنيا في نسبة الاستعمال وفي العمليات المالية المسجلة ورغم ذلك فإن هذا الموزع يعمل تقريبا بمعدل يومين أو ثلاث على مدى الشهر ويشهد تعطلا. الرجاء سيدي الوزير برمجة إضافة موزع آلي جديد لذلك المكتب نظرا إلى ضعف الخدمات المالية هناك.

مكتب بريد رجيم معتوق، السيد الوزير هذا المكتب أيضا يعاني من نفس المشكل تقريبا، بناية آيلة للسقوط، الاعتمادات مرصودة والأرض متوفرة ولم يتم الانطلاق في الأشغال إلى الآن.

نقطة أخرى سيدي الوزير تتمثل في نقص الإطار البشري بالجهة خاصة في مكاتب البريد، تقريبا نفس الإشكال تعاني منه المنطقة منذ

سنوات وهذا ما جعلنا نتساءل عن طريقة الانتداب وعن المعايير المعتمدة، فمنذ 2007 تقريبا لم يتم انتداب أي شخص من أبناء المنطقة بديوان البريد بالرغم من أن كل المناظرات قد شهدت مشاركة مكثفة من شباب الجهة، إلا أن أبناء الجهة ينجحون في الاختبارات الكتابية والشفاهية ومع ذلك لا يتم استدعاؤهم وهذه نقطة مهمة بخصوص هذا الإشكال، لذلك وجب مراجعة معايير الانتدابات وجعلها أكثر شفافية وإنصاف.

في نقطة أخيرة السيد الوزير، تمت برمجة إحداث مكتب بريد بقرية بشني وتم إسناد قطعة الأرض ورصد الاعتمادات من طرف مجلس التصرف بالغريب لكن إلى اليوم لم تتم الدراسات، سؤالنا السيد الوزير، أين وصل هذا البرنامج المهم لتقريب الخدمات من المواطنين في الجهة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم طارق الربعي عن الكتلة الوطنية المستقلة، خمس دقائق، تفضل.

السيد طارق الربعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير من خلالكم أريد أن أتوجه بتحية إكبار وإجلال إلى البريديين التونسيين وإلى كل بريديي العالم على العمل الجبار الذي يقوم به البريد التونسي وعلى انتشاره بكل الجمهورية التونسية.

سيدي الوزير، أسأل عن مشروع البنك البريدي، وصية المرحوم السيد سامي المكي عندما جاء لهذا المجلس قال إن كنت حيا أو ميتا فإن البنك البريدي يمثل حلما من أحلامي.

السيد الوزير، إن البريد التونسي الذي يعتبر مؤسسة رابحة بامتياز حسب الأرقام المسجلة في السنة الفارطة المقدرة بـ 230 مليون دينار كأرباح ومن خلال أيضا نجاحاته أيضا في مقاومة تهريب الأموال وتبييضها بالإضافة إلى قرب مراكز البريد والأخلاق العالية للعاملين بالبريد أود أن أقول بأن هناك بعض النقائص أهمها سيدي الوزير القانون الأساسي للعاملين بالبريد وهذا طلبهم منذ سنوات، ولكنه لم يتحقق إلى حد الآن، لذلك نتمنى تحقيق ذلك وأنت على رأس الوزارة وعلى أيدي السيد الرئيس المدير العام للبريد التونسي ونتمنى أن يرى هذا الطلب النور. كذلك هناك نقصا في التسميات ففي ولاية أريانة وبصفتي نائب على معتمدية حي التضامن السيد المدير الجهوي يعمل "à cheval" بين ولاية أريانة ونابل ويتم تدارك هذا النقص بتسمية الإطارات.

سيدي الوزير، النقص في آلات عد الأموال وهذا طلب كل البريديين الذين يعدون الأموال يدويا وكما تعلم الخطأ البشري وارد جدا الى جانب عدة إشكاليات صحية.

السيد الوزير، التشغيل الهش، هناك بعض المتعاقدين الذين يعملون بالبريد التونسي ما زالوا يعملون بآلية التشغيل الهش، لذلك أرجو أن تتم تسوية وضعيتهم كما نرجو التسريع بإصدار بطاقات السحب الخاصة بالمتقاعدين خاصة لأننا نجد العديد من الصفوف أمام مراكز البريد واليوم وأنا قادم للمجلس رأيت العديد من آبائنا أمام مراكز البريد في هذا البرد القارس ليتمكنوا من الحصول على الخدمات باكرا، لذلك نرجو تحقيق هذا.

الرقمنة جاذبة للاستثمار لكن هناك بعض التعطيلات سيدي الوزير والرقمنة لا تسير بخطى سريعة.

أين وصل موضوع رقمنة القنصليات؟ هذا سؤال توجه به المواطنين بالخارج وبصفتي عضو بالعلاقات الخارجية فإن المواطنين بالخارج يتوجهون لي بهذا السؤال.

بطاقة هويتي والترابط البيني بين الإدارات السيد الوزير بقيت نقطة تندر في تونس بخصوص مضمون الولادة، فالمواطن التونسي لا يمكنه إلى حد الآن استخراج مضمون ولادة إلكترونيا بينما هناك دول أخرى شهدت قفزة في هذا المجال، كما نثمن التعاون والشراكة مع استونيا هذا البلد الرائد في المجال الإلكتروني.

سيدي الوزير، أين وصل كراس الشروط خدمات التوصيل والبيع الإلكتروني؟ كما نرجو أن يتم التوقي أكثر من الهجمات السيبرانية التي رأيناها خلال الأيام الأخيرة فقد لاحظنا بعض الهجمات السيبرنية التي تتعرض إليها الإدارات العمومية كما يجب تلافي الصعوبات التقنية الموجودة في منظمة "TUNEPS" منظومة الشراء العمومي، كما أن هناك تساؤلا من الأسرة التربوية، متى سيتم ربط بقية المؤسسات التربوية من مدارس ومن إعداديات ومن معاهد ثانوية؟

سيدي الوزير، نرجو التفاتة للمركز الوطني للإعلامية، نتمنى أن يعود بريقه كما كان سابقا وهو يعاني من إشكاليات جراء ما حصل خلال السنوات الفارطة، جراء الحقبات السياسية، كان يعاني من إشكال سياسي بامتياز، لذلك بإمكاننا أن نعيد هذا المركز لرئاسة الحكومة أو أن يصبح كما كان في بداياته تابعا لرئاسة الجمهورية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد الوزير وبالإطارات المرافقة له في رحاب مجلس نواب الشعب،

وزارة تكنولوجيا الاتصال هي حقيقة وزارة سيادية لما للتكنولوجيا من أهمية في يومنا هذا في تحديد مصير الشعوب والدول، العولمة والتكنولوجيا والتطور التقني هي الوجه الآخر للحرب، للحرب السيبرانية، هي الحرب الحالية والتي تتطلب أسلحة وجنودا تستجيب لطبيعة هذه الحرب.

في البداية سيدي الوزير، أين تقريركم في مراجعة الانتدابات المشبوهة والشهائد المزورة؟ تطبيقا للقانون التونسي الذي لا يخضع لاجتهاد أي مسؤول، لقد صادقنا على قانون منع المناولة وعقود التشغيل الهش، نريد أن نسألكم سيدي الوزير، حول وضع عاملات مراكز البريد وخصوصا مراكز البريد بسليانة، هؤلاء العاملات تتقاضين 120 دينار شهريا ويصرحون على الشرف شهريا وهن تعملن منذ سنوات وبشكل مسترسل، أيضا يجب ترسيمهن سيدي الوزير وإعادة توزيع جدول عملهن بهذا الشكل يمكن أن تضمن لهن يوميا ثماني ساعات عمل يومي و48 ساعة كبقية الإدارات. كذلك سيدي سواق البريد أيضا يعملون منذ سنوات على نفس الشاكلة وبعقود هشة وجب ترسيمهم سيدي الوزير فنحن نتفق جميعا على أننا في مرحلة بناء الدولة الاجتماعية، إذا فلنتفق أولا على كرامة العون والموظف أينما كان.

سليانة السيد الوزير، وفي إطار تقليص الفجوة الرقمية لأن هناك الكثير من الكلام يذكر، ولكن حقيقة وعلى الأرض الواقع يتم تجسيده بأشياء بسيطة جدا، مثلا في برقو نطالب بالموزع الآلي لمركز البريد منذ أربع سنوات، السيد المدير الجهوي للبريد بسليانة لم يقصر في شيء وأريد أن أحييه من موقعي هذا أمده الله بالصحة، ولكن هذه الأمور تتجاوزه ففي كل سنة تقولون له نحن بانتظار إتمام الصفقة ليمكننا إسنادكم الموزع الآلي بمركز البريد، هذا غير معقول إن كان هناك مشكلا على مستوى الصفقات أظن أنكم واصلتم جلب هذه الموزعات الآلية، ولكن عند توزيعها يتم إخضاعها لمقاييس أخرى، ولكن المهم أن معتمدية برقو أغلب مواطنيها من الموظفين إلى جانب أنها معتمدية فلاحية بامتياز وتتميز بموقع استراتيجي ويوجد بها معاملات تجارية كبيرة جدا، من غير المعقول الانتظار أربع سنوات من أجل الحصول على موزع آلي للبريد.

عين بوسعدية هي بلدية سياحية ومن المفروض أيضا أن يكون بها موزع آلي، لا تقول لي أنه لا توجد مردودية فالجدوى من وجود موزع آلي بعين بوسعدية يكمن في أنها منطقة سياحية لابد من وجود موزع آلي بها سواء كان بهذه المنطقة سياح أم لا، فهذا أمر آخر نحن بصدد معالجته مع وزارة السياحة في علاقة بالسياحة البديلة، فعندما يكون الموزع الآلي غير موجود ببرقو يجب أن يكون موجود في عين بوسعدية ولا أن يضطر الناس للذهاب إلى تونس من سليانة لقضاء أمورهم المالية.

أود أن ألفت انتباهكم سيدي الوزير إلى الوضعية الصعبة التي يعيشها المركز الوطني للإعلامية، رغم دوره المحوري في مشاريع الرقمنة وخدمة الدولة في أهم المحطات، سيدي الوزير إلى متى سيتواصل تهميش أعوان المركز وإطاراته الذين يعملون ليلا نهارا لضمان استمرارية المنظومة الوطنية، دون أن ينالوا إطارا أساسيا منصفا أو تحفيزا لهم، نسأل ما الذي يمنع من إصدار الأمر الحكومي المنقح للنظام الأساسي؟ كما نستغرب من غياب الحوار مع الإطارات، رغم الحاجة الملحة لرأيهم ولخبرتهم لإنجاح التحول الرقمي، كما نعبر عن قلقنا من إلزام المركز بتنفيذ مشاريع وطنية دون اتفاقية ممضاة وهو ما يرهق ميزانيته ويعطل أداءه. يجب فتح الحوار لنستطيع معالجة المشاكل الموجودة ونرى اليوم أن الحل الأنجع أيضا لضمان الشفافية والحياد ولحماية المعطيات الوطنية هو إعادة إلحاق المركز الوطني للإعلامية برئاسة الحكومة، كما كان عند نشأته وشكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم الأستاذ عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي، ست دقائق تفضل.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمن الرحيم،

صباح الخير جميعا،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

تحية لكل الحضور،

من أهم مهام وزارة تكنولوجيا الاتصال هي رقمنة الخدمات الإدارية لفائدة المواطنين والمؤسسات الاقتصادية وهذا دور مهم في غاية نسعى إليها في تونس وهي الرقمنة، ولكن لتحقيق الرقمنة لا بد من بنية تحتية تساعد على ذلك وهو ربط كل الأحياء وكل الجهات وكل القرى بشبكة الإنترنت وخاصة بالتدفق السريع أي ربطها بالـ "fibre optique".

في هذا الإطار أنا كنائب على طبربة والبطان والجديدة من ولاية منوبة، لدي عديد المناطق، عديد الأحياء وعديد القرى التي إما أنها تعاني من تدفق ضعيف وبالتالي هناك عديد المواطنين يطالبون بالاشتراك، ولكن لا يمكن تلبية طلبهم هذا لأن التدفق ضعيف أو لانعدام الربط تماما وأذكر هنا مثلا في طبربة لدينا منطقة بئر الزيتون، الملاسين، حي 14 جانفي، لدينا قومريان وكل محيط قومريان، طريق الشويقي، هناك منطقة تنقار بالبطان، الحلفاوي، المحفورة، الزوتينة، حي عوين، حي بن غنية، الزاهرة بالجديدة مع العلم أن منطقة الزاهرة انطلقت الأشغال فيها لتمرير الـ "fibre optique"، ولكن على يمين الطريق من الجديدة في اتجاه البطان نجد الأشغال موجودة، ولكن من جهة اليسار لا توجد أي أشغال بينما نحن طالبنا بإيصال الـ " fibre optique" إلى كل المنطقة.

كذلك لدينا حي نجيبة وحنة وجلو وقشبة والسرولة وحماد القديمة وحماد الجديدة، كل هذه المناطق تطالب بربطها بشبكة الانترنت وبالتدفق السريع خاصة وأن هذه المناطق هي مناطق فلاحية سيدي الوزير ولديهم المبردات وكما تعلمون فإن القانون الخاص بالمبردات يفرض عليهم كراس مرقم ويقوم بالربط بالشبكة أي بمنظومة وزارة التجارة عندما تكون هناك مراقبة اقتصادية ونجد أن الفلاح سجل الوارد والصادر والمخزون بالكراس وغير مسجل بالتطبيقة فإن هذا الشخص يعتبر مخالفا للقانون ويجد نفسه في مساءلة قضائية وهذا أمر مخيف وفي نفس الوقت معرقل للعمل الفلاحي في مناطق بالأساس فلاحية.

الموضوع الثاني الذي أرغب الحديث فيه اليوم هو موضوع البريد التونسي وسأضم صوتي إلى صوت زميلي، أشيد بالبريد التونسي وبالبريديين التونسيين على الخدمات الجليلة التي يقدمونها للمواطنين، لتوزعهم على كامل تراب الجمهورية حتى في الأرياف وفي القرى الصغرى نجد بها البريد التونسي ولا يمكننا القيام في تونس بالاندماج المالي دون اعتمادنا على البريد التونسي، فمثلا معتمدية البطان، معتمدية بأكملها لا يوجد بها أي فرع بنكي لكن يوجد بها مركز بريد بالبطان، صحيح أن مركز البريد يوجد به حاليا أشغال وأتمنى أن تنتهي هذه الأشغال لتفتح من جديد، لدينا في برج التومي لكن للأسف أيضا مقر البريد الموجود في برج التومي تم غلقه حاليا لأنه متداعي للسقوط وهناك إجراءات حثيثة بمندوبية البريد بمنوبة وأود أن أتقدم بتحية من هنا إلى المديرة الجهوية للبريد بمنوبة على الجهود التي تقوم بها، لقد زارت السيدة المديرة مع الفريق العامل معها خصيصا برج التومي بحثا عن مقر للكراء وهذا مجهود كبير.

مكتب البريد بطبربة، هذا المكتب كبير ويشهد إقبالا كبيرا جدا وتجد صفوفا بها وهناك قرار من البريد لبعث مكتب بريد جديد بطريق الشويقي طبربة وهنا نطلب من المسؤولين تسريع الإجراءات لأن المواطنين ينتظرون هذا على أحر من الجمر.

بالنسبة إلى خدمات البريد نرجو أن يصبح عمل البريد بصفة مسترسلة أي حصة واحدة من الصباح إلى المساء دون انقطاع لأن هذا يساعد الناس الذين يتلقون خدمات بالبريد، عندما يخرج المواطن من العمل على الساعة منتصف النهار يجد البريد مفتوحا بإمكانه قضاء

شؤونه ويتم غلق البريد مبكرا في نفس توقيت فروع البنوك أي العمل المسترسل وهذا مهم جدا مع العلم أنه للحاجة الاقتصادية ولتحقيق الاندماج المالي يجب بعث البنك البريدي وأن يكون البنك في نفس مقر البريد التونسي، يكون مكتب البنك بجانب مكتب الخدمات البريدية لأن هذا مهم، فبنك البريد سيحقق الاندماج المالي وسيكون له إيجابية كبرى.

أجدد شكري لكل البريديين وتحية لمكاتب البريد بولاية منوبة، تحية للإدارة الجهوية للبريد بمنوبة على خدماتهم، على جهدهم وعلى بذل قصارى الجهد ودعوة إلى المركزية في البريد بأن تتفاعل معنا وأن تسرع لنا في كل الإجراءات والخدمات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للنائب المحترم خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، أربع دقائق، تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

بصفتي نائب عن دائرة الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز، أتساءل أين الاتصالات؟ أنا لا أرى أي تغطية، كيف نتحدث عن الرقمنة السيد الوزير بينما عديد المناطق بجهتي لا توجد بها تغطية بالرغم من وجود حركية اقتصادية كبيرة كما تعلم فالجهة فلاحية وخاصة داخل العمادات وهذه العمادات تساهم في تغطية جزء كبير من البلاد بالخضروات والغلال.

كذلك يجد الأمن صعوبات كبرى للتواصل في صورة حدوث عمليات أمنية أو حوادث مرور أو حوادث شغل، السيد الوزير عندما نريد إجراء اتصال هاتفي يجب أن نبحث عن الركن الذي توجد به التغطية ونحن في سنة 2026 ففي أغلب المناطق بعيدا عن المعتمدية قليلا لا تجد أي تغطية.

بريد الرقاب وما أدراك ما بريد الرقاب السيد الوزير، الخطأ في البداية يعود لأن الأرض كانت محل نزاع لذلك تعطل هذا المشروع كثيرا حتى تم تسليمه لمقاول، ولكن السيد الوزير بإمكاننا التعويل على كراء مقر لأنه كما تعلم بالرقاب هناك 55 ألف مواطن وقد أكد المقاول على استعداده للعمل بمنحه "caution" وقد بين استعداده للتخلي عن مستحقات وهم على استعداد للتنازل عن كل شيء أو يمكن أن يكون الحل في البحث عن تسوية بينكم وبين المقاول وأظن أنه بإمكاننا تحديد الأسعار على حسب الموجود.

بخصوص مكتب بريد قبران فهو مغلق لعدم توفر تغطية فلماذا تم بعث هذا المكتب بما أنه لا توجد تغطية، فقد جاء في المراسلة "مكتب بريد مغلق لعدم وجود تغطية لشبكة الاتصال بالمنطقة ويتوقف ذلك على إحداث عمود تراسل على مستوى السعيدة لتنظيم التغطية"، هذا بخصوص مكتب بريد قبران.

الشواشنية والمباركية بأولاد حفوز انعدام التغطية بهذه المناطق تماما فلا تجد أي ركن بالمنطقة تتوفر فيه التغطية، لذلك لا يمكن الاتصال هاتفيا حتى عندما يمرض مواطن.

التسريع في إعادة فتح مكتب بريد الذويبات، اضطر المواطنين لجمع أموال لتوفير معلوم كراء محل، كما يجب إحداث مكتب بريد بعمادة الحنية لأن هذه المنطقة شاسعة جدا ولا يوجد بها مكتب بريد.

مكتب بريد بالسعيدة تعد الأولى جهويا من حيث الادخار وهذا مكتب يوجد به عون وحيد سيدي الوزير، في شباك مكتب البريد والتغطية الموجودة بها لأكثر من 27 ألف مواطن، كما يشهد مركز البريد اهتراء وأظن أن لديكم برنامجا بخصوص هذا المركز، ولكن إلى حد الآن لم نر شيء من هذا البرنامج، كما يجب إضافة مكتب بريد بالخشم الشرقية لأن هذه المنطقة تضم أكثر من 6 آلاف مواطن، ولكن لا يوجد بها مكتب بريد وهذه المنطقة تبعد عن أقرب مكتب قرابة 10 أو 12 كلم وهدفنا تقريب الخدمات سيدي الوزير، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم عبد الحليم بوسمة، أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، تحية طيبة لكم وللوفد المرافق،

تواجه وزارتكم اليوم سيدي الوزير جملة من التحديات المتسارعة التي تتطلب توظيف كل الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية للتعاطي معها بفاعلية ونجاعة وأول هذه التحديات هو استكمال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي 2023- 2026 خاصة رقمنة كل الخدمات العمومية والإدارية مركزيا وجهويا، بما يسمح للمواطن بالحصول على الخدمات في آجال قصيرة وبالشفافية الكاملة، كما أن مبدأ تكافؤ الفرص الرقمية بين كل الجهات لايزال وفق مؤشرات وزارتكم، بعيدا عن التطلعات ونعتبر أن سد الفجوة الرقمية بين مختلف جهات الجمهورية أصبح اليوم ضرورة تنموية وليس ترفا تقنيا.

من أهم الملفات كذلك تعميم الخدمات المالية الإلكترونية والدفع الإلكتروني للحد من التعامل نقدا الذي يعرقل الخدمات ويساهم في الاقتصاد الموازي، إضافة إلى تسريع المعاملات الإدارية والاقتصادية.

وفيما يتعلق بمشروع ربط كل المؤسسات التربوية بالإنترنت، فإن نجاح هذا المشروع يقتضي دعمه بمنظومة وطنية لحاسوب رقمي لكل تلميذ يتيح للتلاميذ العمل عن بعد، كما هو معمول به في أغلب دول العالم، خصوصا مع ارتفاع أسعار الأجهزة على العائلات التونسية.

كما نود الاستفسار سيدي الوزير، عن مدى تقدم رقمنة الخدمات الصحية داخل المؤسسات الاستشفائية وهو ملف حيوي يهم ملايين التونسيين ويعزز تحسين جودة الخدمات الطبية.

أما فيما يتعلق بموضوع الأمن السيبرني فقد سبق لنا أن اقترحنا إحداث هيكل عمومي موحد يجمع كل الهياكل المتداخلة بهدف رفع قدرة الدولة على التصدي للاختراقات الإلكترونية وتداعياتها على الأمن القومي ومن هنا نسأل ما هو تصوركم للاستثمار في تعزيز قدرات الدولة في الأمن السيبرني؟

كما نؤكد أن مشروع الهوية الرقمية لكل مواطن لم يعد خيارا، بل أصبح ضرورة ملحة لتسريع الخدمات الإدارية وتحسين نجاعتها وللحد من التعطيلات البيروقراطية.

وبعد دخول الجيل الخامس حيز العمل لدى كل المشغلين نود معرفة رؤية وزارتكم لتوظيف "5G" لتسريع الاقتصاد الرقمي ولرقمنة المؤسسات والخدمات.

وختاما سيدي الوزير، نعود إلى ملف اتصالات تونس وما تعرفه من تراجع واضح في قدرتها التجارية والتسويقية، إضافة إلى ملف

التفويت في شركة "Mattel" الموريتانية وعليه نسأل ما هي أسباب تراجع أداء اتصالات تونس وما هو آخر مستجدات التفويت في "Mattel" وما مدى صحة ما يتداول حول الخلافات القائمة بين اتصالات تونس وهذه الشركة والقضايا التجارية في هذا السياق وشكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية، خمس دقائق، تفضل.

السيد أيمن نقرة

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير وكافة الوفد المرافق،

في الحقيقة أغلب تدخلي سيكون بخصوص مؤسسة البريد التونسي وهنا تأتي الفكرة التي لها أكثر من خمسة عشرة سنة وهي تحويل البريد التونسي إلى مؤسسة بنكي، وصحيح أن لهذا عديد الإيجابيات كما أنه من الأكيد أيضا هناك العديد من السلبيات، ولكن من بين الإيجابيات تعزيز الإدماج المالي خاصة توفير الخدمات للناس بالمناطق الريفية وهذه تعد نقطة إيجابية بامتياز، أيضا تحسين الادخار الوطني نظرا إلى ثقة الناس في مؤسسة البريد وأيضا تقديم القروض الميسرة وهنا نتحدث عن الفئات الهشة والحرفيين إلى غير ذلك ونظرا إلى الشبكة الموسعة للبريد التونسي الموجودة في كل الأماكن وهذا يدخل في الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، نريد أن نعرف أين وصل هذا الاجراء وماهي إستراتيجيتكم بهذا الخصوص؟

بخصوص مؤسسة البريد وبخصوص عديد نقاط الاستفهام المطروحة هنا سنتحدث عن أداء السيد الرئيس المدير العام للبريد التونسي يبدو أن أداءه سبب في تعطيل العديد من النقاط، فالسيد الرئيس المدير تم تعيينه منذ سنة تقريبا، كم المدة المستوجبة لتقييم الأداء؟ لأنه كما تعلم فاليوم هناك أكثر من عشرين إدارة مركزية مع وجود ست إدارات جهوية شاغرة اليوم وهذه الوضعية مخالفة لدور العمل الجهوي ولحل مشاكل المواطنين عن قرب اليوم من بين ست إدارات جهوية أذكر على سبيل الذكر لا الحصر جهتي وهي القيروان التي توجد بها الكفاءات والإطارات إلا أن هذه الجهة تعاني من نقص فادح في الأعوان، ستجيبني السيد الوزير عن المناظرة التي تم التطرق إليها وأنه سيقع انتداب 290 عونا وهذه المناظرة تم الإعلان عنها في 2024 ونتيجة هذه المناظرة تقريبا ستصدر السنة المقبلة أي سنة 2026، ولكن هل انتداب 294 عونا كافية لتغطية النقص في الأعوان لمدة ثلاث سنوات؟ ولماذا هذا البطء الكبير في المناظرات؟ لماذا تدوم مدة المناظرة ثلاث سنوات؟ أي هؤلاء الأعوان مطالبين بتغطية النقص إلى سنة 2028 إلى تاريخ صدور نتيجة المناظرة القادمة التي سيتم طرحها.

أيضا تعطيل مشروع النظام الأساسي من طرف ممثلي الوزارة بمجلس الإدارة، نتساءل ما سبب ذلك، فكما تعلم السيد الوزير أن أكثر رتبة بالبريد التونسي "salaire de base" الموافق له أقل من "smig" وأظن أن هذا الأجر من الناحية القانونية غير قانوني، اليوم البريد مؤسسة ناجحة تحقق نموا كبيرا أكثر من 12%، طبعا هذا بفضل جهود أعوانها وإطاراتها، ولكن لابد من الدعم، فالأعوان أحيانا لا يجدون حتى "imprimé" ويقوم أعوان البريد بطباعة الأوراق على حسابهم الخاص، كما أن البريد التونسي يعاني من النقص على مستوى التجهيزات فالأعوان الذين يوزعون البريد على الدراجات النارية الوقت الذي يقضونه في إصلاح الدراجات أكثر من الوقت المخصص لتوزيع البريد ومن حقهم التمتع بنظام أساسي يواكب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحالية.

لماذا لا يتم تمتيع الأعوان بالترقيات؟ تقريبا في جميع الوزارات الترقيات موجودة وتصدر في الرائد الرسمي والبريد التونسي يضم 8 آلاف عون، لماذا يتم حرمانهم من ترقياتهم فهناك تعطيل كبير في الترقيات؟

أيضا نقطة أخرى رفض تطبيق خدمات الصندوق الاجتماعي رغم موافقة مجلس الإدارة وعديد النقاط الأخرى، ولكن الوقت لا يكفي.

في القيروان السيد الوزير المركب البريدي القيروان -عقبة بتكلفة 10 مليون دينار منذ سنة تقريبا تم الإعلان عن القيام بأشغال تدوم سنة ونصف، ولكن حسب هذا النسق لا يمكن لهذا المركب أن يكون جاهزا بعد سنة ونصف، لقد فرحنا بهذا المركب، ولكن نطلب الحرص على القيام بهذا في الآجال.

أيضا تفعيل قرار اقتناء أرض بالمنطقة الصناعية السبيخة على مستوى طريق تونس والتي تم بشأنها توجيه عديد المراسلات منذ سنة 2016 وهذه المراسلات تهم بناء وتهيئة منطقة لوجستية للبريد، مكتب بريد سريع، وكالة طرود بريدية "data center" خاصة وأن هذه المنطقة موجودة بمنطقة صناعية ولها أهمية كبرى إن شاء الله يتم التطرق لهذا.

الإذاعات الجمعياتية السيد الوزير التي تعاني اليوم من صعوبات كبرى خاصة مع تراكم الديون تجاه الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي، هذه الإذاعات تعمل اليوم وفق سياسة القرب وتقدم المعلومة، نتساءل هل توجد إمكانية لإعفائها من هذه الديون أو لما لا التوجه نحو إقرار مجانية البث والإرسال باعتبارها مؤسسة غير ربحية وتخدم المصلحة العامة؟

سيدي الوزير، الأعوان الذين يعملون بال "régie" بالبريد التونسي، أجر 120 دينار يعد إهانة في ظل تطبيق القانون لا بد من حل فوري لهذه الوضعية وسنسعى إن شاء الله إلى تطوير خدماتنا مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عمر بن عمر، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عمر بن عمر

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، سأركز في مداخلتي على بعض النقاط وسأنطلق من النقطة الأولى التي انتهى بها زميلي وتتمثل في وضعية العمالة والتشغيل الهشّ، فمن غير المعقول ونحن على أبواب 2026 أن هناك من يتقاضى 100 و120 ثم يأتي بالتزام ممضي من البلدية بأنه تسلم هذا المبلغ.

أرسلنا في هذا الإطار مراسلة ولم نتحصل بعد على إجابة، كما اتصلنا بالسيد الرئيس المدير العام للديوان، فأفاد بأنه ما زال في انتظار التوضيحات بخصوص هذا القانون، كما طرحنا الموضوع مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية، فأفاد بأنه قدم الإيضاحات لجميع المؤسسات التي طلبت ذلك، فالرجاء التسريع في التسويات.

النقطة الثانية تتعلق بمكاتب البريد، تطرق عديد الزملاء إلى هذه النقطة ونحن نعرف أهمية مكاتب البريد والخدمات الجليلة التي يقدمها البريد التونسي وقد أرسلت في هذا الإطار مراسلتين وأنتم مشكورون على الإجابة بخصوص المراسلة المتعلقة بتهيئة مكتب البريد بزرمدين المدرج ضمن ميزانية 2026، لكن المراسلة التي أرسلتها سابقا بخصوص مكتب البريد بعميرة حاتم من معتمدية بني حسان فيه قرار غلق منذ سنوات ومغلق وتكمن المشكلة خاصة بالنسبة إلى عمادات عميرة حاتم وجنيحة معتمدية بني حسان وحتى المصالح الجهوية قاموا بإرسال البريد المتنقل لكنه لا يقوم بالخدمات ولا يفي بالغرض، إذ يأتي يوما ويتغيب يوما ويأتي لمدة ساعة ثم يغادر وهذه المناطق ذات امتداد ريفي كبير.

سيدي الوزير. حتى في إطار زيارة السيد والي الجهة حيث كنا مع بعض مع السيد المعتمد، أفاد المواطنون بأنهم مستعدون لتوفير عقارات لكن إلى حد الآن لا يوجد أي تجاوب في هذه النقطة، فالمرجو السيد الوزير التدخل لرفع المظلمة عن عمادتي عميرة حاتم وجنيحة.

النقطة الثالثة تتعلق بالحرص على تغطية عديد العمادات بمعتمدية زرمدين وبني حسان التي لا تتوفر فيها شبكات اتصال وهنا أود أن أخص بالذكر عمادة غنادة والمليشات أولاد العرضاوي حيث لا توجد بها اتصالات إطلاقا.

نفس الشيء بخصوص الأنترنت، إذ لم تعد من الكماليات، بل أصبحت من الضروريات، فالطلبة والتلاميذ في حاجة ماسة إلى الأنترنت وحتى إن وجدت فهي ضعيفة وقد أرسلت عديد المراسلات في هذا الإطار، وأذكر على سبيل المثال عمادة الأربان وأولاد العرضاوي والغنادة والعلالشة التي لا تتوفر فيهم التغطية، وإن توفرت فلا تفي بالغرض، فالمرجو السيد الوزير التفاعل لرفع هذه النقاط وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة عواطف الشنيتي، دقيقتان.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال ومرحبا بإطارات الوزارة،

أولا، السيد الوزير، سأبدأ بالأعوان الذين يعملون في "CNI" والأعوان الذين يعملون في "Télécom" من حراسة وتنظيف، لمَ لم يتم ترسيمهم إلى حد الآن؟ القانون واضح والسيد وزير الشؤون الاجتماعية قال أن الأعوان الذين يعملون في المؤسسات الاتصالية سواء في "CNI" أو في "Télécom" يجب ترسيمهم.

النقطة الثانية التي أود التطرق إليها هي مبلغ 1068 مليارا، تبارك الله، ميزانية كبيرة تساوي ميزانية وزارة النقل لكن في الواقع نرى أن مكاتب البريد الوحيدة التي تقوم بعملها وتقدم خدمات للجميع وحتى في التقرير فإن إجابة البنك البريدي كانت فضيحة "حتى نتشاور، وبنك مركزي،" السيد الوزير، عندما تكون هناك خدمات لفائدة المواطنين لا ننجزها، بينما البنوك الخاصة يفتحون الفرع ويباشرون عملهم.

السيد الوزير، لدينا مبادرة تشريعية من النواب أمضوا عليها وسندفع نحو تمريرها.

سأتحدث الآن عن شبكات "Télécom" في معتمدية تبرسق وتيبار وباجة الجنوبية والريحان وعين مليتي ودجبة والزواغة وقصر حديد، العديد من المناطق لا تصلها شبكة الاتصال وهذا غير مقبول خاصة بالنسبة إلى الفلاحين إضافة إلى مخاطر السرقة وغيرها من الإشكاليات.

ليس لدي الوقت الكافي، أود أن أطرح مسألة القمار الإلكتروني السيد الوزير، وأرجو مدي بإجابة عن هذا الموضوع، فعديد العائلات تشتتت وتضررت جراء هذه المسائل.

الرقمنة في القطاع الصحي لم نرها وكذلك بطاقة "لاباس"، الميزانية محترمة إلا أننا نطلب السيد الوزير أن تتحسن أكثر على أرض الواقع ونرى إنجازات.

مركز بريد دقة، السيد المدير العام، نريد منك إجابة احتراما لمؤسسة البريد وللمواطنين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم بوبكر بن يحي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد بوبكر بن يحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزارة تكنولوجيات الاتصال،

أولا ولضرورة ملحة وباعتبار وجود شركة البيئة والغراسات والبستنة بقبلي وتطاوين في وقفة أمام مجلس نواب الشعب واستجابة لطلبهم، أود أن أبلغ طلباتهم إلى سيادة رئيس الجمهورية وقد اعتمد مبدأ الدور الاجتماعي للدولة والقضاء على التشغيل الهش. من هذه المبادئ وأمام انسداد الأفق في إيجاد حلول مع الحكومة نطلب من سيادة رئيس الجمهورية التدخل لتسوية الوضعية الإدارية والقانونية والمادية لهذه الشركات خاصة بولايتي قبلي وتطاوين. هذه الشركات تقوم بمهامها على أحسن وجه، ولكن للأسف وبعد عديد الجلسات وعديد النقاشات مع الحكومة سواء على المستوى الجهوي أو المستوى الوطني لم نجد حلولا، اليوم على سيادة رئيس الجمهورية أن يجد حلولا لهذه الفئة باعتبارهم مرتبطين بعقود عمل هشة وباعتبارهم فئة ضعيفة تحتاج إلى حلول حتى تستقر أمورهم المادية والاجتماعية.

سيدي الوزير، مرحبا بكم مرة أخرى.

الإذاعات الجمعياتية التي تبث عبر موجات "FM" والتي تحصلت على إجازة رسمية تمثل ركيزة أساسية لإعلام المواطنين وإعلام القرب ورافدا مهما للإعلام الوطني، المطلوب اليوم جدولة الديون القديمة ومحاولة التخفيف في معلوم البث، هذه الجمعيات لها دور مهم على المستوى الجهوي وتقوم بمهام كبيرة جدا باعتبارها همزة وصل بين المواطن ومشاكله وبين السلطة سواء على المستوى الجهوي أو المحلي أو حتى على المستوى الوطني فهي تتابع مختلف المشاغل والمشاكل ونحن نتفاعل معها يوميا من أجل تقديم مادة إعلامية جيدة للمواطن ونقدم الإشكاليات والحلول الممكنة للسلط سواء كانت جهوية أو وطنية. المطلوب منكم اليوم التفاعل مع هذا الطلب من خلال التخفيف من الأعباء القديمة والجديدة وعلى الأقل نقوم بجدولتها ويكون فيها حل جماعي نظرا إلى أهميته.

سيدي الوزير، الجانب الآخر على المستوى الجهوي، في قبلي لا يوجد مركز الصكوك البريدية حيث أن المسافة من رجيم معتوق إلى قابس تصل إلى 300 كيلومتر للحصول على دفتر شيكات، وأقل نقطة 100 كيلومترا من قبلي إلى قابس للحصول على دفتر شيكات أو القيام بـ "relevé de compte" وهذا أمر مهم خاصة أن البريد يشهد نشاطا كبيرا والمواطن لديه ثقة كبيرة في البريد وإذا غاب البريد لن نقول أن الثقة ستنعدم، ولكن سيكون هناك خلل والمطلوب بإلحاح وبطلب من أغلب مواطني قبلي إحداث مركز الصكوك البريدية.

نقطتان سبق أن طرحتهما سابقا وسأذكر بهما، بريد بمنطقة غليسية من دوز الجنوبية وهو أمر ضروري ويستوجب حلا في أقرب وقت وهذا موجه بطبيعة الحال للرئيس المدير للديوان الوطني للبريد، إذ يجب إيجاد حل في أقرب وقت، ونوفر المحل وعلى البريد استكمال التجهيزات.

مكتب بريد آخر بشعي بمعتمدية الفوار حيث تم توفير الأرض وبعض التمويلات للديوان الوطني للبريد وقام باتصالاته ومن المفروض برمجة هذا المكتب في أقرب وقت وهو مبرمج لكن المطلوب هو التسريع في تفعيله في أقرب وقت.

بخصوص شبكة الاتصالات فإن التغطية تختلف من إلى، فالمناطق الصحراوية تتأثر حتى بالمناخ والطقس وغيره،وبما أن درجات الحرارة دائما في ارتفاع فهذا يستوجب "connexion" جيدة في قبلي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير،

مرحبا سيدي الوزير وكل المرافقين،

بخصوص التغطية "4G" و"5G" تحدثنا عن 5G حال دخول السيد الوزير لكن لا تزال هناك مناطق قريبة جدا من العاصمة وأخرى بعيدة عن العاصمة لا يصلها حتى "4G" واليوم "5G"حتى على بعد 30 و40 كيلومترا ما زال غير متوفر ولا نعلم ما هي الإشكاليات التي تعطله وأنتم تعلمون أهمية هذه التغطية وأهمية الجيل الخامس في تسهيل العمل خاصة على كل المتعاملين الاقتصاديين والطلبة وغيرهم، حتى في الجهات الداخلية اليوم توجد مشكلة كبيرة في التغطية حتى في "4G" التي ما زالت غير متواصلة.

وهناك إشكال آخر سيدي الوزير يتمثل في "zones blanches" وقد سبق أن تحدثنا عنها السنة الماضية وتم إعداد مشروع في مرحلة أولى وتمت تغطية بعض المناطق لكن لا تزال مناطق أخرى إلى اليوم دون تغطية، إلى جانب السرقة الحاصلة في الأسلاك والتي لا يتم تعويضها، لذلك يجب على الأقل التغطية عبر "Les pylônes" لكي يتمتع من لا يملك هاتفا محمولا أو خط هاتف بهذه الخدمة على أحسن وجه.

الموضوع الثاني هو الاستثمار في الطاقات المتجددة والذكاء الاصطناعي، هما مرتبطان ببعض، اليوم الطاقات المتجددة "c'est un avantage comparatif" استثمار، يعني ميزة باعتبار أن تونس تتمتع بالشمس لمدة تقارب 10 أو 11 شهرا في السنة ونحن لا نريد تصدير هذه الطاقة بشكل خام، إذا فكرنا استراتيجيا ستتحول تونس إلى محطة لمراكز البيانات ومراكز الحساب خاصة مع الكابل الجديد الذي تم ربطه بأوروبا، منحتنا الطبيعة ميزة يجب استغلالها تتمثل في قربنا من الجهة الشمالية للمتوسط وكذلك انفتاحنا على إفريقيا.

وإذا قمنا باستغلال كل هذا ستكون تونس مركزا لمراكز البيانات ومراكز الذكاء الاصطناعي وبذلك نصدر طاقتنا وتكون مثمنة، لما نمنحهم طاقة خام واستغلالها في الذكاء الاصطناعي لإنشاء منشآت كبرى لأنها تستهلك كميات كبيرة من الطاقة وليس لديهم حلولا أخرى سوى الاستثمار، لذا يجب أن نكون واعين بكل هذا ونقوم بالتجهيزات حتى نكون الرابط بين الشمال والجنوب ونثمن طاقتنا بدل بيعها بثمن منخفض، بل نستثمر ونبيعها بمبلغ مرتفع وهذا استثمار المستقبل.

النقطة الثالثة السيد الوزير، قدمنا في لجنة المالية مقترح حول إنشاء البنك البريدي، هذا قرار يجب اتخاذه واتصلنا بكم واتصلنا بالوزارة لعقد جلسة إلا أنكم لم تحضروا ولا نعرف ما المانع بالضبط ولا أتصور أن المانع عملي لكن في المرحلة القادمة بعد استكمال قانون المالية سنعيد دعوتكم ونتمنى أن تلبوا الدعوة لأخذ رأيكم ونود أن نكون واضحين، لماذا هذا التخوف من موضوع البنك البريدي؟ هذا الموضوع يهم الشعب بأكمله ويوفر خدمة قريبة من المواطنين.

وأخيرا سيدي الوزير، في معتمدية بوعرقوب يوجد مكتب بريد في بلي حالته متدهورة ويحتاج إلى عدة إصلاحات، كذلك نطالب بمكتب بريد ثاني في قرية المشروحة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة لزينة جيب الله لأنها مرتبطة بالوفد الجزائري، لديها أربع دقائق.

السيدة زينة جيب الله

شكرا السيد رئيس الجلسة،

مرحبا بك سيدي الوزير، ومرحبا بكافة الوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، تشكو عديد المناطق في ولاية زغوان من عزلة تامة بسبب غياب شبكة الاتصال أو شبكة الأنترنت ومن بين هذه المناطق أخص بالذكر منطقة وادي الزيت، بيدراج، مريّح ووادي السبايحية من معتمدية زغوان وكذلك منطقة عين البطرية ووادي الكنز ومنطقة الجوف من معتمدية الزريبة حمام.

سيدي الوزير، وكأنني أعيد نفس المداخلة التي قدمتها مع السيد الوزير السابق حيث ذكرت نفس هذه المناطق، رغم أنني تواصلت معه هاتفيا وعبر الأسئلة الكتابية وكان متجاوبا وقد أفادني حرفيا بوجود برنامج كامل لولاية زغوان ولعديد المناطق سيتم التدخل فيها مع عديد ولايات الشمال، ولكن للأسف لم نلاحظ أي تدخل.

سيدي الوزير، سأسألك اليوم، هل هذا البرنامج فعلا موجود على أرض الواقع أم لا؟ هل هناك برنامج لولاية زغوان مع ولايات أخرى للتدخل في تحسين شبكة الاتصال الهاتف أو شبكة الأنترنت؟ هل البرنامج موجود أم لا؟ موجود. شكرا، السيد الوزير يجيبني في المباشر ويقول أن البرنامج قائم وموجود وأنا لدي ثقة تامة فيكم السيد الوزير وبارك الله فيك.

وطنيا سأتطرق إلى ملف أنتم على دراية به وتتابعونه وقمتم بحل عديد النقاط فيه، تسوية وضعية الأعوان بالبريد التونسي الذين تم طردهم وما زالوا في وضعية انتظار لحل لمشكلتهم سيدي الوزير، نحن نعلم جميعا أن هناك نقصا كبيرا في الأعوان بمختلف مكاتب البريد وأخص بالذكر ولايتي زغوان، فهل سيتم انتداب نفس الأعوان القدامى الذين تم طردهم في انتظار التسوية أم سيتم فتح مناظرة جديدة؟ نرجو توضيح هذه المسألة لأن هؤلاء الأعوان يعيشون حالة من القلق ولديهم التزامات عائلية ووضعيات اجتماعية صعبة ومن وجهة نظري سيدي الوزير، من الأفضل إعادة انتداب هؤلاء الأعوان القدامى لأنهم على دراية كافية بالعمل صلب البريد ويتسمون بالأخلاق

الحميدة وليس لديهم مشاكل في مراكز عملهم، لذلك نرجو تمكينهم من فرصة أخرى ويتم انتدابهم ولك منا كل الشكر والتقدير.

وفي الختام سيدي الوزير، أعوان الاتصالية يتصلون بنا يوميا تقريبا ويطالبون بترسيمهم بتسوية وضعيتهم على نطاق الامتيازات التي يتمتعون بها -السيد الوزير يضحك- متأكدة من أنك ستقوم بتسوية وضعيتهم بما أن الملف في عهدتك السيد الوزير، نتمنى منك مراجعة ساعات العمل فـ 12 ساعة تعد مجحفة في حق العمال، نعلم أن هناك اتفاقيات دولية، ولكن هذه الاتفاقيات الدولية ليست قرآنا منزلا خاصة إذا كانت تمس من الأعوان، فهم محرومون من عائلاتهم ومعزولون تماما ويقضون 12 ساعة في العمل وهو أمر غير معقول ونأمل أن ننظر إليهم بعين الرحمة وبإنسانية أكثر...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم المعز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل لمدة خمس دقائق.

السيد المعزبن يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الوزير، الوفد المرافق لكم، مرحبا بوزارة الاتصالات والتكنولوجيا،

السيد الوزير، ستحل معضلة كبيرة في القلعة الكبيرة، وهي معتمدية من معتمديات سوسة، في وقت من الأوقات كان السيد محمد محجوب رحمه الله عندما كان يشغل منصب رئيس مدير عام لمؤسسة "Télécom" أخذ البلدية القديمة للقلعة الكبيرة بقيمة تقارب 220 ألف دينار، هذا منذ سنة 2005 والسيد محمد محجوب كان من الشخصيات الكبيرة والمهمة ومن الذين أسسوا قطاع الاتصالات في اتصالات تونس وأنا متأكد أن العديد من المهندسين معك تعلموا وتدربوا عنه بما فيهم أنت سيدي الوزير.

سيدي الوزير، رجاء وبكل لطف، البلدية مغلقة منذ 2005 إلى غاية سنة 2025 وأرسلت لكم سؤالا كتابيا ولم نتحصل على رد، ليست مشكلة، أولا هذه البلدية الأولى في البلاد وثانيا لم يقع استغلالها لأنه كان في البرنامج أن يكون استثمارا في كل ما له علاقة بـ "marketing" والتجارة في "Télécom" وعلى أساس أنه سيتم تشغيل بعض خريجي الجامعة في المدينة لكن لم يحصل شيء، الوضعية الحالية للبناية مؤسفة ومخجلة، عند زيارة السيد الوالي والسيد المدير الجهوي حتى المفتاح لم نجد له أثرا وبقينا نبحث عنه لأن البلدية بقيت مغلقة طيلة عشرين سنة في قلب البلاد ونحن في المعتمدية نفتقر إلى إدارات، مكتب التشغيل لا مكان له، القلعة تحتاج إلى ثلاث أو أربع إدارات لكن لا يوجد لها مكان ويمكن أن تكون البلدية القديمة مجمعا إداريا في البلاد. سيدي الوزير، نتمنى أن نجد معكم حلا لأن السيد محمد محجوب رحمه الله أخذها بمبلغ قليل لاستغلالها في العمل.

المعتمدية لا تملك إدارات ونحن نفتقر إلى البناءات وهذه البلدية في قلب المدينة، لا بد من إيجاد حل ونتمنى ألا تتجاوز المدة بداية هذه السنة لأننا في حاجة ماسة لها، إما اسنادها في شكل هبة أو أن تشتريها البلدية أو تقوموا أنتم بفتحها، ولكن من الأفضل أن تمنحوها لنا لكي تصبح مجمع إدارات لأن بلادنا والقلعة الكبيرة تنقصها العديد من الإدارات.

سيدي الوزير، لدينا عدة مشاكل تتعلق بالتغطية سواء الأنترنت أو تغطية الهاتف الجوال في معتمدية الكندار ومعتمدية سيدي بوعلي، العديد من المناطق مثل أولاد عامر، شويشة، أولاد عابد، ولاد بوقدة، البلالمة، كل هذه المناطق تواجه صعوبة في الحصول على خدمة الهاتف الجوال ونحن في ولاية سوسة والشباب في هذه المناطق لا يجد أنترنت، تصوروا هذا في 2025، هذه معضلة كبيرة.

أما فيما يتعلق بخدمات البريد في القلعة الكبيرة فهي في حاجة إلى مركز بريد آخر، في سيدي بوعلي قام المدير الجهوي بتعويض العون الوحيد الموجود في مركز البريد هذا مع نقص عديد مراكز البريد بالمناطق الريفية في ولاية سوسة وبالتحديد في سيدي بوعلي والكندار.

سيدي الوزير، أعوان وإطارات المركز الوطني للإعلامية يشتكون كثيرا ولا بد من إيجاد حل لهم، هذه المؤسسة العريقة تتطلب حلا لأن هناك عدة تشكيات من الأعوان، كانوا يقومون بعمل كبير لكن في السنوات الأخيرة مروا بعدة وزراء على المركز لم يحظ بقيمته خاصة بالنسبة إلى الموظفين الذين يعملون فيه.

كذلك سيدي الوزير، نريد معرفة الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمنع الهجرة المكثفة للمهندسين التونسيين في الإعلامية إلى أوروبا والخارج، فمن غير المعقول أن تخسر البلاد شبابها في هذا المجال،وفي المستقبل لن نجد من يخدمها، بالتوفيق إن شاء الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم عمار العيدودي عن كتلة لينتصر الشعب، تسع دقائق، تفضل.

السيد عمار العيدودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

تدخلي اليوم في اتجاهين، جانب مطلبي وجانب كبير يتعلق بشبهات فساد مبالغ فيها كثيرا.

أبدأ محليا، فوسانة شبهة فساد في مركز البريد، فالموارد متوفرة والإنجاز معطل عن قصد، معطل جهويا ووطنيا، مركز الاتصالات بفوسانة دائما الفضاء متوفر، الصيانة منعدمة، يزورنا فريق من الولاية كلما حلا لهم وقت للزيارة. في فوسانة أيضا مركز بريد ريفي مغلق منذ سنوات ويقدم خدمات متعددة للمواطنين في الأرياف وهو مركز المزيرعة.

تالة، شبهة فساد كذلك، مكتب بريد تالة الجنوبية مقر على سبيل الكراء في حين أن الديوان الوطني للبريد يملك مقرا منذ خمس سنوات ولم يهيئه إلى الآن وما وراء ذلك من إهدار للمال العام.

في الأرياف هناك مكاتب لا تتوفر على الحد الأدنى من المعدات وشروط العمل.

في تالة دائما الاتصالات، الوكالة التجارية تعمل بعون واحد والمصلحة الفنية تشكو من مشرف، هناك عون تقاعد ولم يتم تعويضه.

في حيدرة، عار على معتمدية حدودية فيها مكتب بريد يشتغل بشباك واحد أمام هطل وكثرة من العابرين من البلدين. في حيدرة كذلك مكتب الأجرد مغلق منذ سنوات وهو مكتب في منطقة جبلية أهلها في أشد الحاجة إلى الخدمات البريدية.

عموما في هذه المعتمديات الثلاث، الأنترنت تكاد تكون منعدمة والتغطية تنعدم كذلك في الكثير من الأوقات.

جهويا أسألكم سيدي الوزير، ما معنى أن يظل البريد الجهوي بالقصرين بلا مدير جهوي؟ ما معنى أن يظل مكتب اتصالات جهوي بلا مدير جهوي؟

مركز العمل عن بعد كذلك، شركات تعمل دون عقود والصيانة غير متوفرة والحالة يرثى لها ولكم أن تطلعوا مباشرة عن الوضع من خلال أدواتكم وقنواتكم ومن خلال زياراتكم.

الوضع في ولاية القصرين، ذكرت ثلاث معتمديات لأنني أمثلها لكن الأمر يتعلق بجل المعتمديات في ولاية القصرين وتكاد تنسحب هذه الشكاوى التي تقدمت بها على 13 معتمدية في ولاية القصرين.

وطنيا سيدي الوزير، أذكر جيدا أنني نزهتكم في السنة الماضية في علاقة بموضوع يتعلق بأمن الدولة وكنتم وقتها وزيرا جديدا على رأس الإدارة، وتقدمت بشكوى حول شبهة فساد تتعلق بأمن الدولة وفي يوم 4 سبتمبر 2024 أذن السيد رئيس الجمهورية بفتح ملف واعتبره ضربا للأمن القومي وتم تكليف لجنة من أعلى مستوى كهيئة رقابة وتم إثبات كل الشبهات التي أعلمتكم بها منذ سنة.

صحيح أنني لا أتوقع إجابة الآن لأن الأمر لدى رئاسة الجمهورية أو لدى جهات أخرى، ولكن ما يعنيني في هذه اللحظة أن شبهات الفساد لا تزال متواصلة في إدارتكم سيدي الوزير، أنا لا أطالب بغلق المقر لأن هذا جنون لكن أطالب بإفراغه ممن فيه وعلى رأسهم كبيرهم الذي علمهم السحر وأنت تعرف وتعي ما أقول.

في علاقة بالفساد الإداري وإهدار المال العام وهذا في علاقة بالسيد المدير العام، هناك هرسلة مبالغ فيها للمبلغين على مرأى ومسمع من سيادتكم، بل أستسمحك في الكلمة سيدي الوزير أكاد أقول إنك متواطئ معه واعذرني على الكلمة لكن الحقيقة أقولها دون تجريح، هناك إهدار للمال العام في إسناد السيارات الوظيفية بالولاءات والمحسوبية ودون كفاءة.

تم طرد عون المناولة الذي فك شفرة الملف الأمني وتعرف المظلمة شخصيا سيدي الوزير، ووعدت بحلها وتنكرت -أقولها- خوفا من سطوة المدير العام، إن التصرفات داخل المركز من محاباة وتعيينات وقرارات إدارية استثنائية هي إهدار للمال العام ممنهج ومبرمج يهدف إلى إفلاس المؤسسة ولنا في ذلك إثباتات بدليل الرصيد الذي أخذت منه الدولة ما أخذت والباقي صرف في اقتناء السيارات.

أعود، أين وصل الملف؟ لماذا لم تفعل التوصيات الرقابية؟ إن احترام القانون واجب دستوري وليس سلوكا سياسيا فوضويا. إن المطالبة بمعرفة الحقيقة ضرورة ومن يخطئ يتحمل المسؤولية لأننا إزاء مسألة وطنية سواء في بعدها الأمني أو في بعدها المالي.

منظومة "سجلني" والخروقات في حق المواطنين وخاصة في حق السياح والأجانب من الوافدين، الهواتف تغلق فجأة وبدون إعلام بين الحين والحين، نرى هذا تدخلا سافرا في الخصوصيات، بل نراه تجسسا على الأشخاص وهناك من اشتكى من ظاهرة التجسس عليه وهذا ما يثبت تهمة التجسس على أمن الدولة.

سيدي الوزير، أقول هذا الكلام تحت دافع الواجب الوطني، أولا وتحت واجب الرقابة، ثانيا وهذه مسؤوليتي كنائب لكن أفضل أن أتحدث باسم الواجب الوطني الذي يفرضه على مقامي أينما كنت وليس بالضرورة أن أكون نائب شعب ويفرضه علي أن أخاطب رجل دولة يتجسد في سيادتكم لتقفوا وقفة رجل دولة، رجل وطني، رجل حزم ورجل جد، حتى تصبح هذه المؤسسة مؤسسة وطنية بالفعل خالية من الشبهات، مؤسسة تقدم للدولة، مؤسسة تقدم للمواطن، مؤسسة تقدم للصالح العام ومؤسسة تضرب عرض الحائط بكل المصالح الخاصة ولكم جزيل الشكر واعذرني على بعض العبارات، لا أقصد تجريحك وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم الأستاذ يوسف التومي، لديك ست دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

بداية أردت أن أتوجه بالشكر إلى السيد محمد صالح فهو في تنسيق تام ومحكم معنا، كذلك على لسان زميلي النائب صابر المصمودي الذي يتوجه إلى وزارتكم بكل عبارات الشكر والتقدير، فقد لمسنا دائما التفاعل الإيجابي وهذا المطلوب في ظل التناغم الذي يجب أن يكون بين وزارتكم والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

سأتعرض إلى بعض النقاط العامة ثم ننتقل لبعض النقاط الخاصة بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات، المنطقة التي أمثلها.

أولا، هناك مقترح قانون للبنك البريدي في تونس وهو مهم جدا ويحتاج إلى دعم وزارتكم في هذا الموضوع، أو تبنيه لأن البنك البريدي أصبح ضرورة ملحة في تونس خاصة فيما يتعلق بالقروض التي تمنح بـ "intérêt" خفيفة على المواطن.

ثانيا، الرقمنة وما أدراك ما الرقمنة، اليوم لا نريده شعارا، بل نريده فعلا على أرض الواقع خاصة في الإدارات العمومية ونعلم أن الرقمنة يمكنها التقليص من الفساد المستشري في الإدارات العمومية.

ثالثا، إصدار القانون الأساسي الخاص بأعوان البريد ونتمنى أن يكون في أقرب الآجال.

بالنسبة إلى التشغيل الهش، سنبلغكم أن هناك أعوان تم تعيينهم يسمون "régie" ويتقاضون 120 دينارا فقط. هذا المبلغ لا يليق بتونس ولا يليق بنا، يجب تسوية وضعيتهم سواء على مستوى قانون المناولة أو غيره، لإدراجهم وتسوية وضعيتهم.

السيد الوزير، تطوير عملية الشراء العمومي على الخط "TUNEPS"، كان لها أثر طيب ولها عدة ايجابيات، رغم وجود بعض السلبيات خاصة إشكاليات "Le moins-disant" وبعد المقاولين الذي يحول دون إكمال عملهم، لا بد من تطوير هذه المنظومة. كذلك ضرورة ربط المدارس بالأنترنت.

السيد الوزير، في المرحلة الثانية من مداخلتي والتي كما قلت ستشمل بعض النقاط في معتمدية الزاوية وقصيبة والثريات ومشكور السيد الوزير على إحداث مكتب بريد الثريات في ديسمبر 2023 وقد تم إنشاؤه بمجهودات المواطنين وللأمانة قلص هذا المكتب العديد من الإشكاليات على أهالي الثريات خاصة كبار السن منهم وخاصة في ظل إشكاليات التنقل بين مدينة الثريات ومدينة زاوية سوسة أو مدينة سوسة، الحمد لله على الأقل كبار السن وجدوا هذا المكتب الذي وفر لهم الخدمات وسيفتح مكتب بريد قصيبة سوسة وفيه أشغال وسنتطرق إليه فيما بعد،

سيدي الوزير، في إجابتكم ذكرتم أنه تم إدراج حاجيات مكتب الثريات من الأعوان ضمن المناظرة الخارجية التي تم الإعلان عنها وستصدر نتائجها قبل موفى سنة 2025، هذه كانت إجابتكم على سؤالي الكتابي ونأمل أن يتم توفير الأعوان في أقرب الآجال لأن مكتب بريد قصيبة سوسة قريب.

مكتب بريد قصيبة سوسة فيه إشكالية، ففي إجابتكم ذكرتم أن نسبة تقدم أشغال تهيئة مكتب بريد قصيبة سوسة بلغت 80% بتاريخ 8 أوت 2025 وقد تعهد المقاول بالانتهاء من الأشغال قبل موفى شهر أوت الجاري وبالتالي سيقع فتحه للعموم بداية شهر سبتمبر 2025، شارف شهر نوفمبر على الانتهاء وسندخل شهر ديسمبر ومكتب قصيبة سوسة لم يفتح أبوابه إلى الآن؟ نتمنى أن يفتح في أقرب الآجال لأن البناية جاهزة، صحيح هناك بعض التعطيلات من "SONEDE" و"STEG" ومشكور السيد المدير الجهوي للبريد بسوسة السيد مالك الزاوي الذي قدم مجهودات كبيرة للأمانة وفي كل مناسبة نجده على عين المكان، نرجو أن يتم فتح مكتب قصيبة سوسة في أقرب الآجال.

كذلك طالبنا بإحداث مركز بريد ثاني بمدينة زاوية سوسة وأنتم مشكورون على تفاعلكم، أجبتم أنه من خلال الدراسة الأولية التي قامت بها مصالح الإدارة الجهوية للبريد بسوسة تبين أن المنطقة تستوجب إحداث مكتب بريد ثان، هذا وسيتم الشروع في استكمال الإجراءات ذات الصلة لتجسيم قرار الإحداث طبقا للتراتيب الجاري بها العمل بداية من سنة 2026، مدينة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عبد العزيز الشعباني عن كتلة صوت الجمهورية، أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد العزيز الشعباني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، اسمح لي أن أسألك سؤالا مباشرا: هناك معتمدية اسمها حاسي الفريد، لا أعلم إن كانت موجودة في ذهنك أم لا؟ والله إن ما يحدث لها يعد عيبا في حق تونس وعيبا في حق أهلها ولا يشرف تونس، كما لا يشرفك أنت أيضا ما يحدث فيها، لدي كلام آخر المفروض أن أقوله، لدي رؤية أخرى للوضع في حسي الفريد، ولكنني مطالب بأن أتقدم ببعض الطلبات التي أتمنى أن توضع على مكاتبكم.

سيدي الوزير، هذه المعتمدية معزولة تماما تكنولوجيا ورقميا، لذا نطلب منكم مدنا بتاريخ انطلاق أشغال ربط حسي الفريد وقرية بوجمعة السايح وقرية المزيرعة وقرية الهشيم بشبكة الاتصالات، فتح مقر اتصالات في حسي الفريد، فهل يعقل أن يضطر المواطن للتنقل لمسافة تفوق 100 كيلومتر ليدفع فاتورة أو يجري اشتراكا؟ هذا عيب، كذلك ربط عمادة االعويجة بشبكة الإنترنت فهي تضم 10 آلاف ساكن وهذا الوضع لا يجوز.

سيدي الوزير، بالعودة إلى البريد فإن الموزع الآلي معطب منذ 2024، نطالبكم بإحداث مكتب إضافي في قرية بوجمعة السايح وإعادة تشغيل مكتب بريد خنقة الجازية فقد هيأنا المقر، فلماذا لا يفتح؟ ستقول لي إن السبب هو الموظفون، أقول لك أن هناك من طلب نقلة إلى القصرين وهناك أشخاص من أبناء خنقة الجازية اجتازوا المناظرات، فليتم قبولهم وتعيينهم هناك. كما أطالب بتركيز كاميرات مراقبة بمكتبي حاسي الفريد والكامور وتدعيمهما بأعوان نافذة.

أما بخصوص بريد بوزقام التي تضم 17,000 ساكن، فهم بدون موزع آلي فإنه، غير المعقول، إحداث مكتب بريد في الدغرة التي تفتقر لذلك سواء لسكان القرية أو أحوازها، فلا يصح مثلا أن يتنقل مواطن من الفرش أو المقيسمات أو القرعة أو بلهيجات مسافة 40 كم من أجل قضاء شؤونه، هذا لا يجوز.

وبخصوص مشروع ربط حسي الفريد بشبكة الإنترنت، أحيطك علما سيدي الوزير بأن الأموال مرصودة منذ سنة 2016 وحتى الآن لم تبدأ الأشغال، لا نعرف لماذا، ولصالح من يتم هذا التأخير في مناطق الفرش والمقسمات وأولاد علي الأسود والهشيم.

السيد الوزير، أنت تتحدث عن أمور أنا لا أفهمها، وهذا ما ورد في كتيبك، فأنا لا يزال عندي مواطنون يضطرون للصعود فوق مرتفع من الأرض "راقوبة" ليتمكنوا من التحدث في الهاتف، يجب أن يصعد عاليا جدا ليتمكن من الاتصال بالناس، لا أعلم أين تعيشون أنتم وأين أعيش أنا، يبدو أننا لا نفهم بعضنا البعض. هداكم الله السيد الوزير، أنتم تأخذون المسائل ببساطة.

لقد قررت اليوم ألا أرفع صوتي وآمل أن تفهمني، كيف لي أن أضع ثقتي في الوزارة وأنا أنتظر منذ عامين تركيز عمود لشبكة الأنترنات بأولاد علي الأسود والفرش والمقيسمات والهشيم؟ كيف تريدني أن أصوت لك؟ أنا أفرح لتقدم بلادي، ونتمنى أن نلتحق بركب الدول المتقدمة، وهذا أمر جيد جدا، ولكن أين أنتم؟ وأين الشعب؟ ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد العزيز، الوقت ضيق.

أرجعوا المصدح للأستاذ عبد العزيز، تفضل.

السيد عبد العزيز الشعباني

شكرا، الأماكن التي أحدثك عنها تضم مدارس ومعاهد ثانوية وبها مواطنون تونسيون، إن وزارة التربية تمنحهم حواسيب، ولكنها تظل بلا فائدة، هؤلاء الناس يريدون أن يعيشوا ولو جزءا مما تعيشونه أنتم، المنطقة بها مدارس ابتدائية ومعاهد، لكن للأسف.

الرجاء النظر في هذه المسألة بجدية، أنا لا أريد رفع صوتي، لكنكم أكثر وزارة لدي معها مشكلة وأكثر وزارة نرى أداءها كارثيا، لقد تحدثت بهدوء معكم، أما مع الوزارات الأخرى فقد اضطررت للصراخ، أتمنى حقا أن تفهموا وضعنا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد العزيز وصلت الرسالة، أحيل الكلمة إلى الأستاذ الطاهر بن منصور، له خمس دقائق، تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

قبل أن أبدأ لا يسعني اليوم إلا أن أحيي الذكرى العاشرة لاستشهاد 12 عنصرا من عناصر الأمن الرئاسي في عملية إرهابية وجرح حوالي عشرين آخرين، بهذه المناسبة أترحم عليهم وأترحم على كل شهداء تونس من الجيش الوطني والأمن والحرس الوطني والديوانة وكل الأسلاك الحاملة للسلاح، فالإرهاب لا يستثني أحدا لا حاملي السلاح ولا مدنيين، رأينا تونسيين استشهدوا في الجبال وهم مواطنون مدنيون، لن نحصن تونس إلا بالوحدة الوطنية وبالإيمان بأن تونس تتسع للجميع فالإرهاب مترصد بنا دائما وعلينا ألا تغفل أعيننا عنه

لحظة واحدة وأن نكون دائما متحفزين لكل المخاطر التي قد تحيط ببلادنا تونس، رحم الله شهداءنا وحمانا ونور مستقبل تونس.

أنتقل الآن إلى الحديث عن المهمة في جانبها الوطني والمركزي حيث توجد جملة من الأسئلة، نرجو من السيد الوزير التفاعل معها وقد ذكرها بعض الزملاء سابقا وهي حول مراجعة النظام الأساسي لأعوان الديوان الوطني للبريد وهو نظام يعود إلى سنة 1999. أولا متى سيرى الصندوق الاجتماعي للبريد النور؟ وهل هناك نية للتفكير في إحداث هذه المؤسسة؟ خاصة أن هؤلاء الأعوان ينتمون لمؤسسة مالية وبإمكانهم التمتع بالكثير من الامتيازات من بينها القروض وغيرها، ثانيا متى سيقع إعادة هيكلة تعاونية البريد التونسي؟ متى سيقع إلغاء العمل بنظام التأجير على حساب وكالة الدفوعات؟ وهو ما سبق ذكره، إذ لا يليق اليوم أن يتقاضى العون 60 دينارا أو 120 دينارا.

صدر منذ مدة منشور يقضي بأن كل الدفوعات أو التحويلات التي تبلغ قيمتها 5000 دينار تخضع لضرورة الاستجواب والمساءلة، إن كلمة استجواب هذه لا تشجع على الادخار ولا تشجع على استعمال الأموال، حيث يصبح عون البريد مطالبا باستجواب الحريف المواطن لمجرد تحويله لمبلغ يتجاوز 5000 دينار.

سؤال آخر، لدينا حوالي 8 إدارات جهوية بدون مدير جهوي من بينها قبلي التي ظلت ستة أشهر دون مدير جهوي وهذا يؤثر سلبا على سير العمل داخل هذه المؤسسة.

هناك إشكالية أخرى تتعلق ببعض البطاقات البريدية، فقد اتصل بي أصحاب مكاتب يقومون بتسجيل التلاميذ والطلبة وأفادوا بأن بطاقاتهم تعرضت للقرصنة وسرقة الأموال منها، نحن اليوم في عصر الرقمنة ونسعى إلى استعمال البطاقات في الدفع وهذا الأمر خطير جدا ولا يشجع المواطنين والوزارة مسؤولة عن تأمين هذه الأموال، فالمواطن أودع ماله لديها والمفروض أن تتحمل هي المسؤولية ولا بد من إيجاد حلول لهذه الإشكاليات.

على المستوى الجهوي لدينا مكتب بريد بقبلي المدينة تمت برمجة إعادة بنائه منذ عام 2013 لأنه آيل للسقوط ووضعيته متردية ومع ذلك لم يتم إصلاح شيء، فمتى سننطلق في هذا المشروع؟ كذلك مكتب بريد سوق الأحد متداعي وحالته تستوجب التدخل السريع من أجل إنقاذه إما بترميمه أو بإعادة بناء مكتب آخر.

إحداث مكتب بريد بمنطقة المساعيد التابعة لقبلي الجنوبية والأهالي هناك مستعدون لاقتناء التجهيزات، بل ومستعدون لدفع معلوم كراء المكتب لمدة سنة كاملة.

هناك نقص حاد في أعوان الشبابيك وأعوان الحراسة في جهتي وهذا يؤثر سلبا على الأداء، كما أن التجهيزات بحاجة للدعم بالأدوات الإعلامية والطابعات مع تعويض آلات توزيع الأوراق النقدية بمكتب قبلي الواحة ومكتب البياز.

أستغل هذه الفرصة للدعوة إلى النظر في وضعية عمال شركة البستنة بجهة قبلي وأدعو الحكومة إلى التفاعل إيجابيا مع هؤلاء الناس الذين يتقاضون أجورا زهيدة 500 دينار وفي كثير من المرات لا يقع سداد أجورهم، الرجاء إيجاد حل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم عبد القادر عمار، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عبد القادر عمار

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق،

سيدي الوزير، أتوجه إليكم بهذه المداخلة باسم أهالي ولاية سوسة وتحديدا معتمديتي سوسة المدينة وسيدي عبد الحميد لأطرح أمامكم ملفا لم يعد يحتمل التأجيل ولا التبرير وهو وضعية مكاتب البريد في الجهة وما تشهده من تعطل وتراجع خطير في الخدمات الأساسية.

السيد الوزير، ليس مقبولا في سنة 2025 أن يظل المقر المركزي للبريد في سوسة خارج مسار التهيئة والتعصير رغم أنه يمثل نقطة الارتكاز الأولى لخدمات البريد في ولاية يفوق عدد سكانها 750 ألف ساكن وتستقبل ملايين الزوار سنويا. كما أجدد تنبيهي إلى الوضعية غير اللائقة التي يعيشها مكتب بريد ابن خلدون، هذا المكتب لم يعرف أية تهيئة حقيقية منذ سنوات، بل بلغ الأمر أن المتقاعدين يصرفون جرايتهم أمام حافلة متنقلة تقف قرب المكتب، مشهد مهين لا يليق بكبار السن ولا بدولة تحرص على احترام كرامة مواطنيها.

سيدي الوزير، لدينا كذلك ملف حي بير الشباك حيث توجد أرض ملك للدولة مصنفة رسميا كموقع لبناء مكتب بريد، الأرض موجودة والتصنيف موجود والانتظار طال، فمتى تنطلق الأشغال؟ ولماذا بقي المشروع جامدا رغم الحاجة الملحة إليه؟

كما نطالب بصفة عاجلة بإحداث مكتب بريد جديد بمنطقة الطفالة وهي منطقة ذات كثافة سكنية وتجارية كبيرة ولا يعقل أن تبقى دون خدمات بريدية قارة ومحترمة وفي المقابل نؤكد على ضرورة الإبقاء على المكتب الجديد في سيدي عبد الحميد وضمان استمرارية خدماته وعدم المساس به بعد تدشينه لأنه مكسب يجب تثبيته لا التفريط فيه.

سيدي الوزير، إن ولاية سوسة عانت كثيرا من التهميش في ملف البنية البريدية وأصبح من الضروري المرور من الوعود إلى التنفيذ ومن الدراسات إلى الأشغال ومن التصريحات إلى النتائج، لذلك أطلب من سيادتكم تحديد رزنامة زمنية واضحة لتهيئة المقر المركزي للبريد ومكتب بريد ابن خلدون، الانطلاق الفوري في إحداث مكتب بريد بحي بير الشباك، برمجة مشروع إحداث مكتب بريد بالطفالة عاجلا، الحفاظ على المكتسبات الجديدة وخاصة مكتب سيدي عبد الحميد، خامسا فتح باب الانتدابات للأعوان لتغطية النقص.

سيدي الوزير، أقول لكم بكل احترام أهالي سوسة لم يعودوا يحتملون مزيدا من الانتظار وقد آن الأوان لإنهاء هذا الملف بكل جدية ومسؤولية.

ختاما، كل الشكر والتقدير لكل إطارات وأعوان البريد في ولاية سوسة على تفانيهم في العمل رغم النقص في الأعوان وعلى رأسهم السيد المدير الجهوي ولكم جزيل الشكر لكم ولكافة الإطارات الموجودة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد عصام شوشان، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا السيد الرئيس،

مشكور الزميل المحترم،

أود أن أرحب بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، نحن نتحدث عن الرقمنة ولدينا بعض المؤاخذات، فنحن في البرلمان نطبع هذا الكتيب وحين كنت في لجنة المالية قمت بإجراء حسبة صغيرة فوجدت أننا لو اعتمدنا الرقمنة لربحنا 10 ملايين وهذا كأقل تقدير، أي ما ورد في مناقشة قانون المالية، فهذه الكتب كلفت خسارة 10 ملايين بينما لو اعتمدنا الأقراص المدمجة لكان كل شيء متاح للجميع ولما خسرنا ثمن تلك الكتب.

سيدي الوزير، دعني أنطلق من برنامج التنمية الرقمية ودائما أكثر ما يهمني هو الاستثمار في أي قطاع معين وأرى هنا أن اعتمادات الاستثمار لسنة 2026 في حدود 87 مليارا، أنا من معتمدية 'الحنشة'، ومعتمدية الحنشة بها مكتب بريد ومعذرة على هذه الصورة سيدي الوزير، (عرض السيد النائب صورة) واسمح لي بالقول هذه ليست جنازة، بل هذا هو مكتب البريد وهذا الطابور أمام المكتب يمثل حال المعتمدية التي تضم بلديتين وهما الحنشة والغرابة النصر.

معتمدية تضم 80 ألف ساكن، وليس لدينا سوى أربعة فروع للبريد، اثنان في مراكز المعتمدية وواحد في المركز البلدي ووحدتان بينما سبع عمادات لا تتوفر فيها أي مكتب بريد، 80 ألف ساكن حتى لو قمت بعملية قسمة ستجد أن هناك مكتب بريد واحدا لكل 20 ألف ساكن، فهل يعقل هذا في سنة 2025 ونحن نتحدث عن الرقمنة وعن الابتكار التكنولوجي أن يظل 20 ألف ساكن دون مكتب بريد واحد؟ والسيد الرئيس المدير العام يعلم أن لدينا في المعتمدية مشروع توسعة مكتب البريد، ولكننا لا نعلم لماذا توقف هذا المشروع منذ ما يقارب ثلاث سنوات.

إن هذه الصورة التي عرضتها تمثل معاناة كبار السن الذين يقصدون المكتب لتسلم جرايات الشيخوخة ومنحة العجز وهذا الاكتظاظ ليس موسميا، بل يكاد تكون يوميا ومكتب البريد هذا يضم ثلاثة شبابيك وسقفه يقطر ماء، والله لقد ترددت في عرض هذه الصور حفاظا على كرامة الدولة لأنني لا أستطيع عرض مؤسسة من مؤسسات الدولة وهي في هذه الحالة، لكنني مضطر لعرض مشاغل المواطنين.

لدينا مشروع إحداث مكتب بريد في الحنشة ونطالب كذلك بإحداث فرع أو فرعين في إحدى العمادات إن لم أقل في عمادتين.

نتحدث عن التنمية الرقمية، لقد توجهت إلى الإدارة الجهوية بصفاقس وتمت المعاينة الميدانية للربط بشبكات الاتصال وتبين أن قرابة 70% من المناطق لا تتمتع بخدمات الاتصال، فبينما نتحدث عن الجيل الخامس هناك مناطق لا توجد بها شبكة، يمكنك الاتصال بالسيد المدير الجهوي الذي عاين الوضع بنفسه ليعطيكم حقيقة الأمر هناك.

كيف نتحدث في سنة 2025 عن التقدم العلمي والتكنولوجي والرقمنة ومنطقتنا تفتقر لمكاتب البريد والاتصالات والربط بشبكة الاتصالات؟ أنا لا أبالغ سيدي الوزير، ويمكنكم التثبت من الإدارة الجهوية بصفاقس، فحتى أنا كعضو مجلس نواب حين أعود إلى هناك لا يتمكن زملائي من الوصول إلي هاتفيا ويجب علي الوقوف في نقطة محددة، ولا توجد إنترنت ولا اتصالات هاتفية، فكيف لي كعضو مجلس نواب أن أصادق على مهمة بهذا الشكل وهي لم توفر لنا أدنى الحقوق؟ لقد تمت المعاينة منذ أكثر من سنة ولم يتحسن أي شيء، ماذا نفعل الآن؟

سيدي الوزير، المواطنون هناك حين يسمعونني أناقش الرقمنة والعولمة والتكنولوجيا يقولون لي: السيد النائب، نحن فقط نريد توفر شبكة بالهاتف والشباب اليوم كما تعلمون لا يمكنهم الاستغناء عن الهاتف والتكنولوجيا الحديثة. أرجو أن تكون هناك لفتة جادة من هذا المنبر.

سأتوجه الآن إلى حضور أعمال لجنة المالية وسأعود لأسمع ردكم خصيصا بشأن مكتب بريد الحنشة المبرمج ونحن نطالب بإحداث مكتب بريد آخر وإذا كانت المشكلة في المقرات، فنحن مستعدون لتوفيرها لكم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد سامي، شكرا على كرمكم السيد سامي، لديك ست دقائق، تفضل.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة المديرين والإطارات المرافقة له،

السيد الوزير، في البداية، لا يفوتني أن أشكر سيادتكم وكافة المديرين والمدير العام للاتصالات خاصة مدير جهة الوسط ومدير الجهة، ففي ميدان الاتصالات وتحديدا في ولاية المنستير بمدينة منزل النور، كنتم إلى جانبنا فعلا، ولكن تنقصنا دفعة بسيطة من طرفكم لاستكمال مشروع الألياف البصرية "Fibre optique" فنحن نجد دائما أن المشكلة تكمن في المعدات التي لا تزال عالقة في الديوانة وهذا عائق كبير يجب أن نحله مع وزارة المالية، هناك إرادة للعمل، ولكن وتيرة المشروع بطيئة جدا ونرجو من سيادتكم التكرم بتغطية جزء كبير من المنطقة وبخصوص المحطة الثانية، فبعد إلغاء المحطة الأولى وافقنا على توفير مكان آخر لوضع المحطة الثانية ونأمل أن تحظى هذه الخطوة بموافقتكم والتسريع في الأمر وفي هذا الإطار لا يفوتني أن أترحم على زميلكم وصديقي العزيز محمد الهادي الذي وافته المنية رحمه الله. هذا في مجال الاتصالات.

أنتقل الآن إلى قطاع البريد السيد الوزير، لدينا لوم كبير فإذا ركزنا مثلا على مكتب بريد بلدية منزل النور، فنحن لا نعرف شكل عامل شباك البريد، لا نزال نرى مظاهر توحي بالتخلف، فالزجاج كله مغطى بالصور والإعلانات لدرجة أننا لم نعد نفهم شيئا وحتى لافتات الشوارع لم نعد نميزها، الوضع غير مفهوم بالمرة، أضف إلى ذلك أن منصة الخدمة "comptoir" مرتفعة جدا بشكل مبالغ فيه إلى درجة أن الشخص قصير القامة أو الطفل الصغير لا يستطيع حتى رؤية الموظف الذي يخدمه والموظف بدوره يعاني من هذا الأمر، حقيقة إنه وضع كارثي. لقد وجهنا لكم مراسلة بهذا الشأن وأتذكر ردكم جيدا حين قلتم أنه سيتم إعداد دراسة في الغرض وبرمجة الأشغال بعنوان سنة 2026، هذا كان جوابكم ولا أدري إن كان هذا الوعد لا يزال قائما أم لا؟

لماذا يبقى الموزع الآلي بمكاتب البريد لا يعمل؟ ما الغاية من ذلك حقا؟ لم نفهم إلى الآن، هل ينقصنا توفير قطع غيار معينة؟ ومن أين يجب أن نستوردها؟ إننا في قطاع الاتصالات نحقق قفزات كبيرة، لكننا في قطاع البريد نراوح مكاننا، وحتى هذه الشبابيك التي أعتقد أنه

تمت قبها مراعاة احتياجات ذوي الاحتياجات الخصوصية، أتحدى أي شخص يحاول إدخال كرسي متحرك في مكتب بريد منزل النور دون أن يتعثر أو يواجه صعوبة، فالناس لديهم حرمتهم وخصوصيتهم سيدي الوزير، والمواطن لا يرغب في أن يرى الجميع أمواله، بل يجب أن نحفظ له خصوصيته، المساحة المتوفرة في بريد منزل النور كافية لإقامة ثلاثة مكاتب بريد، فلماذا هي معطلة؟

كذلك كنت قد طلبت منكم سابقا تركيز موزع آلي بمكتب بريد مسجد عيسى وأجبتم بأنه سيتم دراسة هذا الغرض، لكننا لا نعرف لماذا بقي معطلا إلى الآن؟ إذ يواجه سكان المناطق الداخلية صعوبات كبيرة في التنقل إليها وتوفير موزع آلي ليس بالأمر الصعب.

سيدي الوزير، أنتقل الآن إلى طلبات بعض الشركات، هناك شركات كبرى مثل " DRÄXLMAIER" معمل "câble" وشركة الطاقة الشمسية في المنطقة الصناعية بجمال، حقيقة تعاني من انعدام تام لتغطية الهاتف الجوال وأرجو أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار.

السيد الوزير، أما بخصوص "Marketing" فهذا أمر يهم ميزانية الدولة، نسمع دائما عن عروض خاصة، من ينتمي إلى ديوان الصحة لديه امتياز بـ 20 دينارا مع سعة إنترنت معينة ومن ينتمي إلى الكشافة لديه عرض آخر وهذا خلق تداخلات وإشكالات سيدي الوزير، سأكون صريحا معك، نحن نعلم أن المواطن بإمكانه التحايل بهذه الطريقة وكما يقول المثل "اللي يسرق يغلب اللي يحاجي" فالجميع سيحاول الادعاء بأنه ينتمي إلى الكشافة أو إلى قطاع معين ليحصل على العرض. لنكن واقعيين وأرجو أن تكون لك نظرة استشرافية، تخيل لو عممت عرضا بقيمة 20 دينارا للجميع ويتمتع بـ 20 أو 25 "Giga illimité" أقسم بالله أن الأموال ستتدفق إلى الخزينة بصفة آلية، انظروا إلى كمية شرائح الهاتف الملقاة في الشوارع بسبب سوء التسويق والتحايل بين الشركات، لو جعلتم الاشتراك بمبلغ 10 آلاف للطلبة و20 دينارا لبقية المواطنين موظفين أو عمال يوميين بصفة شهرية، فستشهد الخزينة طفرة مالية، هذا هو التسويق الحقيقي، بدلا من حصر الامتيازات في قطاعات معينة مما يضطر البقية للبحث عن ثغرات.

أثني على مجهودات الوزارة في مجال الذكاء الاصطناعي، في كيفية حماية المعطيات الشخصية لكي تصبح تونس قطبا إفريقيا في هذا المجال، تونس قادرة على الريادة التكنولوجية وقد تواصل معي خبراء من أمريكا، استقدمهم زميلي الأستاذ الجامعي بالجامعة الأمريكية بالسعودية وكان هناك تواصل مع وزارة التعليم العالي ومعكم لتنظيم دورة هنا في الذكاء الاصطناعي،

وفي هذا الإطار أتوجه بالتحية إلى صديق الطفولة الدكتور حاتم اللطيف، المدرس بالجامعة الأمريكية بالسعودية والذي يسعى إلى خدمة تونس وأشكركم كوزارة تعليم عالي على قبول هذه الزيارة وهذا المشروع ولكم مني جزيل التقدير ووفقكم الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة سنياء بن مبروك عن كتلة الأمانة والعمل، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سنياء بن مبروك

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير تكنولوجيا الاتصال وكافة الإطارات المرافقة له.

نحن اليوم بصدد مناقشة ميزانية قطاع حيوي يمس كل مواطن وكل مرفق عمومي دون استثناء وهو قطاع تكنولوجيات الاتصال والرقمنة، هذا القطاع الذي لم يعد مجرد مكون إداري أو تقني، بل رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية ولتحسين الخدمات العمومية ولتعزيز تنافسية الدولة وجاذبيتها للاستثمار ولا بد من الإشارة إلى أن الوزارة قامت خلال سنة 2025 بجملة من الخطوات المهمة منها إطلاق منصات رقمية وتحسين بعض البنى التحتية وتطوير خدمات معينة، وهذه جهود تحسب للقطاع وتستجيب لجزء من حاجيات المرحلة وأود أن أخص بالذكر البريد التونسي، لنتوجه إليه بالشكر على جودة الخدمات وحسن التعامل والالتزام الدائم بتسهيل معاملات المواطنين وهو ما يعكس روح المسؤولية.

إننا في إطار ميزانية سنة 2026 وهي ميزانية محورية بالنظر للدور الذي يلعبه القطاع في دعم التحول الرقمي والنمو الاقتصادي، يصبح توجيهها نحو حلول ملموسة وفعلية ضرورة وطنية مستعجلة.

سيدي الوزير، إن حماية المعطيات الشخصية لم تعد مسألة تقنية تترك للخبراء، بل هي حق دستوري وواجب قانوني محمول على الدولة وللأسف يتزايد شعور المواطن بعدم الاطمئنان، تسريبات من هنا وقواعد بيانات تباع هناك وملفات حساسة تصل إلى أطراف لا صفة لها، هذا الواقع أضعف الثقة بين المواطن والمؤسسات وهي ثقة لا يمكن استعادتها إلا بالقانون والتطبيق الصارم والرقابة الفعلية ومن هنا تصبح الأسئلة التالية مشروعة: من له حق النفاذ إلى البيانات؟ ومن يراقب هذا النفاذ؟ ومن يتحمل المسؤولية القانونية عند حصول أي خرق؟ هذه ليست تفاصيل تقنية، بل صلب حماية الحقوق الأساسية.

وفي علاقة مباشرة فإن الأمن السيبرني لم يعد خيارا ولا احتياطا، بل ضرورة قصوى تتعلق بالأمن القومي للدولة، فالعالم كله يعلم أن هجمة إلكترونية واحدة كفيلة بشل معامل ومطارات ومستشفيات وبنوك وإدارات ولا يمكن أن نبقى في وضع تكون فيه المنظومة الرقمية هشة دون مراقبة دائمة أو خطط تدخل سريع وواضحة وما تحتاجه تونس اليوم هو مركز وطني مستقل وقوي للأمن السيبرني يقوم بالرصد والوقاية والتصدي وفق معايير عالمية، ويضمن استباق التهديدات قبل وقوعها، لا بعد حصول الأضرار.

السيد الوزير، الإشكال لم يعد فقط في مستوى جودة الخدمات الرقمية، بل في قصور الإطار القانوني عن مواكبة التحولات، فعلى سبيل المثال، قانون حماية المعطيات الشخصية لسنة 2004 أصبح متقادما والتقارير الدورية للهيئة المختصة شبه غائبة والمواطن لا يعلم عند حصول تسريب يخصه، كما أن عديد النصوص الأساسية لم تحين بعد، من بينها التوقيع الإلكتروني والمصادقة الرقمية والذكاء الاصطناعي والمعطيات المفتوحة وتنظيم خدمات التوصيل، إضافة إلى أوامر تطبيقية بقيت سنوات دون إصدار رغم ضرورتها والأخطر أن تونس ما زالت دون قانون موحد وواضح للأمن السيبرني في وقت تتجه فيه الدول إلى تعزيز ترسانتها القانونية لحماية منظومتها الرقمية، كما أن الصفقات العمومية المرتبطة بالمشاريع الرقمية تخضع لإجراءات تقليدية تؤخر الإنجاز وتزيد التكاليف، وهو ما يعطل رقمنة الدولة بدل أن يسرعها.

وبناء على كل ما سبق، نطلب منكم سيدي الوزير مدنا بقائمة مفصلة للمشاريع الرقمية الاستراتيجية التي تعمل عليها الوزارة مع بيان

نسب تقدم إنجازها والآجال المضبوطة لتنفيذها والآثار المنتظرة منها على الخدمات الموجهة للمواطنين داخل الوطن ولدى الجالية التونسية بالخارج.

ختاما، المطلوب اليوم إرادة سياسية واضحة، تشريعات حديثة وإصلاحات تطبق على أرض الواقع، فالمواطن التونسي يستحق دولة رقمية عادلة وشفافة تحترم معطياته وكرامته ودورنا كنواب شعب أن نراقب ونحاسب وندعم كل خطوة إصلاحية حقيقية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم محمود شلغاف، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق،

السيد الوزير، عند تشخيص تغطية الهاتف الجوال في جزر قرقنة، نلاحظ أن قرية أولاد عز الدين لا يوجد بها أي مشغل، لا "Télécom" ولا "Ooredoo" ولا "Orange" بحيث أن من يبتعد قليلا عن الطريق الجهوية ينقطع عن العالم.

إحداث محطة لتغطية الهاتف الجوال في أولاد عز الدين أمر أكيد وأكيد جدا وكذلك الشأن في قرى أولاد قاسم والعباسية ومرسى 20 وبنومة والنجاة، حيث يوجد فيها مشغل وحيد وهو "Ooredoo" ومن الضروري سيدي الوزير، تعميم تغطية مشغل "Télécom" على جميع عمادات قرقنة.

وعند تشخيص التغطية عبر الإنترنت نلاحظ أن "Fibre optique" الألياف البصرية موجودة فقط في المؤسسات، أما بقية المشتركين فإن تدفق الإنترنت لديهم يتم عبر الشبكة "ADSL" مع اضطرابات في الربط من الساعة 19 إلى الساعة 23.

لذلك فإن تعميم "Fibre optique" الألياف البصرية في كل قرى قرقنة ووضع خطة لتنفيذ ذلك أصبح أكثر من ضرورة خاصة وأن البنية التحتية المتعلقة بالبنايات جاهزة وموجودة وفي انتظار ذلك يمكن تركيب "Lam Sam" في أولاد عز الدين وآخر في النجاة من أجل تدفق الإنترنت عبر "ADSL".

أما الموضوع الثاني الذي أود التطرق إليه فقد سبق أن تناولته في إطار سؤالي الكتابي بتاريخ 16 سبتمبر 2025، كما تطرقت إليه مرة أخرى عندما شرفتمونا بالحضور في لجنة تنظيم الإدارة يوم 4 نوفمبر 2025 ويتعلق هذا الموضوع بتسوية وضعية عمال المناولة في شركة لولو للخدمات وشركة آية للخدمات والنقل الذين اشتغلوا لفائدة الديوان الوطني للبريد. في اللجنة ذكرتم أن 34 سائقا طلبتم منهم إيداع ملفاتهم على أن يتم إدماجهم قريبا. وهؤلاء هم السواق الذين وقع إيقافهم بعد 14 مارس 2025 والذين ينطبق عليهم الفصل 6 من القانون عدد 9 المتعلق بمنع المناولة وتنظيم عقود الشغل. أما السواق الأربعة المتبقون الذين وقع إيقافهم يوم 01 جانفي 2025 فقد كانوا يقومون بنفس العمل من تجميع وتوزيع الطرود البريدية والحمل والشحن، هؤلاء العمال اشتغلوا عشر سنوات متتالية دون انقطاع أي أكثر من أربع سنوات وبما أنهم وقع إيقافهم بعد 6 مارس 2024، والعمل الذي يقومون به عمل أساسي وقار للديوان الوطني للبريد، فهؤلاء ينطبق عليهم الفصل 9 من نفس القانون.

سيدي الوزير، لقد وعدتمونا بالنظر في هذا الموضوع وبالفعل طلبتم منهم فيما بعد إيداع ملفاتهم واليوم جميع العمال ينتظرون على أحر من الجمر إدماجهم وهم حاليا معتصمون في الديوان الوطني للبريد.

إن التباطؤ في تسوية وضعياتهم يجعلهم يعيشون حالة نفسية صعبة، لذلك أرجو من خلال هذا المنبر أن توجهوا لهم رسالة طمأنة وتحددوا لهم موعد انتدابهم سواء خلال أسبوع أو نصف شهر أو شهر لأن ذلك من شأنه أن يطمئنهم ويرفع من معنوياتهم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد صابر الجلاصي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الطاقم المرافق لكم،

في الحقيقة لم تكن لدي مداخلة، ولكنني عوضت زميلي المتغيب "إن شاء الله لباس" السيد لطفي وهذا أتاح لي الفرصة لأتقدم بالشكر على الأقل إلى ديوان البريد التونسي.

ديوان البريد التونسي الذي يقدم خدمات لفائدة المواطنين في مختلف أنحاء الجمهورية وخاصة في المناطق الداخلية والحقيقة أنني في مداخلاتي لست معتادا على توجيه الشكر للإدارات، بل تعودنا على النقد وهو نقد بناء لكن هذه فرصة لأشكر البريد التونسي على المجهودات الكبيرة التي يقوم بها ونحن سيدي الوزير، في انتظار مشروع البنك البريدي، هذا المشروع الذي يهدف إلى تقديم الخدمات المالية ويهدف إلى تحقيق العدالة بين المواطنين في نطاق إسداء الخدمات.

توجد نقطة أخرى سأتطرق إليها سيدي الوزير، وربما تدخل في نطاق اختصاصي كرئيس لجنة التخطيط والنقل وتتعلق بالتطبيقة الخاصة بسيارات الأجرة الفردي، على حد علمنا يجري العمل على هذه التطبيقة بالتنسيق مع وزارة النقل وقد تم مؤخرا طرح الموضوع في إحدى المنابر الإعلامية بحضوري وعلى حد علمي يوجد شركات تقضي على شركات تقدم منصات أخرى مماثلة وهو ما قد يطرح إشكالا يتمثل في تسويق المعطيات والمعلومات الشخصية للتونسيين وربما بيعها في بلدان أخرى.

رجاء سيدي الوزير، العمل على متابعة هذه التطبيقات خاصة وأن حماية المعطيات الشخصية والأمن السيبراني من الجوانب المهمة في وزارتكم.

وها هم النقطتين اللتين أردت الإشارة إليهما، سيدي الرئيس ومرة أخرى أشكر البريد التونسي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد صابر، الكلمة النائب محترم الأستاذ النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا، مرحبا بالجميع،

تكنولوجيات الاتصال والمناطق الداخلية أو المناطق الداخلية والتكنولوجيا.

أنصحكم نصيحة: صارحوا الناس، صارحوا المواطنين في المناطق الداخلية خاصة، فهم لم يعودوا يصدقونكم، إذ لا وجود للتكنولوجيا هناك.

الناس في ماجورة وجبل السند ورواشد والعيايشة وهي مناطق جبلية شاسعة، رسالة نجاح أبنائهم في البكالوريا لا تصلهم، يضطرون إلى التنقل كيلومترات، مريضهم معزول وأبناؤهم معزولون ومصالحهم معزولة وأحلامهم معزولة.

صارحوهم وقولوا لهم إنكم خارج التغطية، خارج البرمجة، خارج الاهتمام، خارج برامج الدولة لأنكم رقم غير مهم في حسابات الدولة.

صارحوهم وقولوا لهم إنكم تعيشون منذ قرن أو أكثر في نفس الحالة من التهميش "والحقرة" والإقصاء.

ما الجديد؟ لقد ألفتم ورضيتم بأن تكونوا "قيالة وخماسة وكراية عند المخازنية وعائلات المجبى".

قولوا لهم أننا نقطع عليكم الماء وأننا نحجر عليكم حفر الآبار، وأنكم ستعيشون بلا طرقات ولا مسالك وبلا خدمات ولا نقل ولا شغل ولا اتصالات وفي اليوم الذي تختنقون فيه، تنزحون إلى المدينة لتعيشوا كالعادة على هامش الهامش، في أحياء القصدير، بلا حقوق ولا أحلام.

أختم وأقول زار مسؤول رفيع قرية نائية جدا، بلا خدمات، منسية من كل الوزارات وقال بحماس: هاتوا جميع الطلبات.

صاح الناس: أمران، أمران يا سيدي المسؤول لا غير، قال المسؤول الرفيع المستوى: هاتوا الأول، قالوا: المشفى، المشفى، قتلتنا الأمراض. أمسك المسؤول الرفيع المستوى بهاتفه الجوال وأمر مساعديه بجلب مشفى للقرية في الحين ثم قال: هاتوا الطلب الثاني، قالوا: معزولون، معزولون يا سيدي المسؤول، ليس لدينا تغطية للاتصالات الهاتفية. كلكم ولا أستثني أحدا، تغتالون وعي هذا الشعب.

سلام على التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيات الاتصال في القرى والأرياف وسلام على تكافؤ الفرص وسلام على التلاميذ الذين يجاهدون ويناضلون في مخابر الإعلامية في السند وفي القطار وفي بلخير بلا تغطية.

سلام لهم، حتى يأتيهم السلام الحقيقي وحقهم الحقيقي في الحياة. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمود العامري، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال وكافة إطارات الوزارة،

رغم ما قامت به الوزارة من جهود في تطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين جودة الخدمات وما تحقق من خطوات مهمة في رقمنة عدد من المسارات الإدارية وتعزيز الحماية المعلوماتية، فإن التحديات المطروحة اليوم، تستوجب الانتقال إلى مرحلة أعمق من الإصلاح والمضي قدما في تعميم الرقمنة على جميع الوزارات والمؤسسات العمومية وتطوير الخدمات الإلكترونية، لا سيما خدمة الهوية الرقمية، التي ينبغي تعميمها أكثر بما يساهم في تسهيل النفاذ إلى الخدمات والحد من البيروقراطية وتحسين جودة حياة المواطن.

كما تفرض المرحلة القادمة أيضا تعزيز منظومات الأمن السيبراني بشكل أكبر خاصة في ظل تنامي مخاطر الهجمات الإلكترونية وتطور التهديدات المرتبطة بسوء استعمال تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يجعل من الضروري اليوم وضع استراتيجيات وطنية أكثر نجاعة لحماية المعطيات وضمان سلامة الأنظمة المعلوماتية وتأمين الانتقال الرقمي للبلاد.

وعلى النطاق الجهوي ورغم المجهودات المبذولة من قبل الإدارة الجهوية للبريد بسوسة، فإن أغلب مكاتب البريد بالجهة تعاني من نقص حاد في الأعوان وأخص بالذكر مكتب بريد القلعة الصغرى، الذي لم يعد يلبي حاجيات المواطنين نظرا إلى كثافة الطلبات وغياب العدد الكافي من الأعوان، وهو ما يتطلب دعمه بالأعوان بشكل مستعجل.

كذلك مكتب بريد سيدي الهاني، الذي يشهد نقصا في عدد الأعوان، إضافة إلى مسألة غياب خدمة موزع الصرف الآلي منذ ما يقارب السنتين في منطقة لا يوجد فيها بنوك، واليوم نجدد الدعوة، سيدي الوزير، إلى التسريع في تركيز موزع الصرف الآلي الجديد بهذا المكتب.

وفي نقطة أخرى هامة تهم الإحداثات الجديدة لمكاتب البريد، فإننا ندعو اليوم إلى الإسراع في انطلاق أشغال تهيئة مكتب البريد بحي المنازه بالقلعة الصغرى وفتحه للعموم في أقرب الآجال.

أما فيما يخص شبكة اتصالات تونس بمعتمديتي القلعة الصغرى وسيدي الهاني، فإننا نؤكد سيدي الوزير، على وجوب تحسين جودة الخدمات وربط المشتركين في معتمدية القلعة الصغرى بشبكة الألياف البصرية "Fibre optique" على غرار ما تم في المناطق المجاورة.

كما ندعو أيضا إلى وجوب ربط الأحياء والمناطق السكنية الكبرى في القلعة الصغرى والتي لا تتوفر فيها شبكة الهاتف القار والأنترنات على غرار حي الشراقي وحي الطويل وحي أولاد بن عون وحي الغشام وغيرها من المناطق التي ما تزال خارج تغطية الشبكة الأرضية.

أما بخصوص معتمدية سيدي الهاني، فإن سرعة التدفق ضعيفة جدا وتستدعي التدخل خصوصا بعمادة كروسيا ومناطق أولاد المرابط والنواجي وأولاد بالليل والشراشير.

وفي نقطة أخرى مهمة ندعو اليوم سيدي الوزير، إلى إحداث فرع لشركة اتصالات تونس بمعتمدية سيدي الهاني، لغاية تقريب الخدمات ورفع مشقة التنقل عن المواطنين، خاصة وأن هذه المنطقة من ولاية سوسة تفتقر إلى أغلب الخدمات الإدارية. مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها سبع دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الوفد المرافق له،

الحقيق، سيدي الوزير، سأتحدث عن حديث الساعة، عن أمر نعيشه كل يوم، لديكم أبناء سيدي الوزير، يستعملون وسائل التواصل الاجتماعي وبالتأكيد ترون ما يحدث فيها من فضائح ومن انحلال ومن محتويات صادمة.

سيدي الوزير، اليوم يجب أن نتحدث بصوت عال ودون مجاملة لأن فضاءنا الرقمي أصبح فوضى، أصبح ساحة بلا قانون وأصبح مرعى مفتوحا للانحلال والعبث الأخلاقي والأخطر من ذلك أن جيلا كاملا يتغذى يوميا من محتوى مسموم، بينما نحن ما زلنا نصدر في البلاغات وننتظر.

سأقولها بوضوح ما يحدث اليوم فضيحة دولة ليست مشكلة عابرة، المنصات الرقمية تفرض علينا قيما ليست من قيمنا وتروج لسلوكيات لا تنتمي إلى مجتمعنا وتستهدف أبناءنا بخوارزميات تعرف نقاط ضعفهم أكثر مما يعرفها أولياؤهم وفي المقابل نحن بطيؤون، صامتون، متفرجو، وربما متواطئون أيضا ولأكون واضحة كذلك نحن بلد يحترم الحقوق والحريات ولا نريد الظلامية ولا التضييق، لكن هناك خطوطا حمراء لا يجوز تجاوزها وهي قيمنا وهويتنا الإسلامية ومعتقداتنا ومن يحاول المساس بثوابت المجتمع تحت شعارات الديمقراطية والتقدم والحرية، يجد دولة تقف له بالمرصاد وتضع له حدا، فالحرية ليست فوضى والرقمنة ليست تخريبا للهوية ووسائل التواصل الاجتماعي ليست مسرحا للابتذال والانحراف.

الحلول سيدي الوزير، فيجب أن تبدأ اليوم لا غدا ويمكن الانطلاق تدريجيا عبر إحداث هيئة وطنية بصلاحيات حقيقية، لا مجرد هيئة شكلية، تعمل على مدار الساعة 24/24 وتكون لها سلطة الحذف والإغلاق والتبليغ والملاحقة وإيقاف سيل المحتوى المتدني الذي أغرق البلاد.

انظر إلى تلامذتنا ماذا يفعلون داخل المدرسة سيدي الوزير، يجب اعتماد تصنيف عمري إجباري للمحتوى، لا اختياري. انظروا كيف تحمي الصين مجتمعها وأبناءها، فالأطفال لا ينبغي أن يشاهدوا هذه الفضائح، "نقطة وانتهى".

قانون يردع الخوارزميات التي تروج محتوى مضرا بالقصر وكل من يتلاعب بعقول الأطفال يجب أن يحاسب، فلا يمكن أن تبقى المنصات وحدها هي التي تضع القوانين.

حملة وطنية صارمة للتوعية الرقمية تكسر الجهل وتعلم الأولياء والأطفال كيف يواجهون المحتوى الخطير.

دعم المحتوى النظيف وقطع البث عن المحتوى المتدني، نريد منصات تعلم وتربي وتبني، لا منصات تهدم.

وأنا دائما أذكر أن لدينا شبابا من خيرة أبناء تونس يقدمون محتوى قيما سواء "culinaire" أو "aventure" ويقدمون صورة تونس من زوايا أخرى، لدينا شباب متميزون.

تطبيقة وطنية للتبليغ الفوري مع واجب التفاعل خلال ساعات لا خلال شهور أو سنوات،

مراكز للصحة النفسية الرقمي، لأن الإدمان الرقمي أصبح وباء.

وهناك إجراء يمكن أن يغير قواعد اللعبة سيدي الوزير، في الخارج اعتمدوا عقوبة واضحة وصارمة لكل من ينشر محتوى خطيرا أو يخدش المجتمع أو يعرض القصر للضرر تتمثل في منعه تماما من استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لفترة محددة، شهرا أو ستة أشهر أو سنة كاملة، مع قطع دخوله إلى أي منصة وهذا أمر ممكن قانونيا وتقنيا وستكون نتيجته ردعا حقيقيا وسكوت للسان الرقمي الذي يتمادى بلا رقيب ونحن لم لا سيدي الوزير، لا ينقصنا شيء وأتصور أن لنا كفاءات تستطيع إيجاد حل مثل هذا. لماذا نخاف من تطبيق قانون يحمي المجتمع؟ هذا ليس قمعا، بل حماية.

سيدي الوزير، الخلاصة التي يجب أن تقال بصوت عالي، إن الفضاء الرقمي لم يعد يحتاج إلى وعود، بل يحتاج إلى قرارات ومواقف، يحتاج إلى دولة لها شخصية ولا تخاف من اللوبيات الرقمية، نريد دولة تقول كفى ونريد وزارة تقود لا أن تكتفي بالمشاهدة ونريد مستقبل "digital" يحمي أبناءنا لا يضيعهم، لقد انتهى الوقت، إما أن نتحرك أو نخسر جيلا كاملا.

سيدي الوزير، سأتطرق إلى ما هو أكثر وأخطر، الصفحات خاصة الصفحات التي تدار من الداخل قبل الخارج والتي تدار من الخارج. حماية الرموز والمسؤولين من الهجمات الرقمية المنظمة تبدأ من عندكم أنتم وصولا بوزارة العدل، ليس كل نقد تهديدا لكن عندما يتجاوز الأمر حدوده ويصبح تشويها متعمدا وضربا للسمعة العائلية واختلاقا للقصص وحملات ممولة، هنا واجب على الدولة بالتدخل وتطبيق القانون إجباري.

ان كل ما ذكرته لكم سيدي الوزير، فيه عقوبات واضحة، يجب أن يكون الرد استراتيجيا، لا ينبغي أن نترك الفضاء الرقمي فارغا، فالحرب الرقمية لا تواجه بالقانون فقط، بل أيضا بمحتوى رسمي سريع كما تفعل الدول الكبرى من خلال نشر التوضيحات قبل انتشار الأكاذيب وتكوين فريق "fact-checking" رسمي يكذب الأكاذيب وينشر الحقيقة، محتوى وطني إيجابي يملأ الفضاء الرقمي ويقلص تأثير الصفحات المأجورة التي تعمل من الخارج وتستهدف أمننا القومي، تهتك الأعراض وتتجرأ على رموز الدولة.

لم يعد من المقبول التعامل مع هذه الصفحات كأنها مجرد حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، بل هي هجمات رقمية منظمة تستوجب تعاونا رسميا مع المنصات العالمية وإحداث وحدة استخبارات سيبرنية وملاحقة دولية وقانون واضح يجرم كل محاولة لضرب الاستقرار أو المس من هيبة الدولة فالفوضى الرقمية لا تحارب بالصمت، بل بالسرعة والصرامة والتنظيم.

شيء آخر سيدي الوزير، يجب إحداث "Cyber Intelligence Unit" وحدة وطنية للاستخبارات الرقمية تعمل على تحديد مصدر الصفحات، معرفة علاقاتهم بالجهات الخارجية، رصد التمويلات، إيقاف حملات التشويه المنظمة قبل انتشارها وهذا ليس رقابة، بل دفاع سيبرني كما تفعل كل الدول. الإطار القانوني يتطلب ملاحقة دولية بحكم أن الصفحات تدار من الخارج، يجب تفعيل القضائي الدولي في إطار اتفاقيات التعاون مثل اتفاقية بودابست وإلى الآن لم نر منها شيئا سيدي الوزير.

إصدار مذكرات تتبع ضد كل من يثبت تورطه، استعمال آلية مثل الإنتربول للجرائم السيبرنية، الكثير من الدول الصغيرة قامت بهذا ونجحت، إنشاء منظومة قانونية واضحة للجرائم الرقمية الخطيرة حتى لا تعتمد الدولة على نصوص عامة وغامضة، بل تكون الجرائم مصنفة بدقة.

سيدي الوزير، هذه الصفحات التي تدار من الخارج ليست مجرد صفحات، بل إن كثيرا منها ممول وتقف وراءه جهات وأجهزة لها نوايا واضحة لتشويه الدولة وكسر الثقة وإحداث فوضى اجتماعية.

وفي الثواني الأخيرة، سيدي الوزير، أود أن أذكركم بموضوع المركز الوطني للإعلامية أين وصل تنقيح النظام الأساسي لأعوان المركز الوطني للإعلامية؟ عاملات النظافة بالبريد التونسي يتقاضون 120 دينار، وزير الشؤون الاجتماعية كان في مكانك يوم أمس وتم مساءلته وقال لنا كل وزارة لها الحق في الاجتهاد.

النظام الأساسي للبريد التونسي و12 ساعة حراسة وهو أمر غير مقبول، من غير المعقول في بلد تجاوز زمن العبودية أن يعمل الأعوان 12 ساعة نحن أصبحنا نعمل مثلهم هاته الأيام لم نعد نفرق بين الصباح والليل.

أعوان الحراسة، الدولة مشكورة لأنها منعت المناولة في قطاع الحراسة والتنظيف لكن هؤلاء الأعوان مازالوا يعيشون في وضع العبودية.

شكرا سيدي الوزير، مع فائق الاحترام.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة هالة جاب الله، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والإطارات المرافقة،

اليوم سأبدأ بالشأن المحلي، أود أن أعرض عليكم صورة، أرجو من الكاميرا إظهارها، (أظهرت السيدة النائبة صورة) انظروا إلى مركز بريد سوسة، حي الرياض هؤلاء جميعهم مواطنون يقفون في الشارع، في كل بداية شهر وفي كل مناسبة يقفون هكذا فإلى حد الآن لم نر توسعة لمركز بريد حي الرياض، لم نر تعزيزا بالانتدابات وقد أجبتمونا سابقا سيدي الوزير، بأنه تم تنظيم مناظرة وأود أن أسأل متى ستصدر نتائج هذه المناظرة؟ كما أطلب منكم دعم مركز بريد سوسة الرياض ومركز بريد حي الزهور بالعدد الكافي من الإطارات، فمن غير المعقول أن تكون نوافذ البريد شبه فارغة والناس في الشارع يتزاحمون ونحن في سنة 2026.

كذلك أين وصلت دراسة الجدوى الاقتصادية لإحداث مكتب بريد الريحان؟ علما أن معتمدية سوسة الرياض من أكثر المعتمديات كثافة سكانية على المستوى الوطني وهل تم الانتهاء من الاستشارات والدراسات حول توسعة مركز البريد؟ من المفروض أن تنتهي الأشغال في السداسي الأول من سنة 2026 ونحن إلى الآن الدراسات لم تكتمل.

وعلى المستوى الوطني وبخصوص الهجمات السيبرانية التي طالت بعض المؤسسات وخاصة في قطاع التعليم العالي، فقد تفضلتم بالإجابة عنها مشكورين لكن أتساءل هنا أين وصل البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية؟ متى ستكتمل مراحله الثلاث؟ متى ستنخرط جميع الوزارات في هذا البرنامج؟ وهذا دوركم في الإصرار على مواصلة هذا المشروع. كم وفرتم الاعتمادات؟ ولماذا تم تقليص الاعتمادات التي كانت مرصودة له في الجزء الأول؟ أين وصل مقترح مشروع المنشور الذي سيتضمن جملة من الإجراءات العلمية الموجب تطبيقها من قبل الهياكل العمومية لحماية نظمها والمعطيات الشخصية للمواطنين؟

وأخيرا سيدي الوزير، متى سيتم الانتهاء من تطوير استراتيجية الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي أمام تطور النسق التكنولوجي الكبير الذي نشهده وأعوان هذا الديوان الذين يواصلون العمل في الجبال في أصعب الظروف المناخية لتأمين البث والإرسال ومع ذلك فقد مر أكثر من تسع سنوات دون تفعيل نظامهم الأساسي، وضعية غير مقبولة، في حين أننا ننادي بالقطع مع الهشاشة في التشغيل ومع عدم المساواة بين الموظفين. هؤلاء الموظفين والأعوان يجب أن ينالوا حقوقهم ويجب تفعيل النظام الأساسي، خاصة وأن وزارة المالية كانت قد وافقت عليه وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة هالة، الكلمة للنائب المحترم الطيب الطالبي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

السيد الوزير، وزارة تكنولوجيا الاتصال وزارة مهمة جدا خاصة في تعصير الإدارة ورقمنتها، المراسلات لا تزال تقليدية وتسير ببطء شديد، المراسلات الإدارية السيد الوزير، إذا قارناها بالطرق التقليدية عن طريق الرسل أو عن طريق الحمام الزاجل فهي أسرع من المراسلات الإدارية اليوم، إلى متى سنضل نعتمد على "الستيلو والزمام" السيد الوزير؟ أما حان الوقت للدخول في الرقمنة والانخراط في المنظومة المعلوماتية؟ إلى متى نضل متخوفين من الحرب السيبرنية التي تهدد كل دول العالم وتونس ليست بالاستثناء؟

السيد الوزير، وزارتكم مثل بقية الوزارات تعين المسؤولين الوقتيين "par intérim" إلى متى سيظل هذا الوقتي؟ المدير الجهوي للبريد بالقيروان وقتي وتم إعفاؤه سابقا وأعيدت تسميته بالقيروان، أما حان الوقت لإعطاء الشباب فرصته لتحمل المسؤولية والدفع بالإدارة التونسية؟

السيد الوزير، أود أن أتوجه إليكم بالشكر على إعادة فتح مكتب بريد الخزازية الذي ظل مغلقا لسنوات.

السيد الوزير، بخصوص النقائص فإن بريد رقادة في حاجة إلى إعادة تهيئة فالاعتمادات موجودة تناهز 300,000 دينار وفي انتظار تمكينها من نص الاستشارة من قبل الإدارة العامة للبناءات بالبريد التونسي.

كذلك السيد الوزير، مكتب بريد القيروان الكائن بساحة النصر "rondpoint سبحان الله"، أقدم بريد في القيروان وموقعه استراتيجي وسط المدينة إن الاعتمادات المبرمجة تبلغ مليونين دينار والمطلوب الاسراع بإنجاز الدراسات الفنية.

كما شارك البريد التونسي في طلب عروض لاقتناء أرض بالمنصورة تمسح 3000 م^2 موقع استراتيجي، الإدارة الجهوية للبريد قامت بتصور كامل لأحداث مركب بريدي متكامل بالقرب من الادارات الجهوية وبالقرب من المستشفى الجامعي الملك سلمان المطلوب من الإدارة العامة للبريد إعطاء أهمية بالغة لهذا المشروع.

السيد الوزير، مكاتب البريد بالقيروان تشهد نقصا كبيرا على مستوى الأعوان، جل مكاتب البريدة تشهد اكتظاظ وصف للمواطنين، الرجاء التسريع بالانتدابات.

السيد الوزير، إلى متى يظل المطلب الشعبي لتحويل البريد التونسي إلى بنك خاصة وأن غالبية مكاتب البريد مهيأة لتتحول إلى بنوك؟ فكل الشبابيك مهيأة لتكون بنوكا ونحن الآن ننتظر القرار السياسي.

السيد الوزير، تواجه الإذاعات الجمعياتية صعوبات مالية كبرى لأنها إذاعات غير ربحية، فلما لا يتم إسقاط ديونها لدى الديوان الوطني للإرسال الإذاعي وتمتعها بخدمات البث مقابل معلوم رمزي؟

السيد الوزير، إن أعوان البريد وأعوان الإرسال الإذاعي والتلفزي في حاجة إلى لفتة على مستوى نقص الموارد البشرية وكذلك القانون الأساسي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الطيب، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم محمد ضو، له أربع دقائق تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والسيدات والسادة المديرين العامين وإطارات الوزارة.

سيدي الوزير، بصفتي نائب عن جهة مدنين ستكون مداخلتي خاصة بالشأن المحلي الجهوي وسأتطرق إلى مجملها فيما يتعلق بالديوان الوطني للبريد التونسي،

السيد الوزير، إن معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف تضمان 21 عمادة وتتميزان بشساعة جغرافية كبيرة حيث توجد مسافات شاسعة جدا تفصل المعتمدية عن بقية العمادات ويعاني المواطنون خاصة في العمادات البعيدة من مشاكل كبرى فيما يتعلق بالخدمات البريدية فالمواطن المسن يضطر لقطع مسافة 30 كم للوصول إلى مركز المعتمدية أو مركز الولاية من أجل سحب جرايته. لذا سيدي الوزير، أؤكد على ضرورة إحداث مراكز بريد بكل من عمادة وادي السدر وطريق اللبة والفرجانية من معتمدية مدنين الجنوبية فأهالي وادي السدر مثلا يبعدون حوالي 30 كم عن مركز المعتمدية ومن غير المعقول أن يقطع مسن كل هذه المسافة ليقوم بسحب حوالة بريدية أو قضاء أي خدمة أخرى إنه يضطر لدفع ما بين 5000 و6000 مليم كمصاريف للنقل.

أيضا سيدي الوزير، منطقتا عمرة من معتمدية سيدي مخلوف والرقوبة الغربية تنقصهما مراكز بريد ضرورية ومتى تنطلق أشغال مركز البريد بمنطقة القصبة من معتمدية سيدي مخلوف؟ نحن نعلم أن كل الإجراءات أخذت وقتها الكافي ونحن الآن ننتظر انطلاق الأشغال فقط ونرجو منكم إجابة واضحة بهذا الخصوص.

كذلك هناك مركز بريد بمنطقة المغراوية بمعتمدية سيدي مخلوف أغلق فجأة وهو الآن يعمل مرة واحدة في الأسبوع ولا نعلم سببا لذلك، أيضا نؤكد على ضرورة تهيئة وصيانة مركز البريد بالجرف وكذلك مركز بريد "بوغرارة" الذي يتطلب صيانة أكيدة جدا وأتساءل سيدي الوزير لماذا لا يتم تزويد منطقتي بوغرارة والجرف بموزع آلي "Distributeur"؟ فالمسافات بعيدة عليهم والمواطن يضطر للنزول إلى البنك أو مركز البريد بالمدينة لسحب أمواله وتوفير موزع آلي ليس بالخدمة الصعبة.

أيضا فيما يتعلق بشبكة الإنترنت، فإن أحياء الكريمي والسمار والمسايب وعبد المؤمن ومدرسة السمار تشكو من عدم وجود الإنترنت، الرجاء منكم السيد الوزير التدخل فهذه الخدمات أساسية للمواطن ولا تكلف الدولة شيئا كبيرا، كما أن منطقة الفرجانية تعاني من ضعف شديد في التغطية.

الرجاء من سيادتكم التدخل ولفتة كريمة للجنوب التونسي خاصة فيما يتعلق بمراكز البريد والله يا سيدي الوزير إن المواطنين يعانون حقا، وندعوكم لزيارة الجهة للوقوف بأنفسكم على هذه الوضعية ومعاينتها ميداني وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم مختار عيفاوي، تفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، تحية شكر أسوقها لكل البريديين في هذا الوطن وخاصة العاملين منهم بمعتمدية بوحجلة، بوحجلة معتمدية الـ120,000 ساكن، فيها مكتب بريد وحيد يعمل به أربع نوافذ فقط ونقص فادح في الأعوان مما تسبب في معاناة كبيرة للأعوان والمواطنين، بإمكانكم مراجعة منظوريكم في بوحجلة وسيمدونكم بالصور والفيديوهات التي توثق ما يحدث على مدار السنة لقد سبق وأن أرسلت إليكم صورا وفيديوهات توثق ما يحدث في بريد بوحجلة مع العلم أننا نملك موافقة على إحداث مكتب بريد ثانٍ والعقار متوفر إلا أن إرادة وزارتكم لا تزال مفقودة منذ عامين لم تنطلق الأشغال حتى الآن ولم ترصد الاعتمادات لهذا المشروع ولم يتم دعم المكتب الحالي بالعنصر البشري.

أما مكتب بريد بئر حمد فهو آيل للسقوط وقد تم تسوغ مكتب بريد ثانٍ على أن يتم افتتاحه بداية سنة 2026، علما بأن هناك قطعة أرض على ملك الدولة يمكن تخصيصها وكفانا من الكراء، مكتب البريد جينة أبوابه موصدة منذ سبتمبر 2025 قصد إجراء ترميم بسيط في قاعة الاستقبال والمسكن الوظيفي وهو ما زاد من معاناة المواطنين في التنقل والضغط على الأعوان في بئر حمد وبوحجلة.

سيدي الوزير، بوحجلة تضم 14 عمادة ومن المفروض أن تتوفر في كل عمادة مكتب بريد أو على الأقل مكتب بريد متنقل نظرا لبعدها عن مركز المعتمدية كما تعاني هذه العمادات من ضعف شبكة الإنترنت وخاصة التدفق السريع وأهالي بوحجلة يستحقون أكثر من هذا بكثير.

سيدي الوزير، نرجو تفعيل القانون الأساسي للديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي وتمكين العاملين به من حقوقهم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للنائب المحترم مختار عيفاوي تفضل.

السيد مختار عيفاوي

السيد الوزير، دعما للإعلام الجمعياتي المحلي غير الربحي وتكريس الحقوق الدستورية في حرية التعبير والإعلام والنفاذ إلى المعلومة نقترح التخلي النهائي والاستثنائي عن جميع الديون المتخلدة بذمة الإذاعات الجمعياتية إلى غاية 31 ديسمبر 2025 مهما كان سببها.

كما نقترح أن تمنح هذه الإذاعات بداية من غرة جانفي 2026، خدمات البث والإرسال بصفة مجانية مع اعتماد معلوم سنوي رمزي يخصص حصريا للصيانة وذلك على أساس معايير تشمل صفة المؤسسة كجمعية إعلامية لا تهدف للربح وانتظام نشاطها وتمركزها في المناطق ذات الأولوية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم عادل ضياف، له خمس دقائق تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

طبعا سيدي الوزير، نعتبر وزارة تكنولوجيات الاتصال وزارة السيادة بامتياز لأن من يمتلك التكنولوجيا يمتلك القرار ونحن نعلم أن قطاع تكنولوجيات الاتصال هو قطاع حيوي وهام ومساهم رئيسي في تعصير الإدارة لكن سيدي الوزير، في منطقتي سيدي حسين التي تضاهي ولاية بحجمها، يأتي المواطن البسيط والمعوز والفقير من أرياف

وعمادات بعيدة مثل برج شاكير وبيرين وحي الطيب المهيري وغيرها ليتوجه إلى وحدة النهوض الاجتماعي، ولكنه يفاجئ أن الشبكة منقطعة.

تخيل سيدي الوزير، مواطنا فقيرا تكبد مصاريف النقل وجاء ليمضي يوما كاملا في الانتظار خارجا لعدم توفر قاعة انتظار ثم بعد ذلك يبلغونه أنه لا توجد شبكة وهذا إشكال يومي في منطقة شعبية مشاكلها اجتماعية بامتياز، فنلاحظ هنا نسبة الاحتقان التي قد تحدث وتهدد السلم الاجتماعي بسبب انقطاع الإنترنت أو الشبكة.

كذلك خدمة "5G" وصلت لبعض أجزاء العمادات ولم تصل لأجزاء أخرى والمواطنون يتساءلون عن سبب هذا التمييز كما أن المقاولين الذين أنجزوا الأشغال تركوا الطرقات مفتوحة وتركوا علب الربط مفتوحة دون غلقها وبإمكانكم الزيارة والمعاينة لتروا كيف أن المقاول لم يتم عمله.

الألياف البصرية وصلت لبعض المدارس دون غيرها وهناك مدارس وصلت إليها الحواسيب وأخرى لا يتوفر بها ذلك، أود أن أحيي أعوان البريد التونسي في سيدي حسين فهناك اجتهاد كبير منهم رغم الاكتظاظ وهناك صورا لا أريد عرضها توضح وقوف الناس في طوابير بالطريق العام تحت الشمس والمطر ورغم ذلك الأعوان يواصلون عملهم والمواطنون يتحملون هذه الظروف.

ولهذا سيدي الوزير، من أجل تقريب الخدمة من المواطن لدينا عمادتان أو ثلاث بعيدة جدا عن مراكز البريد الموجودة في سيدي حسين سواء مركز "بن دحة أو سيدي حسين أو عمر المختار، نرجو إحداث مكاتب بريد كما أن عمادة بيرين التي تعتبر بعيدة نسبيا عن مركز المدينة وكذلك عمادتي برج شاكير والمغيرة نزال فهؤلاء يعانون حقا معاناة كبيرة للوصول إلى خدمات البريد التونسي.

ثم سيدي الوزير، هناك وضعية أود إيصالها وهي وضعية نهج فولتير وقد وصلتكم التشكيات بخصوصها منذ سنة 2001، البنية التحتية أنجزت، ولكن إلى حد هذه اللحظة لم يتم تزويد السكان بالهاتف القار وأنتم تعلمون أن الطلبة والجميع في هذه المنطقة بحاجة ماسة للهاتف القار والإنترنت للدراسة على الأقل، لقد وجدت البنية التحتية منذ 2001، ولكن تمت سرقة الشبكة، في المدة الأخيرة، المدير الجهوي أرسل تقريرا قال فيه إنه طالما سرقت الشبكة فيجب تحميل شركة "SOTUTEL" المسؤولية، لقد قاموا بالربط للقباضة المالية ولأحد البنوك لا أريد ذكر اسمه، ولكن الحي بنهج فولتير بتقسيم "كيزر المبروكة" بسيدي حسين، الذي يقطنه 50 ساكنا ورغم وجود الشكاية لدى سيادتكم، فإلى الآن لا حياة لمن تنادي والبلدية يبدو أنها تسلمت وسلمت المقاول بانتهاء الأشغال وهذا الملف أعتبره ملف فساد سيدي الوزير، يجب أن تفتح هذا الملف وتحاسب الناس الذين أهدروا الأموال دون أن ينتفع المواطن بالخدمة.

سيدي الوزير، فيما يخص أعوان الحراسة والتنظيف بـ"اتصالات تونس"، هؤلاء حملوني أمانة ويقولون أنهم يعملون 12 ساعة ويطالبون بالتمتع بنظام 8 ساعات كبقية زملائهم كما أن أقدميتهم لم يتم احتسابها وهناك من قضى 20 سنة عمل ولم يتسلم قرار ترسيمه بعد ولم يتم....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم عصام البحري الجابري، له خمس دقائق تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السؤال الأول هل هناك إرادة حقيقية لإحداث البنك البريدي؟ وهذا مطلب يحظى بالإجماع وإن شاء الله في سنة 2026 يكون موعدا لصدور مشروع قانون لإحداث البنك البريدي.

سيدي الوزير، أود أن الفت انتباهكم إلى الوضعية الصعبة التي يعيشها المركز الوطني للإعلامية رغم دوره المحوري في مشاريع الرقمنة وخدمة الدولة في أهم المحطات، إلى متى سيتواصل تهميش أعوان وإطارات هذا المركز؟ هؤلاء الذين يعملون ليلا ونهارا لضمان استمرارية المنظومات الوطنية دون أن ينالوا إطارا أساسيا منصفا أو تحفيزا ملائما ولذلك نسأل ما الذي يمنع إصدار الأمر الحكومي المنقح للنظام الأساسي؟

كما نعبر عن القلق من إلزام المركز بتنفيذ مشاريع وطنية دون اتفاقيات ممضاة وهو ما يرهق ميزانيته ويعطل أدائه واليوم نرى أن الحل الأنجع لضمان الشفافية والحياد وحماية المعطيات الوطنية هو إعادة إلحاق المركز الوطني للإعلامية برئاسة الحكومة كما كان عند نشأته.

سيدي الوزير، سأخاطبكم بصفتكم وزيرا لتكنولوجيا الاتصال وعضوا في الحكومة، إن شركة "اتصالات تونس" هي شركة وطنية ذات شريك استراتيجي ومع احترامي لكافة الشركات المنافسة إلا أن الشركة الوطنية تتحمل دورا وطنيا واجتماعيا لذلك، وبصفتكم عضوا في الحكومة، نرى أن الاتفاقيات الممضاة مع الدولة يجب أن تبرم مع هذه الشركة.

صحيح أنها شركات تجارية وهناك مبدأ للمنافسة في مجلة الاتصالات، ولكن في اعتقادي فإن الشركات الخاصة لن تتحمل على سبيل المثال أعباء ربط المدارس والمعاهد والجامعات والشبكات، لذا من الواجب علينا الوقوف إلى جانب هذه الشركة صحيح أنها كبقية الشركات الوطنية في السنوات الماضية مرت بمراحل صعبة، لكنها استعادت عافيتها والحمد لله بفضل أعوانها وإطاراتها وحققت نسبة أرباح لذا، يجب علينا كدولة الوفاء بالاتفاقيات الممضاة مع هذه الشركة، لأن لديها دورا اجتماعيا ووطنيا وآخرها الاتفاقية التي أبرمت مع وزارة الصحة، إذ كان من الأجدر والأولى أن تكون مع شركة "اتصالات تونس" لضمان حماية المعطيات الشخصية.

سيدي الوزير، بخصوص هذه الشركة لا يمكننا القول أنها كغيرها فهي التي تتحمل أعباء وديون المؤسسات العمومية في حين أن الشركات الأخرى لن تتحمل هذه المسؤولية.

سيدي الوزير، تلقيت إجابة غريبة بخصوص إحداث مكتب بريد بمنطقة "البلد" بقابس، ومن هنا نترحم على المدير العام السابق "السيد سامي" الذي شرحنا له الوضعية سابقا، لقد جاءتني إجابة رغم إدراج هذا المكتب ضمن مخططات التنمية، حيث قيل لي أن هناك مكتب بريد على بعد كيلومتر ونصف، لا يا سيدي الوزير دور النائب هو معرفة خصوصية المنطقة وكثافتها السكانية وهو مطلب ملح جدا لقد وجدنا المقر بشق الأنفس والمنطقة تشهد كثافة سكانية عالية ونسبة كبيرة من كبار السن وذوي الإعاقة، ومع ذلك لم يتم إدراجه في الميزانية 2026.

نحن نأمل حقا في إحداث مكتب بريد البلد خاصة وأن مالك المقر ينتظر موافقتكم الآن هذا مطلب ملح ونريد تركيز هذا المكتب والإدارة الجهوية على علم بالموضوع، الحقيقة أن الإجابة كانت مستغربة، ولكننا في إطار التشاركية نأمل أن يتم إدراج هذا المكتب في ميزانية 2026 خاصة وأن المقر موجود وننتظر موافقتكم لاستكمال الإجراءات الإدارية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم علي زغدود، خمس دقائق، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق، مرحبا بكم في مجلس نواب الشعب،

السادة والسيدات النواب،

نحن اليوم سنتدخل في نقطة معينة وقطاع معين في وزارتكم هو البريد التونسي، إيمانا منا بأن البريد التونسي هو شريان الدولة ولأنه يحمل رواتب المواطنين وتحويلاتهم وطمأنينتهم، لكن في ولاية مدنين وفي تونس عامة هذا الشريان يتعرض لاهتزاز خطير ليس بسبب الأعوان، بل بسبب التعطيل الوزاري وغياب القرار وترك المرفق العام يتآكل.

أولا سيدي الوزير، مشاريع وعد بها الشعب ثم حبست في دهاليز الوزارة، البنك البريدي هو مشروع وطني بامتياز ومطلب وطني، أعلنتم عنه أنتم شخصيا رصدت له الميزانية وانتظرته الناس كمتنفس لكن اليوم لا بنك، لا قرار ولا تفسير، نريد إذا بعث هذا البنك البريدي، سيدي الوزير لأنه يعتبر إصلاحا حقيقيا لمرفق حيوي.

ثانيا، الصندوق الاجتماعي، الاتفاق موجود سيدي الوزير والتمويل موجود، التوافق موجود بين جامعة البريد والإدارة العامة، لكن الوزارة تعطله بلا سبب، هل حقوق الأعوان بند ثانوي أم عبء نبحث عن التخلص منه؟

ثالثا، القانون الأساسي سيدي الوزير، لماذا يسقط عند باب الوزارة؟ القانون الأساسي يعرض على مجلس الإدارة ثم يرفض عندكم كل مرة، هل الهدف هو إبقاء الأعوان في وضع هش؟ هل هو تعطيل ممنهج لمساراتهم المهنية؟ أيضا سيدي الوزير، هنالك نقصا كارثيا في الموارد البشرية في ولاية مدنين، 460 عونا فقط مقابل أكثر من 80 هيكلا بريديا والجهة هي بوابة جوية وبرية وبحرية للبلاد النتيجة سيدي الوزير، مكاتب بريد تغلق وقتيا، أعوان محرومون من إجازاتهم، ضغط خانق يولد الأخطاء وغياب تام لرؤساء المصالح الجهوية، أهذا سيدي الوزير تسيير أم عبث إداري؟

رابعا السيد الوزير، في هذا الإطار رئيس مكتب بن قردان، صنف " A1" هذا السيد تعرض لمظلمة حقق نمو بـ 45%، اشتغل بإخلاص وقع في خطأ مهني بسبب ضغط العمل وغياب الموارد، مجلس التأديب لم يقر نقلته خارج الولاية، لكن الوزارة تعسفت ونفذت نقلة تعسفية، هل هذا عدل سيدي الوزير؟ هل هكذا نكافئ المجتهد؟ نطالب اليوم سيدي الوزير برفع المظلمة فورا وإرجاع الرجل إلى ولايته ورغبته.

خامسا السيد الوزير، إدارة جهوية بمدنين بلا إدارة، ولاية بهذا الحجم وبأكثر من 80 مكتب تدار بمدير جهوي ومصلحة تفقد واحدة، وكل المصالح الادارية الأخرى شاغرة، السيد الوزير هذا ليس نقصا، هذا فراغ اداري خطير يؤثر مباشرة على خدمة المواطن.

أيضا سيدي الوزير، تعطيل قرارات الرئيس المدير العام لحركة المديرين الجهويين، ستة مديرين نجحوا منذ مدة، لكنها مجمدة في رفوف الوزارة وكل قرار صادر عن الإدارة العامة يقابل بالعرقلة بدل التنفيذ، لا يجوز سيدي الوزير أن يترك المرفق العام رهينة للتوتر بين الوزارة والإدارة العامة.

أيضا، سيدي الوزير هنالك جرح في التشغيل الهش بوزارتكم، نساء يتقاضين 120 دينارا منذ سبع وثماني سنوات، سيدي الوزير، اسمح لي أن أقف عند أخطر مظلمة في هذا القطاع في الديوان الوطني للبريد، تعمل نساء في التنظيف منذ سبع وثماني سنوات ويتقاضين 120 دينار شهريا فقط، 120 دينار، سيدي الوزير في زمن الغلاء في مؤسسة وطنية في دولة تقول إنها تحمي الضعيف هذا ليس عقد شغل هذا عقد فقر هذا ليس أجرا هذه إهانة إنسانية، هؤلاء النسوة بلا ترسيم بلا حماية اجتماعية محترمة، بلا أفق بأجر أقل من قيمة فاتورة كهرباء. نطالبكم اليوم وأمام الشعب التونسي وبعزم لا رجوع فيه، إنهاء التشغيل الهش فورا وإدماج هؤلاء العاملات في منظومة الشغل اللائق، الدولة لا تبنى على استغلال الضعفاء، سيدي الوزير.

الخلاصة سيدي الوزير، كلمة الحق ولاية مدنين لم تعد تطلب المستحيل، تطلب الحد الأدنى من احترام المرفق العام، إطلاق المشاريع المجمدة احترام القانون الأساسي رفع المظالم وسد الشغورات وتطوير الإدارة وحماية العاملين وإنهاء التشغيل الهش فورا أيضا سيدي الوزير، لدينا مكتب بريد في "العمرية" الأرض متوفرة منذ سنة 2022 بين قردان وإلى حد هذه اللحظة ينتظر...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد علي، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم فتحي المشرقي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق تفضل.

السيد فتحي المشرقي

شكرا السيد الرئيس،

ومرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، إن وزارتكم في ظل الثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم تعد وزارة سيادية بأتم معنى الكلمة ونظرا إلى دورها المحوري في المساهمة في رقي الإدارة التونسية عبر العمل على رقمنتها وتوفير أنجع الخدمات المواطنية المتاحة.

إن الوضع المحلي والجهوي وتطويره من الأهمية الشيء الكبير نظرا لإسهامه في المجهود الوطني ومن هذا المنطلق أردت إحاطة جنابكم علما بضرورة ربط التجمعات السكنية وخاصة الريفية بخدمات الإنترنت وسوف أذكر بعض الأحياء على سبيل الذكر لا الحصر ببنزرت الجنوبية مثل منطقة سيدي عامر، برج القلي، تسكراية، دوار الشط، بني تون، اللواتة ووراس أنجلة وغيرها من الأحياء الكاملة بمعنى أن معتمدية بنزرت الجنوبية بأكملها تقريبا بدون شبكة انترنت، فنلاحظ تدني الخدمات وضعف البنية التحتية وانعدام التغطية بشبكة الاتصالات بكافة المناطق المذكورة وكافة الأرياف مما أدى لعزلتها وتغييبها عن العالم الخارجي وخاصة بالنسبة إلى شركة الاتصالات تونس " Télécom" غير موجودة وحتى إن وجدت فالتغطية ضعيفة جدا في مقابل تواجد بقية الشركات، أين وصلت وزارتكم في مشروع تغطية المناطق البيضاء واستكمال ربط المؤسسات التربوية بالألياف البصرية؟

سيدي الوزير، أود أن ألفت انتباهك من الوضعية الصعبة التي يعيشها المركز الوطني للإعلامية رغم دوره المحوري في مشاريع الرقمنة وخدمات الدولة في أهم المحطات مثل منظومة أمان التابعة للعمل الحكومي ومنظومة إنصاف للتصرف في الموارد البشرية ومنظومة أدب لمتابعة الميزانية العمومية ومنظومة إنجاز لتقييم المشاريع والبرامج العمومية ومنظومة رشاد، ما الذي يمنع من إصدار الأمر الحكومي المنقح للنظام الأساسي، علما أن المركز يقوم بتنفيذ مشاريع وطنية، لكن دون اتفاقيات ممضاة وهو ما يرهق ميزانيته ويعطل أدائه. إن الحل الأنجع لضمان شفافية وحياد وحماية المعطيات الوطنية هو إعادة إلحاق المركز الوطني للإعلامية برئاسة الحكومة، كما كان عند نشأته.

سيدي الوزير، متى تنتهي وزارتكم من رقمنة كافة الخدمات الإدارية على أرض الواقع؟

في الختام، بعد غلق بعض المكاتب المحلية بعدة مناطق من الجمهورية خاصة الريفية منها وما ينجر عن ذلك من صعوبة تنقل المدن والاكتظاظ وخاصة بالنسبة إلى أبنائنا وأمهاتنا كبار السن وأذكر بعض المكاتب ببنزرت الجنوبية أغلقت تماما مثل مكتب بريد سكراية والبوزارية والمثلين وبرج الشلوف لكن بعد تدخلنا المباشر تحت قبة البرلمان السنة الفارطة تمت الاستجابة لمطالبنا وتم إعادة فتح مراكز البريد المغلقة وهي تسكراية وبوزارية والمثلين أما مركز برج شلوف انطلقت الإدارة الجهوية ببنزرت مشكورة في الإجراءات اللازمة لإعادة افتتاحه في القريب ولذلك لا يفوتني أن أشكر كافة المتدخلين محليا وجهويا ومركزيا على العمل المبذول رغم النقص الفادح في الأعوان والإطارات.

سيدي الوزير، أدعوكم من تحت قبة البرلمان إلى توفير مكاتب بريد متنقلة تصل إلى المناطق الريفية ببنزرت وكل ربوع أرياف الوطن إلى حين فتح مكاتب بريد بكل الأحياء. شكرا السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا لجميع الزميلات والزملاء المتدخلين.

السيد الوزير، سنرفع الجلسة لمدة ساعة ثم نستأنفها إن شاء الله على الساعة الثانية والنصف.

(كانت الساعة الواحدة وخمس وثلاثين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال

(كانت الساعة الثانية وخمسون دقيقة بعد الظهر)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأفاضل،

السيد الوزير، مرحبا بكم مرة أخرى،

مرحبا بالوفد المرافق،

نستأنف الجلسة والكلمة للنائبة المحترمة سيرين بوصندل عن كتلة صوت الجمهورية، أربع دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين بوصندل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير، ومرحبا بكل الإطارات المرافقة لك،

سيدي الوزير، سنتحدث عن مكتب بريد منزل عبد الرحمان من معتمدية منزل جميل الذي أغلق يوم 22 أكتوبر 2024 وركزنا البريد المتجول وبقي إلى غاية 10 مارس 2025 ولم يتغير فيها شيء وهي مغلقة إلى الآن، بل وأصبحت وكرا للفساد، فالطبيعي أن تكون مبرمجة اليوم في ميزانية 2025، رجاء، سيدي الوزير، أن نسرع في إجراءات مكتب البريد هذا.

سيدي الوزير، يوجد نقص كبير في الأعوان في جرزونة ومنزل جميل والضغط كبير عليهما، وكما تعرفون كلكم بجرزونة 60,000 نسمة ومنزل جميل كذلك، فالرجاء أن نرفع في عدد الأعوان والبريد المتجول وإن وجدت الإمكانية حتى أمام الجامعات، فذلك سيخفف العبء وشكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم باديس حاج علي، دقيقتان ونصف، تفضل.

السيد باديس بالحاج علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، ستقتصر مداخلتي على موضوع واحد هو إحداث مكتب بريد بعمادة المثانية معتمدية أجيم من جزيرة جربة، كنت عرضت عليك الموضوع منذ أكثر من سنة، وراسلتكم فيه وأجابتني الوزارة حينها على أساس رقم المعاملات والحاجة لإحداث مركز بريد في هذه النقطة، لكن مرفق البريد مرفق عام إدارة عمومية تقدم خدمات الشؤون الإدارية للمواطنين، المواطن البسيط وكبار السن، وأناس عجزة يسحبون جراياتهم مثل جراية التقاعد ومنح الإعاقة والمنح العائلية والاجتماعية وغيرها، يعني أن الغاية من إحداثه ليست ربحية وهو ليس مشروعا ربحيا، وهؤلاء الناس ليسوا مجرد ملفات وأرقام وحسابات لإثبات الحاجة لمثل هذا المشروع في منطقة معينة، خاصة أنها قرية بعيدة عن المدن الثلاث المجاورة وكما قلت هؤلاء أناس أصحاب خصوصية وراسلوكم مجددا هذه السنة مرتين بتاريخ 27 فيفري و25 سبتمبر من سنة 2025 وأتلو عليكم البعض منها:

بعد التحية والسلام،

نحن مواطنو جهة المثانية بأجيم نطلب إعادة فتح مكتب البريد الذي وقع بعثه في 2 جانفي 95 من صنف ب 2 قابض كذا لكثافة السكان في الجهة حوالي 13,000 ساكن في ذلك التاريخ وقد سعى السيد كذا إلى بناء مكتب بريد إلى آخره، وسأسلمها لك سيدي الوزير إثر المداخلة.

تم أيضا في 2004 رصد ميزانية لإنجاز مكتب بريد قدرها 220,000 دينار، كما تم توفير قطعة أرض لديوان البريد لإنشاء هذا المكتب فوقها، بعد أن كان موجودا على وجه الكراء، وقد تم توقيع هذا المطلب من طرف أكثر من 100 مواطن في المرة الثانية في مراسلة مضمونة الوصول ولا يمكنني أن أريها، ففيها معطيات شخصية، فمتى سيتم ذلك سيدي الوزير؟ وما الذي يجب علينا فعله لإحداث مكتب بريد في منطقة تحتاجه في ظل نظام قاعدي للسلطة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال وكافة الإطارات المرافقة،

سيدي الوزير، نتحدث عن الهوارية، بعد ترميم مركز البريد بمنطقة بو كريم، هناك اليوم موظف وحيد وحفاظا على سلامته لا قدر الله إذا حدث له أي مكروه إغماء أو غيره، فمن غير المعقول أن يبقى موظف وحيد في مقر.

مركز البريد بزاوية المقايز، معتمدية الهوارية، وهنا المعضلة والمشكلة كبيرة، ففي فترات الذروة حين يتم صرف أجور المعوزين والمتقاعدين فإن الصف يصل للطريق، مما دعانا إلى الاتصال بالجمعيات للمجيء وتنظيم الصفوف واليوم هناك معضلة كبيرة، وقد طالبت بصفتي رئيس بلدية سابق بتوسعة المقر وإضافة موزع آلي، إلا أن المقر على وجه الكراء والعائق الذي حال دون إضافة الموزع اليوم أن المقر لا يكفي والمساحة صغيرة، فأين يكمن المشكل في أن نسعى إلى تسويغ مقر آخر أكبر وإضافة موزع آلي؟ ونحل المشكلة وصدقني هناك تنكيل وتعب كبير خاصة أننا نعرف أن هذه الشريحة هي شريحة المسنين الذين يسحبون أجورهم من هذه المراكز.

نطالب أيضا في إطار تقريب الخدمات من المواطنين بإحداثات على مستوى مكاتب البريد: إحداث مركز بريد بمنطقة بئر الجدي معتمدية الهوارية وبمنطقة بدار من معتمدية تاكلسة، كذلك هناك ثلاث مناطق متقاربة وفيها تجمع سكني محترم ألا وهي الشرف وسيدي مذكور والكدوة، ونطالب سيدي الوزير بإحداث مكتب بريد في إحدى هذه المناطق.

نطالب أيضا بإحداث مكتب بريد في واحدة من مناطق المرناقية ودويلة والبريش، إذ أن فيها تجمعا يقارب 12,000 ساكن، كما نطالب اليوم بإرجاع البريد المتنقل على الأقل في هذه المناطق إلى حين إحداث مكاتب البريد.

سيدي الوزير، أمر إلى الحديث عن الإنترنت التي أصبحت حكرا على المدينة وكأنه لا حق للأرياف اليوم فيها ولا يجب أن نعطيها نفس الفرص غدا في النجاح، اليوم عندنا تلاميذ في البكالوريا وبصدد إجراء الامتحانات وهم منخرطون في دروس التدارك عن بعد وهم اليوم محرومون في الأرياف، وأسمي بعض المناطق الموجودة وهي أبان وزوقاب وبوحبيب وسيدي حسون والرتيبة والكرمانية وغيرها من المناطق الداخلية، أيضا الفرقة الاحتياطية في ولاية نابل فيها عونان فقط على 67 مكتب بريد وهناك موظفون لم يتحصلوا على عطلة سنوية منذ 2021 ونطالب بإضافة أعوان احتياطيين لتعويضهم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد الماجدي، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد الماجدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، متى تتم تسوية وضعية عمال المناولة في الديوان الوطني للبريد؟

سأتحدث في مداخلتي عن مراكز البريد بالحوض المنجمي سيدي بو بكر حيث وعدتموهم بأن تتم توسعة مركز البريد وتركيز موزع آلي ولم يتم إلى الآن.

يوجد في المظيلة مركز بريد وحيد قديم يعاني نقص الأعوان، كما يعاني الأهالي من الخدمات المالية والبريدية فحتى حين تم افتتاح فرع بنكي فإن الموزع الآلي يتعطل مرارا.

سيدي الوزير، يوجد أيضا إشكال في العقار في الرديف وحتى في مستوى الموقع ففي أول المنطقة لا يوجد مركز بريد، فمتى يتم إنجاز مركز البريد الجديد بأم العرائس؟ وتعرفون أن هناك أوامر من سيادة رئيس الجمهورية بإحداث مركز بريد في أم العرائس ووحدة حماية مدنية وهما معطلان إلى الآن.

ما هو اللغز بالنسبة إلى مركز بريد المحطة في المتلوي؟ فحين نسأل يقولون لنا نشر طلب العروض عدة مرات ولم تتوفر الإجابة، فهل عندكم نية لبنائه أم لا؟

مركز بريد المحطة قبالة محطة قطارات، شارع سياحي أصبح خرابا ووكرا لتعاطي المخدرات والحقن، فإلى متى سيبقى هذا المركز معطلا؟

كما يعتبر مركز بريد المنجم مهزلة، فهو منذ الاستعمار -على ما أعتقد- نسعى لبنائه فنجد إشكالية في العقار، بل ويقول لك لقد اعترض معهد التراث، عن أي تراث يتكلمون في المتلوي؟ لقد أعدموه، وقلنا ذلك لوزيرة الثقافة، أي تراث؟

سيدي الوزير، تكلم أنت مع وزيرة الثقافة، لماذا تعترض؟ لأن الوزارات والإدارات الجهوية تعطل بعضها في الحوض المنجمي، فلا يتم بناء أي شيء، نتكلم عن مركز تكوين فيقولون صبغة أرض أو أن الوزارة الفلانية معترضة، وتم تعطيل تهيئة المدرسة بسبب العجز عن اقتلاع شجرتين، هذه مشكلة سيدي الوزير وإذا كانت عندكم إشكالية مع مركز بريد المنجم وفيه ترقيم فهو ليس إحداثا جديدا وإذا كانت عندك إشكالية مع هذا العقار فهناك الطرابلسية وهي أرض تابعة للبلدية أقيموا عليها مركز بريد ولن نتكلم لا عن الاتصالات ولا عن الأنترنت، أعطونا مراكز البريد.

مراكز البريد المتنقلة كذلك ليست بصفة دورية في المناطق الفلاحية وتبديت معتمدية كبيرة تتطلب مركز بريد. نعرف أن عندكم إشكالية في الإحداثات الجديدة وفي الأعوان وعدة إشكاليات لكن هذه المشاريع كانت موجودة أرجعوها لنا وقد تم إحداث شباك مركز بريد هنا في البرلمان خلال ثلاثين ثانية، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أعضاء لجنة المالية عندهم الأولوية، الكلمة للنائب المحترم عماد الدين سديري، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عماد الدين سديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير، ومرحبا بالفريق المرافق لك،

علاقتنا وجدانية بإدارة البريد خاصة في المعتمديات التي لا يوجد بها بنوك وتفاعلنا مع هذه المؤسسة من أجل أن يقوم المرفق العام بدوره ولما نرى بعض الضعف أو الكثير من الضعف في ظل المنافسة الشرسة القطاع الموازي وسأتحدث عن هذا فيما بعد، فإننا نود من إدارة البريد بصفة عامة أن تنهض وتنقذ نفسها لأننا نحتاجها في المناطق الريفية وحتى في بعض المعتمديات أو البلديات التي تفتقر إلى فروع بنكية.

سيدي الوزير، من نقاط الضعف هو ضعف تدفق الإنترنت في العديد من المناطق، كما أن خدمة "fibre optique" ناقصة ومن نقاط

الضعف أيضا الجانب اللوجيستي في جميع إداراتنا حيث يوجد ضعف في الإطار البشري وأذكر لك نبر وساقية سيدي يوسف وأيضا ضعف اللوجيستيك في السيارات والدراجات والوثائق خاصة لما نذهب لشباك البريد في بعض الأحيان نجد أن الوثائق سيئة الطباعة، فلا بد من مراجعة هذا حتى تتطور الخدمة وتبقى علاقة المواطن دوما قريبة من إدارتنا.

أيضا في علاقة بالمشاريع وبالمقاولات هناك المنشور عدد 27 الصادر في 2024، نرجو من وزارتنا أن تتفاعل معه كما تفاعلت العديد من الوزارات الأخرى لأن هذا المنشور يعطي مساحة تفاوض مع المقاولين، ويعطيهم أيضا أريحية، فقد أصبحت منظومة من الواجب أن نؤطرها ونتفاهم معها بصراحة حتى تتقدم مشاريعنا بالسرعة المطلوبة لأن أغلب المشاريع تنجز بعد وقتها.

الكاف إدارة جهوية بدون مدير طيلة عامين، وبمنسقين جهويين، نود أن يقع الالتفات إليها لأنه لا يشرفنا بصراحة أن تكون ولاية كولاية الكاف دون مدير جهوي ونود أن يكون هذا الحل في القريب العاجل.

سيدي الوزير، من النقاط الأخرى وهي خدمة يتمناها كل مواطن - كما قلت لك- خاصة في المناطق التي لا توجد فيها بنوك ألا وهي الموزعات البريدية وهي مبرمجة في برج العيفة ومنزل سالم والطويرف ونريد أن نعرف متى تكون هذه الموزعات موجودة؟ وأيضا الموزعات الآلية المعطلة في نبر وفي الساقية ونود أن يتم التدخل من أجل إصلاح هذه الأعطاب حتى تكون الخدمة قريبة من المواطن.

لقد سيطر القطاع الموازي في توفير الطرود أو بيع بطاقات الشحن على إدارة البريد وهذا ما نلاحظه فوق الميدان ونود أن تسترجع إدارة البريد قوتها وبريقها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم يوسف الطرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي، سبع دقائق، تفضل.

السيد يوسف الطرشون

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال وبأعضاده الميامين،

كل الاحترام،

سيدي الفاضل، ستكون مداخلتي حول محورين أساسيين هما في الواقع المبادئ التي تأسست عليها الثورة الجديدة 25 جويلية: محاربة الفساد والفاسدين والنقطة الثانية هي تحقيق العدالة الاجتماعية.

سيدي الفاضل، تعلمون أن وزارتكم من أكثر الوزارات حساسية ولا أدل على ذلك من أن أولئك الذين كانوا يتآمرون على هذه الدولة تخلوا عن كل الوزارات، ولكن بقيت وزارة واحدة فقط لم يتخلوا عنها منذ 2011 وهذا دليل على أن هذه الوزارة لها من الحساسية والدقة الشيء الكثير والعلاقة بالأمن القومي للتونسيين،

أمر السيد رئيس الجمهورية في 3 ديسمبر 2024 بتشكيل لجنة للتحقيق في علاقة بمركز الدراسات والبحوث للاتصالات، هذا المركز فيه ملف كامل للفساد وفيه تجاوزات كبيرة وتم تكليف الهيئة الرقابية العامة للمصالح العمومية برئاسة الحكومة بتاريخ 4 ديسمبر 2024 للقيام بمهمة التفقد الذي أثاره مجموعة من المبلغين عن الفساد بتاريخ 10 فيفري 2021 وتعلمون هذا جيدا سيدي الوزير. سؤالي أين وصلت هذه اللجنة؟ وما هي مخرجاتها؟ خاصة أن ملف الفساد هذا يمس وزراء سابقين تورطوا في فساد داخل هذه الإدارة ولم نر إلى الآن مراجعات حقيقية في هذا المجال سيدي الوزير، وأصلح لي إذا كنت مخطئا.

ثانيا، سيدي الوزير، ماذا فعل بالمبلغين عن الفساد؟ هل تابعت هذه المسألة؟ 3 مبلغين عن الفساد تم تجميد اثنين منهم والآخر تم نقله والتنكيل به وإلى الآن ينكل بهم في حين أن من تطالهم هذه الشبهات -وأقول جيدا الشبهات ما دام القضاء لم يقل كلمته- مازالوا يتمتعون بالامتيازات الإدارية ويمارسون مهامهم، ولكن المبلغين لا، بل ونعاقبهم. سيدي الوزير، أتساءل إلى أين وصل هذا الملف؟

الآن وفي هذا الجانب في علاقة بمسألة الفساد، في علاقة بالملف الاجتماعي وملف العدالة الاجتماعية، سيدي الوزير، أتذكر وأشكر لكم حين حضرتم بشخصكم أمام الإدارة العامة للبريد وكنت أنا حاضرا مع العمال وعددهم 680 من عمال الحراسة والنظافة وتمت تسوية وضعيتهم وكانوا في غاية الأسف وقتها، ولكن عادوا تحذوهم الزغاريد، وأتمنى لو تقوم بنفس العملية مع العمال "régie" الذين يتقاضون 120 دينار وسيكون لك في هذا فضل سيدي الوزير لأن هذه القيمة مخزية ومخجلة حين نقول بأنها راتب شهري لبعض الناس، حتى لو افترضنا أن عقودهم لساعتين أو أربع ساعات وكذا، فتتم التسوية ونكلفهم بما يجب أن يقدموه من خدمات ووزارتكم في حاجة إلى ذلك سيدي الوزير، وأتمنى أن تجيبنا اليوم على أجرة العاملات بـ 120 دينار، إذ لا نريد أن نسمعها مجددا، فهي مخجلة، كما فعلت سيدي الوزير مع العاملات الأخريات وهن أيضا في الحراسة والنظافة فيمكن أن نقوم معهن بنفس العملية.

سيدي الوزير، أريد أن أسأل عن نقطة أخرى ألا وهي التصنيف الظالم لأعوان الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية، ماذا أقصد بالتصنيف الظالم؟ صحيح تمت التسوية، ولكنهم وضعوا في أسفل سلم التصنيف، في حين أنهم ليسوا أعوان حراسة ولا نظافة، إنما يعملون في الوظيفة الفعلية أي أنهم يقومون فعليا بنشاط آخر، مثلا عون استقبال وأنت تعرف الفرق بين عون الحراسة وعون الاستقبال: 4 درجات ولذلك أدعوك سيدي الوزير كذلك إلى أن تتولى هذا الملف بنفسك خاصة في الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية ولو أنني أريد أن أشير بين قوسين إلى أن المسألة تخص وزارة التجهيز، هذا ما فعل وتم العبث بعمال الوكالة العقارية للسكنى، أقولها مرة أخرى حيث تم تصنيفهم في أدنى السلم، ولكن وظائفهم الفعلية فيهم الحاصل على "mastère" ووقع الاستهزاء بهم وقد نبهت السيد وزير التجهيز إلى ضرورة أن يطبق القانون مع عمال الوكالة العقارية للسكنى الذي يقول بالإدماج وفق النظام الأساسي،

والتحايل الذي قامت به تكنولوجيات الاتصال وهي كانت تابعة لوزارة تكنولوجيا الاتصالات، فلا بد أن يفتح هذا الملف ويحاسب الذين ظلموا الناس طيلة عشر سنوات من الظلم والقهر والملف موجود و"audit interne "وهو مضاعف كما تعرفون سيدي الوزير وفيه 400 صفحة x 2 ويتضمن كل الجرائم بالأسماء وهذا الملف عندي إذا أردت سأعطيك إياه مع أنني متأكد أنه موجود عندك.

سيدي الوزير، يجب أن يحاسب هؤلاء الناس الذين يضطهدون العمال منذ 2013 واليوم سيظلمون العمال مرة أخرى، يعني حين قالوا بأنهم سيدمجون بالقانون فنعاقبه ونضعه في أدنى السلم، وهذا

موجود في الوكالة العقارية للسكنى وموجود في الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية، أرجوك سيدي الوزير، أن تنظر في هذا الملف بنفسك، أقول جيدا بنفسك، لأن عندنا ثقة في الإدارة وهذا صحيح، ولكن حين نلاحظ الإجراءات التي اتخذها الإداريون بينما أريد أن يكون من يبت في هذا الموضوع هو المسؤول رقم 1 عنه.

سيدي الفاضل، بالنسبة إلى سائقي البريد فهذا يرتقي لملف فساد، فهل أن وزارتكم في حاجة لأن تكتري سيارات لسنوات؟ هل من المعقول أن نكتري سيارة طيلة عام كامل، ونقوم بصفقات لمدة عشر سنوات في كراء السيارات، ثم نقول فيما بعد للسائق لا يمكننا ترسيمك لأنك تسوق سيارة غير تابعة لمصلحة البريد. هل يعقل هذا سيدي الوزير؟ هذا إهدار للمال العام.

سيدي الوزير، يناشد عمال المركز الوطني للإعلامية التدخل السريع من سيادتك كي يطمئنوا على وضعيتهم وهكذا نحقق العدالة الاجتماعية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، زميلاتي زملائي الأكارم،

السيد الوزير، اليوم تمر عشر سنوات على حادثة تفجير حافلة الأمن الرئاسي بشارع محمد الخامس وإذ نستحضر اليوم هذا العمل الغادر والجبان الذي أدى بحياة أبنائنا الذين كانوا ولا يزالون إلى اليوم السد المنيع والدرع الواقي لوطننا العزيز تونس، نؤكد مرة أخرى أن الإرهاب والتطرف لن يجد طريق أو منفذا بعقولنا، كلنا أمام تطرف الإرهاب، فقواتنا الأمنية بكل تشكيلاتها والعسكرية ستكون دائما السد المنيع أمام كل من يحاول المساس بالأمن والسكينة لبلدنا العزيز وشعبه،

ونحن كنواب نقف بكل فخر واعتزاز لنساندهم في مجهوداتهم المتواصلة لإدخال الأمن والسكينة لجميع المواطنين وفي ذكرى روحهم الزكية وسيلان دمائهم الزكية نقول لك لهم لن ننساكم أبدا وستظلون خالدين في قلوبنا إلى الأبد، كما لن ننسى عائلاتكم الكريمة.

الكلمة الآن للنائب المحترم بدر الدين القمودي، اثنتا عشرة دقيقة، تفضل.

السيد بدرالدين القمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبمرافقيه،

سأستهل مداخلتي بتناول بعض المشاغل المحلية التي تهم الدائرة التي أنتمي إليها وهي منزل بوزيان- المزونة - المكناسي حيث تشهد مراكز البريد هناك نقصا فادحا وحادا في الموارد البشرية نظرا إلى عدم تعويض الشغورات الناجمة عن التقاعد والوفاة والعزل، إضافة إلى مشكل المقر الجديد للبريد المكناسي المتعطل منذ سنوات، كانت عندنا تحفة معمارية وللأسف قرار خاطئ أن يقع هدم هاته المؤسسة التي تعبر على ذاكرة البلاد، فكان بالإمكان تحسينها وتطويرها لكن تم هدمها ونرى اليوم أن البناية لم تستكمل بعد ويبدو أن الملف في طور النزاع مع المقاول، فنرجو أن نعجل في هذا الاتجاه لأن مصالح المواطنين متعطلة والبناية التي على وجه الكراء لا تفي بالحاجة ونريد أن نستعيد مركز البريد في مكانه. طبعا إضافة إلى وجود مشكل كبير جدا فجهتنا منطقة ريفية وأغلب مراكز البريد التي كانت موجودة من قبل وتشتغل لم تعد تشتغل بنفس النسق للأسف وأغلق البعض منها وارتأت الوزارة إحداث البريد المتجول، ولكن هذا غير كاف.

سيارة وحيدة في ثلاث معتمديات، الأسواق الأسبوعية تتجاوز تقريبا 20، فلا يمكن تغطيتها وندعو إلى تعزيز هذه السيارة بسيارة أخرى.

الجانب الآخر وهو موضوع شبكة التغطية، عندنا العديد من النقاط السوداء للأسف، عندنا تونسيون ليسوا مرتبطين بمحيطهم، أذكر خاصة المناطق المتاخمة للجبال، منطقة العمران، دخلة هداج، البوع، الجباس، الطواهرية، هذه مناطق تنعدم فيها التغطية ونحن نتحدث اليوم عن التحول الرقمي، والحال أن المواطن لا يمكنه حتى أن يستعمل الهاتف ولا أتحدث عن الأنترنت.

الملف الثاني الذي أريد أن أتطرق إليه ومن المفارقات أنني تناولته في2019 - 2020 في برلمان سابق مع وزراء آخرين، وتناولته في 2023 و2024 و2025 ولا زال يراوح مكانه وهو ملف يهم أمننا القومي، يهم مؤسسة البريد التي شهدت سوء تصرف وسوء حوكمة أثبتته تقارير مراقبي الحسابات وسأذكر لك بعض الأرقام، وأؤكد أن هناك أكثر من 20 مليار تبخرت في ظروف غامضة وهذا الرقم قديم ويمكن أنه أصبح الآن 30 أو 40، 2016: 6 مليارات، 2017: نصف مليار، 2018: 2 مليار، 2019: 5 مليارات،

طبعا أتحدث عن مركز النقديات في البريد التونسي، سوء تصرف وحوكمة في تسيير نقديات البريد التونسي وما أستغربه هو عدم اتخاذ الإدارة إجراءات تحفظية تجاه المشتبه فيهم، وقد تناول القضاء هذا الموضوع منذ 2020 وللأسف انتقل الملف من العوينة للقطب، ولكن تغيير القضاة جعل هذا الملف يراوح مكانه، ولكن هناك تقدم كبير وتمت إماطة اللثام على هاته الجريمة والمشتبه فيهم معروفون والبعض منهم عنده خطط وظيفية وهنا أتساءل في بعض الأحيان يقوم موظف بمخالفات بسيطة فيقع تجريده من مهمته والتعجيل بمجلس التأديب ويقع إبعاده في أقل الحالات في انتظار القضاء عن مركز النشاط وأستغرب فالنزيف موجود إلى حد الآن وهناك تشكيات من المواطنين في علاقة بأموالهم التي تختفي في ظروف غامضة ونعرف هذا ولو تريدون أن نذكر الرأي العام الذي يشاهد الآن بكيفية القيام بهذه العملية، فهؤلاء الناس يتصرفون مباشرة عبر المنظومة، فيقومون بتعمير البطاقات ثم يسحبون من الخارج والمبالغ كبيرة وهي مثبتة لديكم ولهذا أستغرب.

وطبعا أتحدث مع سيادتك مع تقدير أن هناك استمرارية للإدارة لأن المسألة قديمة منذ 2016، ولكني واكبت على الأقل هذا الملف من 2019 - 2020 إلى حد اليوم وتناولته هنا كما تناولته حتى في الخارج دفاعا عن المؤسسة العمومية لأن البريد التونسي يعني لي الكثير، فهذه مؤسسة وطنية نعتز بها وعندها أكبر شبكة ومتواجدة وتغطي كامل البلاد ونريدها أن تتطور وتنهض، فإذا كان هناك نزيف داخلها وهناك مشكل فيجب أن نعجل بمعالجته وهنا أتساءل إذا كان القضاء تقدم في هذا الملف وأشعركم حتى ببعض الوضعيات حيث أن هناك من تم تحجير السفر عليه، فأين الإدارة؟ هل قامت بتحقيقات؟ المفروض أن تقوم بتدقيق معمق، رغم أنه أوكلت هذه العملية لإحدى المؤسسات، نتساءل عما أسفرت عنه النتائج؟ وما الذي فعلته الإدارة؟ ما هي الإجراءات التي اتخذتها الإدارة في علاقة بهذا الموضوع؟ أرى أن التعاطي لا يتلاءم مع طبيعة الجرم المسجل في هاته المؤسسة.

وهنا يمكن أن أعطيك بعض المعطيات على سبيل المثال فإن إدارة التفقد متواطئة في هذا الملف، لما تقدم للقضاء معطيات مغلوطة وتغالط القضاء فهي تتستر على جريمة وبالتالي هي منخرطة فيها،

وأؤكد لك أن هناك قرابة عشرة إطارات وأقصد بذلك أناس عندها خطط وظيفية مشمولة بهذا الموضوع، على الأقل في الحد الأدنى إبعادهم عن هذه المنظومة، ولكن لما نرى أن الناس مستمرة في وظائفها فإني أرى للأسف الشديد أن التعاطي لا يتلاءم مع هذه الجريمة على خطورتها.

وتذكرون أنه في 2020 تحدث الناس على قرصنة وهي ليست خارجية، صحيح أنها صارت من أمريكا وتم السطو أو الاعتداء على أكثر من 770 حساب لمواطنين تونسيين، ولكن تمت العملية بالتنسيق مع الجناة وهم من داخل مؤسسة البريد ولم تكن عملية كما صوروها وقتها بأنها عملية قرصنة من الخارج، لا فهي قرصنة من الخارج جغرافيا، ولكن كانت بأيادٍ تونسية وهذه العملية مستمرة إلى اليوم، فإلى متى ونحن نتفرج على هذا الموضوع؟

سيدي الوزير، الموضوع الثالث الذي أريد أن أتطرق إليه هو المركز الوطني للإعلامية، لمصلحة من يتم تهميشه وتجاهل ما يزخر به من كفاءات فبعضها دفع دفعا إلى مغادرة البلاد؟ لماذا؟ لأنها طاقات شابة وفاعلة يقع تهميشها، فهل أصبح الهدف هو إفراغ المركز من الداخل لتهميشه بعد فشل كل المحاولات السابقة في عهد منتصر والي الذي قام بتحجيم دور المركز ومنعه من تطوير المنظومات، وأراد قسمته إلى قسمين لإضعافه، مرورا بأنور معروف في العشرية السوداء الذي أراد إلغاءه كليا بأهداف مؤسسة موازية؟ إلى متى هذا التهميش؟ ولصالح من تعمل وزارة تكنولوجيا الاتصال في علاقة بهذا الموضوع؟

شكرا السيد الوزير، أعول على نزاهتكم، وأدرك أن هذا الملف قديم، ولكني أراهن على أنكم ستتدخلون بما يجب من اتخاذ إجراءات تحمي المال العام وتحمي المؤسسة الوطنية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم محمد أمين مباركي، ست دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، سأبدأ مداخلتي بالسؤال عن مشروع بناء مكتب بريد بالعيون، أين وصل؟

سيدي الوزير، تخيل أننا في معتمدية العيون لا نملك موزعا آليا إلى الآن، وقد طالبنا به عديد المرات وهذا مطلب الناس، فعندنا أناس يعملون هناك أساتذة وغيرهم، ونود أن ينطلق مشروع في خصوص مكتب البريد، خاصة أننا نعرف أن الوزارة رصدت الاعتمادات، حسب المعلومة التي وصلتن، وعندنا نقص فادح للأعوان في كافة مكاتب البريد بالسبيبة وجدليان والعيون ونطلب أيضا صيانة مكتب بريد جدليان سيما أنه قد تمت الصيانة في مناطق محاذية لنا، إضافة إلى دخولها في الجيل الثاني، ولكن لم يتم ذلك معنا.

سيدي الوزير، منطقة البلد تنعدم فيها التغطية بالشبكة، فلا تصلنا منهم الأخبار حتى نطمئن على أحوالهم في هذه المنطقة: البلد عين أم جدور ومكتب بريد إبراهيم الزهار بعد أن فتح مناظرة، وأعتقد أنه تمت تسوية وضعية مكتب بريد بعين الخمايسية وفتحت مناظرة في شأنه، نريد أن نعرف أين وصلت لأنها فتحت مناظرة من وزارتكم باسم إبراهيم الزهار وباسم الخمايسية.

سيدي الوزير، أنتقل لأتحدث معك عن موضوع تطرقت إليه من قبل ألا وهو موضوع مركز الدراسات والبحوث "CERT" وتحدثت عنه شخصيا في 2024 وعندي فيه ملف فساد كبير جدا، وقد طلبت شخصيا تقرير اللجنة التي دخلت وحررت تقريرها المفصل ولست بمفردي، بل أيضا بتوقيع من عشر نواب في المجلس ولم يصلنا التقرير إلى الآن، حتى أننا قمنا بالتذكير ثلاث مرات وعندنا الإثبات في ذلك.

سيدي الوزير، هناك أيضا المبلغون عن الفساد، يسألون عنه من أين هو، يعرفون أنه يتبع دائرتي بينما لا علاقة له بالموضوع، بعد ذلك تمت نقلته، وهنا موضع الاستفزاز فحين تنقل شخصا وطنيا -حتى ولو افترضنا أنه مبلغ عن الفساد- من موضعه فقد أثبت لي بأن هناك فسادا موجودا هناك داخل مركز البحوث والدراسات خلافا للملف الذي بحوزتي وهذا إرضاء للمدير العام الذي قبله وتحدثت مع السيد المدير العام في العام الفارط وقلت له لا علاقة للسيد بالموضوع، ولكن الملف وصلني عن طريق شخص آخر، فلا تربطوا ذلك بأني أمثل دائرة السبيبة- جدليان- العيون وتقريبا عرفتم عمن أتحدث بدون ذكر الأسماء، فالرجاء أن يرجع هذا السيد إلى مكانه وصدقني سيدي الوزير هو مظلوم وبعد قليل في وقت الاستراحة سأقول لك من أين وصلني الملف وما نعرفه عنك أنك رجل وطني وتحدثت مع سلفك عن هذا الملف ولم يتجاوب، في حين أن الملف كبير وأكبر مما تتصور، لنضع ملف "CERT" جانبا.

سيدي الوزير، لدي أيضا ملف آخر وقد جئتك في شأنه مؤخرا ألا وهو ملف فساد يخص رجل الأعمال، وقد جئتك وقتها للحديث معك عنه ورفضتم أن تقابلوني، فها هو الملف موجود عندي، ومعطيات التونسيين منشورة خارجا على الملأ (عرض السيد النائب ملفا) وفيه حتى معاينات العدل المنفذ وسأقرأه لك سيدي الوزير:

أتقدم لسيادتكم بهذا لفت النظر بخصوص ملف فساد خطير ويتمثل في أن رجل الأعمال المدعو...ولن نذكر الأسماء تمكن من الحصول على رخصة شبكة اتصالات افتراضية من قبل كل من شركة الاتصالات تونس ووزارة التكنولوجيات والاتصال كذا...

السيد الوزير، هذا محضر المعاينة وهذا العقد، (عرض وثائق) وحتى حين راسلتكم وقلت لكم بأن هذا الملف هو ملف فساد ومعطيات التونسيين على الملأ، جددتم له مرة أخرى بثلاثة أشهر.

سيدي الوزير، نريد أن نفهم فنحن نعمل مع بعضنا وقد جئت بهذا الملف فأنا أحب هذه البلاد وأنا ابن الوزارة، وهذه هي المعاينة سيدي الوزير،

"وحيث أن الشركة المذكورة كانت في علاقة تعاقدية مع الشركة...ولن نذكر اسمها وهي شركة أجنبية بالخارج وحيث أن المنوب كذا وكذا بحكم عمله فقد اكتشف العديد من الخروقات المجرمة قانونا المتمثلة أساسا في تولي ممثل الشركة الاطلاع على المعطيات الشخصية للحرفاء.

سيدي الوزير، هذه معطيات التونسيين (عرض ملفا) هذه ملفات ومعطيات التونسيين في العلن وبعدها نقول كيف يتم اختراقنا وكيف نتحدث عن التآمر وكيف يتحدث السيد الرئيس عن التآمر؟ فالموضوع شديد الخطورة، الرجاء فتح تحقيق في هذا الملف وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، ثمان دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والاطارات المرافقة له،

إن قطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات هو أحد الأعمدة الأساسية للسيادة الوطنية والرافعة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بمساهمة تجاوزت 11% من الناتج المحلي الإجمالي واحتضانه لأكثر من 2200 مؤسسة تكنولوجية بنسبة نمو 8% سنويا وبالتالي سيدي الوزير، فإن هذا القطاع لم يعد خيارا، بل أصبح ضرورة.

وهنا سيدي الوزير أريد أن أكون متناغما مع نفسي فلا يمكنني أن أكون في دولة توجد بها وزارة تكنولوجيات اتصال والتونسيين بالآلاف يقفون في الصفوف للقيام بالتعريف بالإمضاء ولاستخراج مضمون ولادة ومازلنا نتعامل بالمنظومات الورقية، لا يمكن أن تكون لدينا وزارة تكنولوجيات الاتصال ولا يوجد لدينا اليوم ترابط بيني بين وزاراتنا فاليوم عندما أتقدم بمطلب لوزارة فإنني أحمل معي 16 أو 17 وثيقة وأذهب لكل الوزارات المعنية وبالتالي لابد اليوم السيد الوزير من ممارسة دوركم فنحن لا نطلب أكثر من القيام بالمهام التي جئتم من أجلها. كذلك أتعجب كثيرا من التعطيل الكبير في مشاريع وزارة تكنولوجيا الاتصال، فاليوم نجد ضعفا في إنجاز المشاريع، فالمشاريع مازلت تعاني من الجمود ومن التأخير ولم أفهم ذلك فسيادة الدولة اليوم في التحول الرقمي.

المشاريع ذات الطابع السيادي والأمني والتي تشهد تعطيلا: نجد تأخرا كبيرا في الإعلان عن مشروع الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني وخارطة الطريق لتنفيذها، وهذا التأخر بالطبع سيدي الوزير، يجعل تونس دون إطار شامل لمجابهة التهديدات السيبرنية، مما يعرض معطيات مؤسسات الدولة والمواطنين والشركات لخطر الاختراق والاستغلال الأجنبي، وهو ما قد يؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين الأجانب وارتفاع كلفة التأمين السيبرني وتزايد التبعية للخدمات الرقمية وقد رأينا تقريبا الهجمات السيبرنية على صفحات مؤسسات الدولة وهذا موجود.

نفس الشيء البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية، وهو برنامج مجمد رغم ضرورته القصوى، غياب هذا البرنامج يضعف قدرة الدولة على حماية نظامها الحساس ويزيد منها هشاشة البنية التحتية الرقمية وهو ما قد يؤدي إلى شلل مؤسساتي في حال وقوع هجوم سيبرني واسع النطاق وهذا أيضا ما رأيناه.

النصوص التطبيقية للمرسوم عدد 17، المتعلق بالسلامة السيبرنية: فراغ تشريعي يعطل قدرة الدولة على تنفيذ السياسات الوقتية، ويبقي المؤسسات دون مراجعة واضحة وهو ما يزيد من خطر الاختراق ويعيق السيادة التكنولوجية، السيد الوزير، يمكنك أن تأتي للمجلس لتنقيحه أو يمكنك تنقيح هذا بمرسوم في العطلة البرلمانية ولا يوجد أي مشكل في ذلك.

تعليق مشروع الحوسبة السحابية الوطنية أولا، الذي يمثل أحد أعمدة السيادة الرقمية لتنظيم مجال تخزين وحفظ البيانات والمعطيات، خاصة العمومية، إلا أن الإجراءات التنظيمية المتعلقة بإسناد علامة مسدي خدمات سحابية مازالت معلقة منذ إدارة الوزارة الحالية، هذا المشروع الثالث السيد الوزير.

إيقاف مشروع تحيين الإطار القانوني للمعرف الوحيد للمواطن وهو جاهز تقنيا ويعد أساسا لتبسيط الإجراءات ولدمج قواعد البيانات العمومية، يبقى معطلا ما يتسبب بالطبع في تعطيل الإدارة ويمنع توحيد هوية المواطن الرقمية ويضعف الفساد الإداري الناتج عن تكرار الوثائق والمعاملات، كما يؤدي إلى تباطؤ الخدمات وحرمان المواطن من المعاملة المتساوية في جميع الإدارات ومن زيادة الفجوة بين الإدارة والمواطن.

السيد الوزير، نفس الشيء تقريبا وقد ذكرت هذا في بداية تدخلي أن المواطنين بالآلاف يقفون في الصف من أجل القيام بالتعريف بالإمضاء ونتيجة تلك المنظومة بينما لدينا اليوم منظومة المعرف الوحيد للمواطن مازالت معطلة.

مشاريع رقمية موجهة مباشرة لخدمة المواطن وهذه المشاريع أيضا معطلة، الهوية الرقمية لقد توقفت الحملة الوطنية سيدي الوزير لم تعد هناك اليوم حملة وطنية والهوية الرقمية هي عبارة عن بطاقة تعريف إلكترونية يعرفها الجميع.

أولا لقد استمعت لبيان السيدة رئيسة الحكومة، تتحدث عن مبدأ الشمول المالي كيف يمكننا القيام به وليس لدينا اليوم هوية رقمية كان من المفروض أن تبدؤوا بموظفي الدولة فالدولة لديها 800 ألف موظف عليكم أن تذهبوا إليهم ويتم استخراج لهؤلاء الموظفين الهوية الرقمية لقد أتيتم لمجلس نواب الشعب وتحصل النواب على الهوية الرقمية، لماذا لم تواصلوا في هذه الحملة سيدي الوزير؟

غياب التحيين لبوابة المواطن رغم الجاهزية التقنية، إلا أنه لم يتم إضافة أي خدمات جديدة لبوابة المواطن رغم جاهزية بعض الخدمات التقنية، هذه البوابة تسمح باستخراج وثائق الحالة المدنية وبتفعيل المحفظات الرقمية البريدية عن بعد وتسجيل الهواتف الجوالة باستعمال الهوية الرقمية للجوال لتفادي التنقل والطوابير وهنا السيد الوزير في علاقة بتسجيل الهواتف أسأل لماذا تم التخفيض فيها من 5 إلى 1 فكل المواطنين بالخارج يعانون من هذا؟ فالمواطن بالخارج عندما يجلب معه خمس هواتف كهدايا عند عودته لتونس يصبح وكأنه لم يأت بشيء فيتعرض هذا الشخص للسب والشتم عوض مباركة جلبه لهدايا.

تعطيل مشروع المحفظات الرقمية البريدية عن بعد، هذا المشروع كان من شأنه تمكين المواطنين من القيام بعديد المعاملات المالية عن بعد، مثل التحويلات المالية ودفع رسوم الخدمات الإدارية الإلكترونية بطريقة مؤمنة وسهلة، بما يعزز الشمول المالي ويدعم الإدماج المالي للأفراد خاصة في الجهات الداخلية التي تفتقر إلى البنية التحتية البنكية الكافية. هل تعلم سيدي الوزير ما الذي يؤسفني في كل هذا، أننا كنا رائدين في المجال اليوم في إفريقيا قاموا بـ "IMPESA" وبقينا نشاهد ذلك يمكنك إجابتي بعد ذلك السيد الوزير.

تردي الخدمات المالية البريدية الرقمية والخدمات المتجولة تهدف هذه الخدمات إلى تسهيل المعاملات المالية للمواطنين وخاصة في المناطق بالمناطق الداخلية وبالجهات ذات التغطية البنكية المحلولة وذلك عبر المحفظات الرقمية والخدمات البريدية المتجولة التي تختصر عناء التنقل ومن تبسط الإجراءات إلا أن تعطل هذه المشاريع يحرم آلاف المواطنين من النفاذ السهل للخدمات ويضعف من جهود الإدماج المالي والاجتماعي ويكرس الفجوة الرقمية بين المناطق، بدلا من تقليصها.

نصل الآن إلى لمشاريع الاقتصادية والتنموية ذات بعد استراتيجي وهي معطلة، رغم أن تونس كانت من أوائل الدول الإفريقية التي أطلقت تجربة شبكة "5G" إلا أن التأخير المبرر في تعميمها يشكل عائقا

حقيقيا أمام تطور الاقتصاد الرقمي في تونس وأتساءل متى سيتم تعميم "5G"؟

نقطة أخيرة، المشاريع ذات الرمزية الوطنية والتشجيع على الابتكار، جائزة رئيس الجمهورية للتميز الرقمي، النصوص جاهزة والأطر التنظيمية جاهزة، ولكن لم يتم الشروع فيها.

أخيرا، تحدث الجميع عن بعض المؤسسات التابعة لكم وأنا شخصيا لا أعتد إلا بتقرير دائرة المحاسبات والمؤسسة التي تنصفها محكمة المحاسبات نحن لا نشكك في نزاهتها، مؤسسة البريد وال "CERT" وهناك بعض المؤسسات التي تهمكم وأي مؤسسة يكون تقرير محكمة المحاسبات ضدها أنا أكون أيضا ضدها، ولكن عند الثبت في تقرير محكمة المحاسبات سواء كان في البريد أو في "CERT" أجد أن تقرير محكمة المحاسبات قد أنصف هاتين الشركتين، ففي اعتقادي لا يجب الأخذ بما جاء من كلام في مواقع التواصل الاجتماعي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة الآن للنائب المحرم منير الكموني، لديه أربع دقائق وأطلب من الزميل المحترم أيمن البوغديري الاستعداد للتدخل، تفضل منير.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التكنولوجيات الاتصال وبالسيدات والسادة المحترمين من الوفد المرافق لكم ومن نواب الغرفتين وبالحاضرين كافة،

سيدي الوزير، ما من شك في أن وزارتكم دورها مركزي في تحقيق استراتيجيات التحول الرقمي، كل الوزارات لها توجه معلن نحو الرقمنة ولها أهداف طموحة، بعضها ملحق بكتاب المهمات وبعضها في طور الإنجاز، وهذا ما يزيد من ثقل مهمتكم في علاقة بالبرامج القطاعية من ناحية وفي تجديد البنية التحتية وخاصة الولوج إلى أعماق الريف وتغطية المناطق البيضاء. لذلك نسأل أين وصل هذا البرنامج؟ هل تم تفعيله خلال هذه السنوات الأخيرة؟ أيضا هل تم تحيين القياسات بحسب المواصفات العالمية، أم أننا سنكتفي بطلبات المواطنين والنواب؟

أبدأ أولا بتثمين تدخلات البريد التونسي في الجهة وخاصة في تحسين البنية التحتية بدائرتنا لأن هناك عديد المنجزات فعليا وهناك بعض البرامج في طور الإنجاز وإن شاء الله يتواصل هذا المجهود لأن البريد في جهتنا السيد الوزير يمثل العمود الفقري للإدارة وللاقتصاد وللخدمات، لذلك نحتاج مزيدا من الجهد في علاقة بالموزعات الآلية خاصة كأولاد الشامخ وأولاد الحناشي والنفاتية ومنزل حشاد والعمل على حمايتها بكاميرات المراقبة وإن لزم الأمر بتدخل تشريعي نحو تشديد العقوبات مع المخربين، فيمكن التعاون على ذلك.

كما نحتاج أيضا إلى دعم الإطار البشري فحيث ما ذهبت هناك نقص في أعوان الشبابيك وفي أعوان التوزيع، عديد المراسلات الضرورية لا تصل إلى أصحابها في وقتها المناسب مما عطل مصالح الناس، بل أضر بهم أحيانا في عديد الحالات، كذلك هناك نقصا في أعوان النظافة فمثلا مركز البريد بأولاد الحناشي تقوم المديرة بنفسها بكل ذلك. يمكننا سيدي الوزير أن نحقق هدفين بحجر واحد، هناك اليوم عديد المطالب التي تنتظر تسويتها في القطاعات الهشة وفي التشغيل الهش، لذلك بإمكاننا التوفيق بين المشروعين وبذلك يمكننا تحقيق مطالب الناس ونحقق الجدوى من المشروع.

كما نثمن أيضا التدخلات التي تم القيام بها في تحسين بنية الاتصالات، أغلب المدارس اليوم مرتبطة بالألياف البصرية وهذه الخطوة من الأكيد أن سيأتي بعدها خطوات ومن الأكيد أن سياسة الوزارة ستواصل في هذا المجال لأن هناك إستراتيجية واضحة، إن تم إيصال الألياف البصرية للمدارس الابتدائية الريفية فسيكون هناك ولوج فعلي بعد ذلك للعامة وللإدارات وغيرها. ما هي نسبة التغطية اليوم؟ أتساءل هل هناك بعض المناطق تحتاج إلى ذلك؟

أيضا محليا أريد أن أثمن أيضا إيفاء شركة اتصالات تونس مشكورة بتعهداتها في تفعيل محطة الشحن الغربية بمعتمدية هبيرة، الأشغال الجارية بمحطة أولاد عمر من معتمدية أولاد الشامخ لكن هناك مطالب ما زالت ملحة في عديد المناطق بشربان خاصة التي تشكو من سوء التغطية، بالقواسم وبأولاد أحمد، المعاطة قرب مدرسة الشرف، يوجد عمودان للتغطية، ولكن التغطية غير موجودة نظرا لترهل التجهيزات في هذه المنطقة. أيضا الشحذة القبلية بمعتمدية شربان، كنا نأمل أن تشمل التغطية هذه المنطقة لكن ما زالوا يعانون لذلك، لابد بتوفير من التعهد بتوفير هذه التجهيزات وبتوفير التغطية خاصة.

في علاقة بقانون الأمن السيبرني، كنت في لجنة تنظيم الإدارة وعلى علم بأن هناك مشروع تم تقديمه ونحن إلى حد الآن نعمل بمقتضى مرسوم فقط، لذلك لابد اليوم من العمل على سن قانون فعلي لأداء هذا الواجب الوطني.

كذلك أضم صوتي إلى أصوات الزملاء الذين طالبوا بتسوية وضعية أعوان المركز الوطني وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم أيمن بوغديري عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق تفضل.

السيد أيمن بوغديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال وبكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، أتحدث اليوم باسم معتمدية رواد، كامل المعتمدية تعاني وتريد أن تجد من يستمع لها ليعطيها حقها لذلك لا بأس السيد الوزير أطلب منك اليوم أن تستمع إلي جيدا لأن كل أهالينا في رواد يستمعون إليك ويتابعونك ويحتاجون لقرار رسمي منكم.

رواد اليوم التي تسمى عاصمة "Technopole" وجهة الرقمنة، ولكن الواقع شيء مخالف لذلك تماما، قبل أن نقول رواد قطب تكنولوجي علينا أولا أن نعتذر من أهالينا في رواد بخصوص وضعية الخدمات البريدية التي لم تشهد أي تحرك منذ الثمانينات، منذ سنة 1980 السيد الوزير لم تشهد أي تحركا ولم تشهد أي تغيير، أنتم تقولون بأن رواد عاصمة "Technopole" ونحن نقول لكم مدينة "Technopole" لا يجب أن تصبح مدينة الانتظار على الرصيف ومدينة تعتيم إداري ومدينة المكاتب التي تقف بدون روح منذ أكثر من أربعين سنة.

سيدي الوزير، ألم تصلك تقارير باسم المواطن في عمادات جعفر وسيدي عمر ورواد وبرج طويل؟ هل تعلم السيد الوزير لكي يذهب

مواطن من حي الخميس أو من وادي الخياط جعفر كم المسافة التي سيقطعها ليصل إلى مكتب البريد والمواطن القادم من حي عبدلي أو من عيشوشة ومن يخرج من البرارجة في كل هذه الأحياء لم نجد إلا مكتب بريد وحيد فقط في رواد الشاطئ وهذا المكتب قديم وضيق ويشهد اختناقا يوميا ومكتب حي شاكر برج الطويل لم يعد قادر على تغطية ولو جزء صغير من المنطقة هذا سيدي الوزير هذا معقول وغير مقبول، هذا ظلم إداري غير مبرر.

رواد تعتبر اليوم أضعف مدينة من حيث التغطية البريدية في ولاية أريانة بالرغم من أن رواد تضم أكبر تجمع سكاني ولها أوسع امتداد جغرافي، مكتب بريد سيدي عمر يجب بعثه اليوم قبل الغد سيدي الوزير ليخفف الضغط الكبير على مكتب رواد.

مكتب ثاني بجعفر هذا واجب لأن الجهة شهدت انفجارا سكانيا، لابد من تركيز مكاتب بريد في سيدي عمر وجعفر سيدي الوزير ويجب تحسين مكتب رواد لأنه حقيقة يتطلب التجديد والتوسعة بالرغم من أن الاعتمادات كانت موجودة وللأسف يا سادتي في رواد كل شيء قد تبخر لم يعد شيء يصلح في مكتب البريد لا هندسيا ولا خدماتيا وكما ذكرنا فإن مكتب البريد ببرج الطويل لم يعد قادرا على تقديم خدمات للسكان لذلك يجب معالجة هذا الوضع في أقرب وقت.

سأذهب إلى صوت أعوان البريد، هؤلاء يمثلون جزء من الشعب 8 آلاف عون بريد يعملون اليوم تحت ضغط خانق: الوسائل غير متوفرة في هيكلة تشهد شللا أكثر من 20 إدارة مركزية شاغرة سيدي الوزير وهذه بعض المعطيات التي وصلتنا وست إدارات جهوية دون تعينات كل اقتراح من الإدارة العامة يتم رفضه لذلك نريد اليوم أن نفهم.

مشروع النظام الأساسي معطل من ممثلي الوزارة بمجلس الإدارة، خدمات الصندوق الاجتماعي صادقت عليه الإدارة لكنه لم يحظ بالموافقة أيضا من قبل الوزارة، ترقيات معلقة، أعوان يعملون 30 و35 سنة في نوافذ البريد بدون أفق واضح، نقص فادح في الأعوان ومكاتب يتم غلقها والاتفاقيات متوقفة مثل ليس بالبعيد المدير الجهوي للبريد بأريانة يتبع إداريا لأريانة، فكيف يمكن التنسيق بين أريانة ونابل في نفس الوقت لذلك إما أن يكون في نابل أو أن يكون في أريانة سيدي الوزير، من غير المعقول أن يكون متواجدا بين الجهتين ويجب معالجة هذا الموضوع.

أما بخصوص الرقمنة فرواد الموجودة في قلب "Technopole" مازالت بدون ألياف بصرية لتغطية كامل الأحياء، بلا تدفق محترم للأنترنت، بدون وكالة لاتصالات تونس بالرغم من توفر الأرض السيد الوزير وتوجد بجانب مكتب بريد برواد وهي تابعة لاتصالات تونس وهنا أتوجه بألف تحية من هذا المنبر لشباب رواد الذين يبلغونك رسالة ويقولون لك سيدي الوزير كيف نتحدث عن الرقمنة والخدمات الأساسية منقوصة وكيف يمكننا الحديث عن إدارة إلكترونية والأنترنت في أحياء بأكملها منقوصة ومتقطعة دائما، هنا نتحدث عن عمادة رواد، سيدي عمر وجعفر وبرج الطويل.

أذهب إلى ملف آخر المركب التكنولوجي بالنحلي، المركب جاهز، البناية جاهزة والمواطنين ينتظرون، ولكن لا يوجد افتتاح للمركب، هذا مكسب مهم لأبنائنا خاصة الذين نجحوا في مناظرة البكالوريا الذين يريدون التوجه لمسارات رقمية متقدمة كل يوم تأخير يعد خسارة مباشرة لشبابنا.

أسأل اليوم السيد الوزير بكل وضوح، ما رؤية الوزارة والقطاع البريدي، ما هو مشروع أي مدير عام للنهوض بالبريد، ما هي الخطة بخصوص تطوير الخدمات المالية وما الاستراتيجية المطلوبة لاستقطاب أبنائنا بالخارج للإيداع بالبريد التونسي وما الفكرة وما النية الموجودة وماهي القرارات العاجلة لإيقاف هذا النزيف؟ أما بالنسبة إلى خدمة التوزيع، فأعوان التوزيع تعبوا، لذلك يجب إضافة أعوان إضافيين خاصة بخصوص توزيع البطاقة عدد 3 السيد الوزير وتحسين شامل في طرق التوزيع وتوفير الإمكانيات الأساسية.

وفي الأخير السيد الوزير، رواد ليست مجرد شعار يتم وضعه على الورق ونحن لم نأت اليوم من أجل إلقاء خطابات فرواد أشخاصا وأحياء وطلبة ومهنيين وشبابا، كبارا وصغارا وعائلات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا أيمن، إذن بعد إذنكم الأولوية للجنة المالية، الكلمة للنائب المحترم سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، أربع دقائق، تفضل.

السيد سامي رايس

مرحبا بالسيد الوزير وجميع الإطار المرافق،

في الحقيقة أود الحديث عن الإذاعات الخاصة الجهوية كنقطة أولى: عدد كبير من الإذاعات الخاصة الجهوية، كل جهة توجد بها تقريبا إذاعة خاصة وتعرفون أهمية الإذاعات الخاصة بالنسبة إلى كل جهة، فهي تنقل مشاغل المواطنين، إضافة إلى تفعيل دور الدولة ونقل المعلومات الصحيحة من طرف المواطنين، ونقل مشاغلهم وغير ذلك، إلا أننا نعلم بأن الإذاعات الخاصة حاليا تشكو صعوبات كبيرة مادية، وخاصة بعد الكوفيد ونتيجة لتدني الوضع الاقتصادي للبلاد مما جعل الإشهار يضعف جدا ويخفض من موارد هذه المؤسسات أي أن كل ما يخص المتعهد انخفض بالنسبة إلى لمؤسسات الخاصة بالإضافة لوجود متعهد بطريقة موازية في الإشهار غير المنظم عن طريق التيك توك والـ "Facebook" وغيره والذي ليس له أي مداخيل لهذه المؤسسات مما تسبب في ضعف الموارد كثيرا وفي نفس الوقت لديها مبالغ كبرى متعلقة بالديوان الوطني للإرسال الإذاعي.

سيدي الوزير، هذه المؤسسات تعاني من أزمة خانقة ومن نقص في الموارد وفي نفس الوقت تعاني من ضغط كبير من طرف الديوان الوطني للإرسال الإذاعي، لديها ديون متراكمة وقد سبق أن تقدمت بمطالب عدة للنظر في التخفيض في هذه المعاليم ومعاليم الإرسال الإذاعي تتعلق بعدد المواطنين بكل منطقة ويمكن أن نرى إشعاعها بكل منطقة وهذا الإشعاع يشهد تفاوتا بين جهة وجهة، العديد من الدول الأخرى قامت بمراجعة هذه المعاليم في إطار التحفيز والابقاء هذه المؤسسات، أريد أن أعرف إجابتكم بخصوص هذا الموضوع وما الذي تنوون القيام به بخصوص التحفيزات أم أنه سيتم إعفاؤهم من بعض المبالغ أو كيف سيتم التعامل مع هذه المؤسسات لنحافظ عنها.

النقطة الثانية كما ذكر كل الزملاء، البريد التونسي وعدم توفر الأعوان بمكاتب البريد وهنا أتحدث عن مدينة دار شعبان الفهري وعن بني خيار باعتباري من هذه الدائرة، لقد سبق أن تحدثت معكم في نفس الموضوع، تم فتح مناظرة من 2023 ونحن اليوم في سنة 2025 وإلى حد الآن نحن بصدد انتظار نتائج هذه المناظرة، كلما ذهبت لمركز البريد إلا وتحدث معي مدير المركز والمدير بنفسه يعمل في النوافذ فهذا المركز يوجد به عون أو عونان فقط لذلك يضطر مدير المركز للعمل في النافذة وعندما يخرج في عطلة مرضية ولا يمكنه مواصلة العمل فيضطر رئيس المركز للعمل في النافذة وكما تعلمون كل عملية

ضغط لها نتائج سلبية وتكون لها أخطاء وفي الأخير لا يتم محاسبة سوى مدير المركز، لذلك نتساءل متى سيتم الإعلان عن نتائج هذه المناظرة بالإضافة إلى عدم توفر العاملين نجد أيضا عدم توفر الوثائق التي سيتم العمل بها فأوراق الـ "virement" يتم طبعها خارج المركز فبالإضافة إلى النقص اللوجستي هناك نقصا على مستوى الموارد البشرية.

السيد الوزير، لا يوجد شخص يدفع "20 Mēga" وتصل إليه "20 Mēga" لم أفهم الوضعية المالية والمواطن لم يفهمها، فأنا شخصيا أدفع ثمن "20 Mēga"، ولكن يصلني "5 Mēga" حتى مباريات كرة قدم لا أستطيع مشاهدتها، لا يمكنني أن أشاهد في المنزل أي شيء وفي كل مرة أذهب لاتصالات تونس بنابل فتكون الإجابة "سنرى ذلك أو أن التغطية ضعيفة أو المحطة أو كذا كذا" بالنسبة إلى لمواطن فهو يدفع أموالا لتلقي خدمات ولتحسين خدمات "télécommunication".

نحن نتحدث عن مؤسسات عمومية، نريد أن تكون لهذه المؤسسات العمومية مصداقية بالنسبة إلى المواطن، ولكن ولا أريد أن أقول هذه الكلمة، ولكن هذا يعتبر عملية اختلاس لأموال المواطنين لأنه في الأخير إن كان المواطن يدفع أموالا ولا يجد الخدمات التي يرغب فيها فلا داعي من هذه الخدمات، شكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد سامي، إذن الكلمة الآن للنائب المحترم أحمد بنور، ست دقائق، تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا، مرحبا بالحضور،

سيدي الوزير، أسوق عبركم هذا الخطاب لبقية السادة الوزراء ومن موقعي كنائب شعب ومن مسؤوليتي أمام الناخبين، أقولها لكم دون تردد، سنة 2025 كانت سنة ضياع وسنة مكلفة وسنة لا يجب أن تتكرر، كذلك نستغرب رفض قبول بعض الزملاء من قبل بعض السادة الوزراء ومن بينهم أنتم على حد قول الزميل وهنا نطالبكم بتقديم ما يفيد تسجيلكم لملكية الوزارة "بدفتر خانة" أو بما يثبت ملكيتكم الخاصة، لربما توارثتموها ونحن لا نعلم أم هي توصيات رئاسة الحكومة لكم بعدم القبول ووجدتم هذا "من الجنة والناس" مع تقصيركم على تقديم الإجابات المقنعة وعن إيجاد الحلول.

نرفض أي ميزانية جديدة بلا خطة واضحة بالأرقام، آجال دقيقة للتنفيذ ومؤشرات متابعة صارمة ومحينة، تنشر للعموم مع ضرورة تلاؤمها مع رغبات الشعب، بدءا من الأهم وصولا للمهم، فالمال العام ليس صكا على بياض والوزارة التي لم تنجح في إنجاز الحد الأدنى في 2025، لن نسمح لها بأن تواصل بنفس الأسلوب في 2026.

سيدي الوزير، تونس تحتاج لوزارات تقاتل، لا وزارات تعتذر وتتشكى، وزارات تبادر، لا وزارات تكتفي بالبلاغات والإحصائيات وتضخيم الإنجازات، تونس ليست بحاجة لشعارات، تونس بحاجة لوزارة تفكر وتخطط وتتحرك، تجدد وتفعل بما يرتقي لطموحات الشعب ممثلا في نائبيه من الغرفتين.

أولا، أود أن أطرح اليوم وضعية المركز الوطني للإعلامي، الهيكل الذي يلعب دورا أساسيا في رقمنة الإدارة وفي تشغيل المنظومات الوطنية الحساسة سيدي الوزير، إلى متى يبقى أعوان وإطارات المركز في حالة تهميش؟ هؤلاء الناس يعملون بكل تفان ويؤمنون الدولة في كل ظرف ومع هذا ما زالوا محرومين من أبسط حقوقهم المهنية. نسأل اليوم لماذا الأمر الحكومي الخاص بتنقيح النظام الأساسي لم يصدر إلى حد الآن؟ هذا الطلب ليس منة وليس فئوي، بل ضروري للحفاظ على الكفاءات.

نسأل اليوم لماذا إلى حد الآن لم يصدر هذا الأمر؟ ولذلك فإننا نعتبر بأن إرجاع المركز الوطني للإعلامي لرئاسة الحكومة هو الحل المنطقي والأنجع، مثلما كان عندما تم تأسيسه لضمان الحياد والشفافية وحماية الأمن السيبراني والمعطيات الوطنية ونطلب منكم اليوم اتخاذ قرارات حقيقية تنصف أعوان هذا الهيكل وتدعم دوره في خدمة تونس.

أيضا، هل أنتم سيدي الوزير على علم بأنه إلى اليوم بأن مشغلي شبكات الاتصالات الأجنبية تقوم وإلى اليوم بألعاب قمار عبر شبكات الهاتف الجوال وفي دوس على المرسوم عدد 20 لسنة 1974 الذي يجرم القمار ويقومون بتحويل مبالغ مالية هامة إلى الخارج بالعملة الصعبة؟

هل أنتم على علم بالمبالغ الزائدة الخيالية التي قبضها البعض من مراقبي حسابات شركة اتصالات تونس المنهوبة في دوس على الفصل 265 من مجلة الشركات التجارية؟ الذي يحجر عليهم الحصول على أجور زائدة عن أجرهم، علما أنهم لم يعلموا وكيل الجمهورية بعملية النهب التي تعرضت لها الشركة وهذه الجريمة تحملهم المسؤولية المدنية والجزائية ولماذا لم تبادروا أنتم بإحالة هذا الملف على أنظار السيد وكيل الجمهورية؟

نقطة أخرى، هل استرجعتم ما نهب في إطار التفرغ غير القانوني من العمل بالنسبة إلى الوزارة والمؤسسات التي توجد تحت إشرافكم، أيضا هل استمعتم إلى بعض المبلغين عن الفساد في وزارتكم أم أنهم كلهم فاسدين؟

كذلك صفحات تنشر البلبلة، عجزتم عن التعاطي معها، فهل أن وزارتكم عاجزة عن حجب الأذى السيبراني عن المواطنين؟ هل أنتم على علم أن خوصصة قطاع الاتصالات وتمكين الأجانب من شأنه تمكينهم من اختراقه وفيه مساس بالأمن القومي واستنزاف لمواردنا من العملة الصعبة، مقابل استثمارات هزيلة من قبل الشركاء الأجانب الذين ألحقوا أضرارا جسيمة بشركة اتصالات تونس التي أصبحت غير قادرة على إبداع تصاريحها الجبائية والاجتماعية، بعد أن استغلوا بنيتها التحتية لأنهم لم يستثمروا إلا بمبالغ زهيدة ذرا للرماد في العيون.

كذلك هل أنتم على علم أن شركة اتصالات تونس تعرضت إلى عملية نهب خطيرة بعد خوصصة جزء منها في ظروف فاسدة؟ كما اتضح ذلك من تقرير المرحوم عبد الفتاح عمر وأن الشريك الخارجي قام بنهبها بواسطة فواتير الخدمات الصورية المتأتية من شركات بالخارج، فهل أحلتم هذا الملف على النيابة العمومية أم تم قبره؟

سيدي الوزير، معتمدية المهدية تطلب دعم الزاد البشري لأعوانكم في معظم الإدارات التابعة لكم، أيضا تعميم الـ "fibre optique" كما نطالب بحل لضعف الخدمات والتغطية بمنطقة برج الرأس وسط مدينة المهدية إلى جانب بعض المناطق الداخلية للمعتمدية.

كذلك في إطار الرقي بالخدمات نطالب بتوسيع شبكات الألياف البصرية للوصول إلى جميع الجهات، كذلك التسريع بنشر شبكات

" 5G" مع إطار تنظيمي واضح يشجع على الاستثمار الخاص، مع تحسين جودة الإنترنت الثابت والنقال وتقليل كلفة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد أحمد، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم الهواوي، أربع دقائق، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا جزيلا سيدي رئيس الجلسة،

مرحبا بضيوف المجلس من السيد الوزير والطاقم المرافق،

مرحبا بالزملاء من الغرفتين،

نستهل المداخلة هذه المرة بقول بورقيبة "كان ربحت من أولادها وكانت اتخذت من أولادها".

أردت أن أسرد عليكم واحدة من العرف الشعبي للبلاد، ما الذي جاء فيه؟ هناك شخص كبير في الجهة وبما أنه لم يدرس بتاتا وهذا الرجل كان مغرما قديما بالأكباش لذلك السيد رئيس الجلسة هذا الشخص أقام فرحا لابنته ولاحظ وجود شباب جديد وخاف من أن يقوم هؤلاء بمشاكل في الفرح فأخذ المصدح من الفنان وقال لهم "يا أولادي كل شيء على ذمتكم وأنا فرح بوجودكم، أطلب منكم شيئا واحدا وهو أن يرقص في كل مرة شخص فقط لأن المكان ضيق" إذن هذا بمعنى "l'appel à l'ordre" وكما ذكرنا الرقص ممكن لشخص فقط لضيق المكان وكل العالم يشاهدنا وجلسة وزارة الفلاحة والله تأسفت عليها السيد رئيس الجلسة والسيد الوزير يعلم الله من فرض عليه أن يأتي للمجلس رغم رفضه لذلك وهنا لم نترك ولم نبق له شيء.

أمر أيضا لموضوع للأسف يؤرقنا كثيرا وأقيمت له منصات و"polémique" بخصوص سحب الثقة من زميلنا الموجود هنا، إن تم سحب الثقة فسيشهد المجلس فوضى بين النواب ونحن نعلم هذا ولا يخفى علينا شيء ثم أيضا أذكر الزملاء بخصوص قوارير الماء التي تدخل لقاعة الجلسة والتي تسببت في تهشيم الـ "serveur" ثمنه 50 ألف دينار لذلك أتمنى توخي الحذر في هذا الباب.

سيدي وزير الاتصالات، حاتم الهواوي من جندوبة، ماذا فعلنا بخصوص وسائل الإعلام التي تشهر بالناس كما رأيتم هذه الأيام "عيطة وشهود على مقتل قنفود" ثم الـ" فايسبوك" وما يحصل به سيدي الوزير، للأمانة هناك أشخاصا من الخارج يدعون للريبة لأنه إن كان هناك شخص يود المساس من أمننا سينشئ صفحة على مواقع التواصل وسيندد بخدمات المستشفيات أو أن يتحدث عن السرقات وسيقول ما يريد وكلنا للأمانة أخذنا دور المختص وكما تقول الجدة مباركة " لا من عاد حاقر روحه".

أمر الى حق الرد بالنسبة إلى هؤلاء الناس، حاتم الهواوي من جندوبة قال لماذا يموت بدر الدين العلوي في المصعد، حاتم الهواوي قال في جندوبة لماذا حرق صالح فريط، حاتم الهواوي قال ما معنى أن يأتي معتمد لجندوبة ويقول على جندوبة كلام غير معقول يقول" أنا فحل ابن فحل واسألوا أمهاتكم من آبائكم" وبعد ذلك يتم عزله من جندوبة وعندما يسافر السيد الرئيس لتعظيم الأجر في إيران هناك من قام بإرجاعه لمجاز الباب، إلى هنا وصلت الدولة، هذا هو الموجود ليعرف ذلك سيادة الرئيس.

أمر آخر أردت أن أقوله للسيد وزير الاتصالات، مكتب بريد بن بشير مغلق منذ مدة نريد إعادة فتحه، مكتب بريد بلاريجيا، الحفرة الموجودة والتي ذكرتها المرة الفارطة لم يتم تغطيتها والناس يموتون من جرائها، هذه رسالة موجهة لك وللسيد المعتمد ثم بعث مكتب بريد بالزغايدية المقر موجود وكان الله في عوننا.

ثم أمر وبعد إذنك السيد رئيس الجلسة، متضرري إصدار صك بدون رصيد هناك أشخاصا سيستعملون هذا ضدك السيد الرئيس ننتظر عفو لنقطع عليهم الطريق لأنه في الوقت الذي لم نقطع فيه الطريق الشباب قبله الإرهاب، ثم الميزانية مبنية على الضرائب ويتم الاقتطاع من أجور آبائنا وأمهاتنا الذين سخروا أعمارهم لكي نوجد نحن...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

خذ دقيقة السيد حاتم.

السيد حاتم الهواوي

قلت أن الميزانية مبنية على الجباية وعلى الضرائب وتونس الأولى في إفريقيا هكذا لا يستقيم الظل والعود أعوج لو كنا نريد إنجاز ثورة سنأتي بأي شخص يقتطع من أجور الناس ويدير هذه الدولة.

ثم قنطرة الرحايمية والإمداد بالماء الصالح للشراب والكهرباء في جندوبة فهذا لا يخول لهم الملكية يجب تزويد الناس بالماء والكهرباء في منازلهم وأذكر دائما وأبدا كل الزملاء كما أذكر نفسي أنه لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ حاتم، الكلمة الآن للنائبة المحترمة الأستاذة نجلاء اللحياني، ست دقائق.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

حاولنا في الحقيقة أن نتصل بوزارة تكنولوجيات الاتصال العديد من المرات لكنها امتنعت وقررت قطع الاتصال وعدم الإجابة على مراسلاتنا، لذلك نحن سنصبر أكثر وسنتصل بكم مجددا ونتمنى أن يتم الاستماع إلينا.

سيدي الوزير، لقد بعثنا لكم بمراسلة حول الاختراقات الرقمية لمناظرة التفقد وعندما راسلت وزارتكم بخصوص هذه الخروقات قدمت لكم العديد من المعلومات حول اختراق البريد الإلكتروني لموقع الواب "زمبرا" وما ترتب عنها من تهديدات لسرية المعطيات، في الحقيقة اندهشت لأنه عندما رأيت ترسانة القوانين الموجودة لدينا كالقانون عدد 83 لسنة 2000 والقانون التوجيهي عدد 13 لسنة 2007 والأمر الحكومي عدد 31 لسنة 2000 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهيكل الحكومية، لا يمكنني اليوم إلا أن أقول أن لكم مسؤولية مباشرة في حماية المنصات وعندما أجد تجاوزات موثقة في إعلان نتائج مناظرات التفقد عبر منصة غير مؤمنة بالشكل المطلوب، أطرح العديد من الأسئلة، عندما نجد أن حصول مترشحين على نتائج مختلفة لنفس المناظرة وقد ضمنت مراسلتي بمعاينة عن طريق عدل تنفيذ، عدم تدخل وزارتكم أيضا لتأمين المنصة ومطالبة وزارة التربية بتعليق النتائج ولا يوجد أي بت في الطعون، هذا أمر غريب.

كذلك عدم تزويدنا بأي تقرير"audit" فني يثبت سلامة المنصة من الاختراقات والتلاعب، السيد الوزير، إن السؤال الذي يحيرني والذي سأطرحه عليك اليوم مرة أخرى وقد توجهت به في السؤال الكتابي، ولكن سأطرحه مرة أخرى، هل تخضع منصة "CNTE" الموجودة في

وزارة التربيةلإشراف وزارتكم من حيث الأمن السيبرني أم لا؟ وإن كانت كذلك من يتحمل مسؤولية التسريب وتضارب النتائج؟ وإذا لم تكن كذلك فمن يحمي منصات الدولة؟ أريد أن أفهم هذا عندما أجد منصات موجودة تدعو إلى الإرهاب وللتطرف، من يحمي منصات الدولة؟ فضائح بالجملة، إعلان مسبق عن النتائج قبل النشر الرسمي، سيدي الوزير ومثبت بمعاينة، اعتراف "CNTE" وهذا هو الاعتراف (أظهرت السيدة النائبة وثيقة) بمحاولة القرصنة يوم إعلان النتائج، هي من تعترف، حصول مترشحين على نتائج مختلفة أيضا وهذا بالعدل المنفذ، كذلك تعطل منصة خدمات وزارة التربية في ذلك اليوم بالذات وجملة التلاعب في بطاقات التوجيه للبكالوريا، إن شبهات الغش هذه عندما تمر بالمنظومة الإعلامية فهذا من شأنه ضرب مصداقية امتحاناتنا الوطنية السيد الوزير وهذا خطير وخطير جدا.

سيدي الوزير، سأطرح بعض الأسئلة الحارقة تتعلق بالأمن القومي، بالحوكمة الرشيدة، بالشفافية، بحماية المعطيات الشخصية للتونسيين.

أولا، حول مساهمة تكنولوجية المعلومات في الاقتصاد الوطني، كما نعلم فإن هذا القطاع يساهم بـ 11 % من الناتج الداخلي الخام يضم أكثر من 2200 مؤسسة نشطة منها 600 مؤسسة مبتكرة، تنمو بمعدل 8% سنويا، ولكن أعيد طرح السؤال نفسه، ما نسبة مساهمة القطاع اليوم في الناتج المحلي؟ هل تشهد تونس تقدما أم تراجعا بالنظر إلى مؤشرات النمو والاستثمار وخلق مواطن شغل؟ خاصة عندما أقوم بمراسلتكم بخصوص تجميد مشاريع قطب التكنولوجيات الاتصال بأريانة، ولكن لا أجد إجابة منكم.

أسأل اليوم عن ملف "IPTV" السوق الموازية، ما القيمة المالية التقديرية السيد الوزير لسوق "IPTV" في تونس؟ متى ستفتح بجد هذا الملف رسميا وبجدية؟ هل يتم استغلال موزعات "data center" و" les serveurs" التابعة للوزارة لمحتوى مخالف للقانون وتحقيق أرباح أم لا؟ أين أنتم من حماية الملكية الفكرية ومن حماية المؤسسات العمومية وحماية المواطنين من القرصنة؟

سيدي الوزير حسب الفصل 26 من مجلة الاتصالات على المشغلين احترام جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في ميدان الاتصالات التي صادقت عليها الدولة التونسية، هل هناك تأثير من لوبيات شركات اتصالات على الهيئة العليا للاتصالات أم لا؟ متى ستتم مراجعة مهامها لتضم وزارات أخرى كوزارة الصحة والثقافة والتربية والتعليم العالي لضمان رقابة حقيقية على المحتوى واحترام القانون؟ وكما حدثتك عن موضوع "CNTE" في وزارة التربية.

ملف المعطيات الصحية سيدي الوزير، طبقا للفصل 24 والفصل8 من القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004، هل توجد رقابة فعلية على مواقع تخزين المعطيات الحساسة؟ أين أنتم اليوم من هذا التخزين داخل تونس أو خارجها؟ لماذا لا تلزم الوزارة مصحاتنا اليوم باستخدام خوادم وطنية لضمان سرية البيانات؟

سيدي الوزير، الفصل 24 واضح يجعل المعطيات الصحية حساسة جدا والفصل 8 يفرض أن يتضمن طلب الترخيص هوية المسؤول، هوية الأشخاص المعنيين، أهداف المعالجة، مكان وتاريخ المعالجة وأصناف المعطيات أيضا. أريد أن أفهم السيد الوزير هل أن بيع "QR CODE" هي خدمة عامة أم مورد مالي؟ كيف يمكن للوزارة اليوم أن تبرر بيع خدمة مجانية عالمية؟ فالرقمنة يجب أن تبقى خدمة عمومية لا مصدر جديدا للجباية على حساب المواطنين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكملي فكرتك، السيدة نجلاء.

السيدة نجلاء اللحياني

السيد الوزير، أردت أن أسأل عن الوضعية العقارية لأراضي قطب تكنولوجيات الاتصال بأريانة وقد راسلتكم في الموضوع فهناك قطع أراضي تعود إلى ورثة وهي محل نزاع مع الدولة عالقة لمدة سنوات، استمعنا بأن هناك اجتماع للجنة مصغرة كان مقررا عقده يوم 17 جوان 2025 لمواصلة التفاوض حول القيمة المالية للصلح. أين وصلتم السيد الوزير؟ أود أن أعرف اليوم موقف الوزارة بخصوص هذا الملف الذي يعطل الاستثمار ويتسبب حتى في تجميد مشاريع قطب تكنولوجيات الاتصال بأريانة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذة نجلاء، الكلمة للنائب المحترم محمد الشعباني عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد الشعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

توضيح للرأي العام، أنا كنائب شعب تهمني المسائل الوطنية ومن المفروض أن نتحدث فيها لكن الواقع فرض نفسه، إذ جئنا من جهات ومناطق داخلية وما زلنا نتحدث عن مطالب في الحد الأدنى السيد الوزير، وأرجو أن يتسع صدرك لنا لأنني سأطرح عليك سؤالا بسيطا: هل قمت مثلا بزيارة المناطق الحدودية بولاية القصرين؟ إن زرتها، فبالله عليك كيف وجدت التغطية هناك؟ أظن أنك ستجد نفسك على تراب تونس، ولكن التغطية جزائرية.

السؤال الذي يطرح نفسه السيد الوزير، أليس لدينا مدارس على الحدود تتوفر فيها تغطية بالأنترنت في القصرين؟ أليس لدينا مراكز أمن متقدمة تكون مغطاة بالتغطية الجزائرية؟ أليس لدينا أمن قومي هناك؟ إضافة إلى ذلك فإن القصرين والكثير من الأرياف غير مغطاة بالأنترنت، هل ذنب أهاليها أنهم يقطنون هناك وأنهم تمسكوا بأراضيهم وبقوا بعيدين عن المدينة في الريف؟ ألا يمكن لأبنائهم أن يتواصلوا مع العالم الآخر؟

سيدي الوزير، في الوقت الذي نجد فيه أقطابا في جهات وجهات أخرى غير مغطاة بالأنترنت، هذا غير عادل، الأهالي هناك يتمتعون بالوطنية والصبر، فلا بد من تدارك هذا الأمر. مثلا في ماجل بلعباس لا يوجد فيها عمود "Télécom"، صحيح أن المندوب الجهوي بالقصرين مشكور جدا اجتهد لتركيز عمود هناك، لكن لأسباب معينة تعطل المشروع، لا بأس أن تجتهدوا معنا وأن تمنحوه فرصة أخرى لتغيير الموقع ونحن نعول على تفهمكم.

السيد الوزير، في علاقة بمكاتب البريد، القصرين ومعتمدياتها ومناطقها الجغرافية وبعدها وصعوبة تضاريسها، لكي يتمتع المواطن بمنحة المعوزين يجب أن يقوم بكراء سيارة لتنقله، فيدفع أكثر من قيمة المنحة نفسها، لم لا يتم إحداث خدمات بريدية متجولة؟

القصرين تحتوي على مكتب بريد متنقل وحيد تقريبا. نفس الشيء في ماجل بلعباس إذ لا يوجد فيها أي فرع بنكي، يوجد بها فقط موزع آلي في البريد كثيرا ما يتعطل، في حين أن هناك تجارة وبيع للمنتوجات الفلاحية أو تجارة مواشي، هذا غير معقول.

كما أن مراكز البريد في فريانة الفرعية أو ماجل بلعباس تحتاج إلى مزيد توسعتها نظرا إلى ارتفاع عدد السكان، هناك ملف ننتظره منذ سنوات بمكتب بريد مجمع عباس بخصوص التوسعة والتحديث ولا ننسى بعض العاملات في مراكز البريد اللاتي يعملن في ظروف تعيسة وبأجر زهيد ووضعيتهن غير مرسمة.

بعجالة، المركز الوطني للإعلامية، إلى متى تتواصل الوضعية الصعبة لهذا المركز رغم دوره المحوري والمهام التي قام بها في عدة محطات تخص الدولة؟ إلى متى سيتواصل تهميش أعوانه وإطارات هذا المركز؟ ما الذي يمنع إصدار الأمر الحكومي المنقح للنظام؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد نجيب العكرمي، له أربع دقائق.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، وزارة تكنولوجيات الاتصال وزارة هامة باعتبارها تحمي المعطيات الشخصية وتشرف على الاستراتيجيات الاتصالية ولها العديد من المرافق على غرار الديوان الوطني للبريد وشبكة الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي.

لا بد لهذه الوزارة أن تكون لها رؤية استراتيجية في علاقة بالتكنولوجيات والاتصال وفي علاقة بحماية المعطيات الشخصية، كما لا بد لهذه الوزارة أن توظف البحث العلمي كخطة استراتيجية لتطوير التكنولوجيات خاصة أننا بلغنا مرحلة ما يسمى الذكاء الاصطناعي لمواجهة كل الاختراقات ولحماية السيادة الوطنية.

السيد الوزير، جهويا بصفتي نائب على جهة قفصة، هنالك بعض المعتمديات على غرار معتمدي زانوش ومعتمدية سيدي عيش وقفصة الشمالية والقصر، ففي معتمدية زانوش هنالك نقص في مكاتب البريد ولا بد من إضافة نافذة للبريد في مكتب المعتمدية.

إحداث مكتب بريد بمنطقة الجديدة حيث توجد بها كثافة سكانية كبيرة. أيضا مكتب بريد بمنطقة باطن زانوش وتضم تقريبا 6000 ساكن ومدرستين ومستوصف، نطالب بإحداث مكتب بريد بها.

بخصوص شبكة الاتصال فالتغطية ضعيفة في العديد من المناطق، خاصة الجبلية منها في معتمدية زانوش على غرار منطقة البهلولة ومنطقة أم العلق. ندعوكم إلى إحداث وكالة اتصالات تونس في معتمدية زانوش حتى تشرف على وكالة اتصالات تونس في المعتمدية.

أيضا قفصة الشمالية هي منطقة فلاحية ممتدة وشاسعة وتغطية الشبكة ضعيفة جدا لـ "Télécom, Ooredoo, Orange".

سيدي الوزير، ندعوكم إلى إحداث مكتب بريد بمنطقة أولاد أحمد بن سعد رغم أنكم وصلتم لهذه المنطقة عن طريق البريد المتنقل، لكن هذا لا يكفي في المنطقة، لا بد من إحداث مكتب بريد.

قفصة الشمالية تتمثل الخدمات البريدية فيها في مكتب بريد فقط وينقصها فرع بنكي، لذا لا بد من إحداث مكتب بريد في منطقة أولاد أحمد بن سعد وبخصوص التغطية بالشبكة، فقد قامت مكاتبكم الدراسية بإعداد مخطط كامل لتركيز محطات للإرسال أو لتقوية الشبكة.

سيدي الوزير، منطقة سيدي عيش ومعتمدية سيدي عيش، عمادة القرية فيها أكثر من 7000 ساكن دون مكتب بريد، لا بد من تركيز مكتب بريد بها. أيضا تغطية الشبكة وتطوير الشبكة في منطقه جبال العبابسة، سيدي عيش منطقة فلاحية كبيرة ممتدة، والشبكة ضعيفة جدا في هذه المعتمدية.

أيضا في القصر، لا بد من إحداث مكتب بريد في حي عمر بن سليمان وهو حي شعبي كبير جدا يضم حوالي 9000 ساكن دون مكتب بريد ويمكن الاطلاع على ذلك عن طريق الإدارة الجهوية.

هناك ملفات اجتماعية تتعلق بتحسين وضعية أعوان الإرسال الإذاعي والتلفزي وهناك اتفاقية مع الحكومة منذ أربع سنوات في علاقة بالمنح الخصوصية لأعوان الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي وهم يقومون بدور جبار ولا بد من العناية بهم.

تطوير الخطة الوطنية الاستراتيجية لتطوير التكنولوجيات فبدونها لن نستطيع أن نطور الشبكة والاتصالية.

بخصوص التشغيل الهش وقد تحدث الزملاء عن الأعوان والعملة الذين يشتغلون بأجر زهيد، سيدي الوزير، لا بد من خطة استراتيجية لتطوير التكنولوجيا والاتصالات بالبلاد التونسية، كل الشكر لكم وشكرا جزيلا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة أسماء الدرويش، لها خمس دقائق.

السيدة أسماء الدرويش

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

السيد الوزير، اليوم سأحدثك مرة أخرى عن القطب التكنولوجي بمنوبة الذي يعتبر مقتطعا من الرصيد العقاري للمنطقة. كنت اقترحت حتى في اجتماعات مراجعة مثال التهيئة العمرانية، لَ لا يكون القطب التكنولوجي مفتوحا على غرار القطب التكنولوجي بالغزالة؟ اليوم العديد من متساكني منوبة لا يعرفون ما الذي يوجد داخل أسوار القطب التكنولوجي.

X20 الذي سيفتح وراء القطب التكنولوجي ومن شأنه أن يفتح آفاقا بصراحة حتى للحركة المرورية، أقترح أن يكون الفتح خلال النهار على الأقل حتى يتمكن المواطنون عند المرور بالسيارات معرفة ما يوجد بالداخل ويمكن أن يستقطب العديد من رجال الأعمال، فنحن لا نعرف ما هي البناءات الموجودة هناك وما هو نشاطه ودوره، فالمواطنون لا يعرفون ما يوجد خلف أسوار القطب التكنولوجي. أقترح فتح الممر كما هو الحال في قطب الغزالة ولا أعلم ما المانع، لا توجد مشاكل في منوبة والأمن موجود وكما قلت مع الربط بالطريق الشعاعية X20 سيصبح المكان متاحا لمرور العديد من المواطنين.

تقدمت سابقا بمراسلة وطالبت بإحداث مركز بريد بمنوبة الوسطى نظرا إلى الكثافة السكانية الكبيرة وذلك لتقريب الخدمات خاصة لكبار السن وقد تلقيت وعدا من السيد المدير العام للبريد بإحداث موزع آلي مبدئيا حتى بالإدارة الجهوية للبريد الموجودة بمنوبة الوسطى. نأمل أن يتم تحقيق هذا الطلب لأنه سيساعد العديد من المواطنين وقد وردتنا عديد التشكيات من كبار السن بخصوص التحول إلى مقر منوبة.

وسأحدثك أكثر عن مقر منوبة الذي أصبح غير قادر على استيعاب الكم الهائل من المواطنين المتوافدين عليه، حسب علمي هناك تهيئة لكنها لم تنجز بعد وهل لديكم نية لتغيير المقر بمقر أوسع من المقر الحالي؟

أنتقل إلى ملف آخر وهو وضعية المركز الوطني للإعلامية، الهيكل الذي يلعب دورا مركزيا في رقمنة الإدارة وتشغيل المنظومات الوطنية الحساسة، إلى متى سيبقى أعوان وإطارات هذا المركز في حالة تهميش؟ هؤلاء يعملون بتفان ويسهرون على أمن الدولة الرقمي ورغم ذلك ما زالوا محرومين من أبسط حقوقهم المهنية. لماذا لم يصدر إلى اليوم الأمر الحكومي المتعلق بتنقيح النظام الأساسي؟

كما نلاحظ غياب الحوار الحقيقي مع الإطارات رغم أن هذا المركز هو القلب النابض للتحول الرقمي في تونس.

ونلفت الانتباه إلى خطورة تكليف المركز بإنجاز مشاريع وطنية دون اتفاقيات ممضاة مما يرهق ميزانيته ويخلق حالة من عدم الاستقرار الإداري والمالي.

ولهذه الأسباب نرى أن إرجاع المركز الوطني للإعلامية إلى رئاسة الحكومة كما كان عند تأسيسه هو الخيار الأنسب لضمان الحياد والشفافية وحماية الأمن السيبرني والمعطيات الوطنية.

نطلب منكم سيدي الوزير اليوم اتخاذ قرارات فعلية ومنصفة تعيد الاعتبار لأعوان وإطارات هذا الهيكل وتدعم دوره الحيوي في خدمة تونس وشكرا لكم على حسن الاستماع.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم الأستاذ محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، مرحبا بكم ومرحبا بإطارات الوزارة،

نحن اليوم نعيش تحولا رقميا على غرار جميع الدول وهذا مهم جدا ونحن نثمن الدور الذي تقوم به وزارتكم خاصة في تشبيك العلاقات مع وزارات أخرى وأخيرا المشروع على مستوى القطاع الصحي، فهو مهم جدا للمناطق الداخلية للاستفادة من هذا المشروع ونحن دائما نطالب بمزيد تشبيك العلاقات مع الإدارات الأخرى في اتجاه الحوكمة وفي اتجاه المراقبة خاصة على مستوى السيارات الإدارية والتصرف بصفة عامة، فاليوم يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي إذا تم توجيهه للصالح العام وفي بعض المناطق الداخلية.

سيدي الوزير، على مستوى أعوان البريد الذين تم انتدابهم بعد سنة 2011 وهم سابقا في الآليات وعمال الحظائر، فهم يطالبون بضرورة تنظير شهاداتهم العلمية وتحسين أجورهم على غرار بقية هذا السلك.

سيدي الوزير، على مستوى حماية المعطيات الشخصية، ما هو دور وزارتكم في حماية المعطيات الشخصية في تونس أمام الاختراقات الموجودة على المستوى العالمي والأمن السيبرني؟ ما هو وضعنا؟

كما أود أن أتساءل أيضا عن ملف قديم هو ملف الحقيقة والكرامة حيث تم تأمين هذا الملف على المستوى الإلكتروني في دول أجنبية سابقا ومنذ ذاك التاريخ ليست لدينا أي معلومات عنه، فالتونسيون اليوم يتساءلون هل هذه المعطيات الهامة والهامة جدا في تاريخ الانتقال الديمقراطي في تونس لا تزال في أيادي أجنبية أو يمكن استرجاعها؟

سيدي الوزير، على مستوى الشباب، هذه الفئة مهضومة الحقوق ولا بد من العناية بها، إذ يجد خريجو كليات الهندسة عند التعامل مع شركات أجنبية والخدمة عن بعد صعوبة كبيرة جدا في إدخال الأموال إلى تونس وهو موضوع لا يهم وزارتكم فحسب، بل يهم أيضا رئاسة الحكومة، فلا بد من العناية بالشباب لأنهم عماد المستقبل ويمكنهم أن يقدموا الكثير لتونس.

على مستوى دائرة جندوبة فهي تشكو من نقص كبير جدا على مستوى البنية التحتية ولا بد من الاعتناء بهذه المناطق وهذا يمكن أن يبرز على مستوى نسب التمدرس والاستفادة من شبكات الأنترنت على مستوى المدارس الحدودية التي تعاني الكثير.

بالنسبة إلى دائرتي طبرقة عين دراهم، فهناك أيضا بعض المشاكل، صحيح أننا تحدثنا فيها سيدي الوزير ووعدتمونا بحلحلتها في الأيام القادمة، ولكن نحن نطالب أولا بإحداث إقليم خاص بطبرقة عين دراهم نتيجة ارتفاع عدد المنخرطين.

ثانيا، استكمال ربط المدارس بشبكة الأنترنت، فعديد المناطق الريفية والجبلية خارج التغطية خاصة في جهة عين دراهم، صرى رابح، صراي الريح، دار فاطمة، تجمعات سكنية كبيرة تعاني حتى من غياب الهواتف البسيطة.

في طبرقة أيضا هناك مطالبة بتركيز الهاتف الأرضي في بعض العمادات مثل أولاد يحيى والحوامدية وأيضا المنطقة الصناعية لا تتمتع بشبكة "5G" ولا بد من التفكير في هذه المنطقة.

على مستوى البريد نطالب بتركيز مكتب بريد في منطقة الحوامدية، فهي عمادة كبيرة وفيها تجمع سكني كبير وهناك فضاء على ملك الدولة يمكن استغلاله كمكتب بريد ولكم كل الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم لطفي السعداوي، ثلاث دقائق.

السيد لطفي السعداوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق له،

قبل هذا التدخل كنت مع بعض الزملاء فنطق أحدهم صدفة "الريزو طايح"، فعلا سيدي الوزير، "الريزو طايح" في العديد من جهات معتمديتي حفوز والشبيكة، بل هو مفقود حتى في الجهات التي كانت معروفة بقوة التغطية، لا ندري ما الذي وقع فيها.

السيد الوزير، ما ذنب المواطن هنا الذي يشحن هاتفه ويضطر إلى الخروج بعيدا عن مقر سكناه بكيلومترين ليجري اتصالاته؟ وفي السنة الفارطة قدمنا لكم مثالا على عمادة الشريشيرة من معتمدية حفوز، ولا شيء تغير.

السيد الوزير، تركتم الوكالات التجارية تتحيل على المواطن وتبتزه، لم تأخذ أسعار الربط بالإنترنت العادية نسقا تصاعديا؟ ففي ما يقارب سبع سنوات تدرجت من 30 إلى 50 دينارا اليوم؟

ما معنى أن يقوم المواطن بعقد مع إحدى الوكالات فيربط بمدة زمنية إما أن يكمل معهم أو يرسلون له عدلا منفذا؟

لمَ عندما تنقطع خدمة الأنترنت نتيجة خلل لا دخل للمواطن فيه، لا يقع تعويضه، وفي نفس الوقت إذا استعمل المواطن يومين فقط في الشهر، تحتسب عليه في الفاتورة؟

لمَ في البلدان الأوروبية، بعد إتمام عمليات الربط ومد الشبكات في كامل البلاد تبدأ المنافسة بين الوكالات التجارية في تخفيض الأسعار؟ هذا الشيء لا نراه في تونس.

ننتقل إلى البريد سيدي الوزير، في معتمدية حفوز لدينا مركزان، المركز الأم والمركز الأكبر سيقع إخلاؤه بقرار هدم لأنه أصبح يمثل خطرا على الأعوان وعلى المواطنين، بعد هذا القرار هل فكرتم في تعويضه في انتظار بناء القديم؟ لأن حفوز فيها مركزان فقط والمواطنون يقفون في الشارع في أيام الحر والبرد، فما بالك بمركز واحد وحتى مركز العين البيضاء الذي كان من المفترض أن يبدأ في العمل في شهر ديسمبر، لم يقع لا تأثيثه ولا تجهيزه.

مركز بريد الشبيكة غير قادر على استيعاب عدد الحرفاء، في ظل غياب مؤسسة بنكية في هذه المعتمدية، على الأقل يجب التفكير في توسعته أو فتح مقر ثاني سواء كان في المدينة أو في الريف، خاصة أن أولاد الزاير لديهم مطلب منذ سنة 2011...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير وبكافة إطارات الوزارة،

رحم الله شهداء الوطن من الأمن الرئاسي في الذكرى العاشرة لحادثة استهداف حافلة الأمن الرئاسي، إن شاء الله مأواهم الجنة، من خيرة شباب ورجال تونس، راحوا ضحية الإرهاب لكي يتسنى لنا بناء هذه الدولة، رحمهم الله في هذه الذكرى العاشرة.

وحتى لا يوهمنا عديد الوزراء بأنهم يشتغلون وحتى يوهمونا أنهم يجيبون عن الأسئلة، فإن الوزراء عندما يأتون، مع احترامي للشرفاء وهم قلة، حتى نكون واضحين لأنه عندما تهم نائبا بالمغالطة هناك شيئان، هناك وزراء تفاعلوا وأجابوا وهناك وزراء يأتون ربنا كما خلقتنا، "صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ لا يعقلون" لا يتكلمون ولا يجيبون عن أي شيء، فما الذي يفعله في الوزارة؟ وهناك وزراء لديهم القدرة على تغيير الحقائق والتزييف، ويتهموننا بالكذب.

أقسم بالله أنني لا أتحدث في ملف لست متأكدا منه وأقسم بالله أنني لا أتحدث في ملف إلا عندما تتوفر الوثيقة موجودة لدى القاصي والداني وتكون موجودة عند القضاء وأنا لا أتحدث إلا بوثائق رسمية.

السيد وزير النقل في الجلسة العامة قال إن ذلك غير صحيح وأنهم لا يقومون بكراء الحافلات من شركة نقل تونس وشركة النقل بالساحل وقال أن هذه مغالطات ولن يعلموننا الاستراتيجية وأنا أقول له أنه بوسعي تعليمك الاستراتيجية وأعلمك ما معنى مفهوم الدولة وأدرسك ما معنى الحوكمة وأنت جئت إلى هذه الوزارة بخطأ.

سيدي الوزير، في "TUNEPS" طلب عروض معلن فيه شركة نقل تونس وشركة النقل بنابل طلبت كراء حافلات، من الذي تحصل على الصفقة؟ تحصلت عليه شركة نقل تونس. هذا طلب عروض آخر عن "TUNEPS"شركة النقل بالساحل طلبت حافلات، من أين ستكتريها؟ نضع المقاييس بطبيعة الحال ولا يتم الكراء إلا من شركة نقل تونس، بالتالي اليوم لا يجب أن نزايد على بعضنا، لا يكفي عدم قيامك بعملك بالكفاءة المطلوبة ومستهتر بحال التونسيين وفي نفس الوقت تقدم هنا المغالطات، هذا لا أسمح به، أكثر من ذلك هذا عقد الكراء موجود ونمر. (أظهر السيد النائب صورة)

السيد وزير تكنولوجيات الاتصال، اليوم نتحدث عن وضعيات معينة، فتحت العديد من الملفات لكن هناك ملفات مسكوت عنها، اليوم سأبدأ بالكادحات قبل كل شيء لكي يعرف الشعب التونسي هل الخطأ فينا أم فيهم، دعنا نعرف ونتحمل معك المسؤولية.

هذه وثيقة الحضور بالنسبة إلى عاملات النظافة حاضرة لمدة شهر كامل، هذا متعلق بشهر واحد فقط وتشتغل أربع ساعات في اليوم، عددهم 670 عاملة من كامل تراب الجمهورية مهمتهن التنظيف في البريد التونسي، يتقاضين شهريا 120 دينارا، هذا ما تبينه وثيقة الأجر الشهري، نريد أن نفهم كيف أن 670 امرأة يشتغلن أربع ساعات يوميا في مكاتب البريد لمدة عشر سنوات معكم يتقاضين 120 دينارا فقط؟ هذا ظلم وقهر، ماذا يسمى هذا؟ لا يمكن أن يحدث هذا.

علينا أن نجد لهم "statut" ونجد لهم حلا، يجب أن نخلق لهم حلا في البريد، ألم تجدوا لهن حلا من أموال البريد المبعثرة؟ تجدون حلولا للأمور الأخرى التي سأحدثك عنها والله لو كنت تعمل بضمير وتؤدي عملك لوجدنا لك تبريرا، ولكنكم تتلوون يمينا ويسارا مع أشخاص آخرين، ولكن هؤلاء لم نجد لهم حلا؟

الآن لن نتحدث عن البريد لأن المدير العام لا يعنيني الآن، هؤلاء في مسؤوليتك حاليا وعليك أن تجد لهم حلا وإذا لم يكن لديك حل بالقانون، فنحن مستعدون لتقديم مبادرة تشريعية في المجلس لكن لا يمكن أن يستمر هؤلاء في تقاضي 120 دينارا فقط، هل يمكن أن يعيش إنسان بهذا الراتب؟ كم تدفع لعاملة نظافة في منزلك شهريا بدون تغطية اجتماعية، هذا موضوع لا يستحق حتى أن نتحدث فيه.

تحدث زملائي منذ حين حول موضوع الشباك الموحد، فتح تحقيق في هذا الملف من قبل السيد رئيس الجمهورية وتبين أنهم مظلومون، لمَ لم تقولوا أنه فتح تحقيق مثلما شهرنا بهم وهتكتم أعراضهم لكي نرجع لهم حقوقهم؟ لأنه ثبت أنهم لم يفعلوا شيئا، أنا مطلع على الملف وإن كان الملف صحيحا لن أتركه.

الملف "الصحيح" في البريد والمتعلق بالاختلاسات المالية بالبطاقات الإلكترونية، تحدثوا فيه منذ قليل، ولكنهم لم يفسروا لك كيف تتم العملية، الملف موجود عند رئاسة الجمهورية، عند وزيرة العدل وفتح تحقيق كامل والتقارير كلها موجودة والملف لدى القضاء، السؤال المطروح هنا عديد الموظفين في مراكز عملهم يجدون أنفسهم في "déficit" بألف دينار، لا يعرف من أين؟ وهو متعلق بحسابات وهمية والتي تنجز افتراضيا واطلعت جيدا على الملف، لكنني لن أخوض في ملف عند القضاء وهذا واضح ونحن متفقون هنا لكن ما نعيبه هنا، السيد مدير البريد لمَ لم تقم بفتح بحث في الموضوع على مستوى إدارتك؟ هناك شبهة لشخص في قضية وكان حينها مدير مكتب الكساسبة، السيد سالم الزهاني صاحب عائلة، موظف يعمل منذ خمس سنوات وهو العون الوحيد في البريد، ماذا فعلتم حينها؟ أوقفتموه عن العمل بتعلة القضية المنسوبة إليه، ولكن ليس لديه أي حكم ابتدائي أو حكم استئنافي، في صورة وجود حكم ابتدائي واستئنافي لا يحق لك إيقافه عن العمل قانونيا ولا يمكنه إيقافه إلا بوجود حكم بات يمكنك حينها تنحيته عن عمله.

أكثر من سنة والمكتب مغلق، طيلة ثمانية أشهر وعائلته وأطفاله مشردون، بأي حق؟ وهو أصلا ليس لديه قضية لم يتم استدعاؤه من طرف القاضي، فقط ذهب للتحقيق، هل نقوم بإيقافه عن العمل؟ أنا أمامك عضو مجلس النواب أذهب في عديد المرات للتحقيق، فهل يتم عزلي من عملي؟ هل ثبت شيء بخصوصي؟ هذا يعتبر امتثالا للقضاء التونسي وإلا فما الفائدة من وجود القضاء، عندما يثبت عليه حكم بات طبق عليه.

في الأخير السيد الوزير، مكتب بريد الرواضي لم يحدث فيه شيء ومكتب بريد السواسي، السيد المدير العام يقول في كل مرة أن طلب العروض غير مثمر، هل طلب العروض من اختصاصي أنا؟ هل هذه مشكلتي؟ مرت سنتان السيد الوزير على مكتب بريد السواسي، فمتى سيكون جاهزا؟

مكتب بريد السعيدات نفس الشيء طلبنا فيه الدراسات ولم يتحقق شيء لا وجود للأنترنت و"5G" لا توجد هذه الخدمات في السواسي في ولاية المهدية، نحن في الشحذة وفي المحارزة وفي هبيرة نتعذب للحصول على تغطية. لذا لا بد من مراجعة أنفسنا قليلا، ثقتي كبيرة فيكم السيد الوزير ولديك الملفات وهي بحاجة إلى متابعة، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم أيمن بن صالح، ست دقائق، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

رحم الله شهداء الوطن من الأمن الرئاسي في الذكرى الأليمة العاشرة لاغتيالهم وأوصي بعائلاتهم وأبنائهم، إذ لا يزال العديد من عائلات شهداء الوطن إلى اليوم يبحثون عن المساكن الاجتماعية وإن شاء الله يتم أخذ هذه النقطة بعين الاعتبار.

سيدي الوزير، هناك العديد من أبنائنا يقومون بمحتوى جيد، شبابنا في ظل الموجة الكبيرة من الضياع التي تؤثر على كثير من أطفالنا، يقدمون محتوى جيد متعلق بالأخلاق والمواطنة وتاريخ البلاد، للذكر لا الحصر حسام العياري الذي يتحدث عن تاريخ تونس، "RNG" كذلك يقومون ببحوث لمحتوياتهم لإرجاع العزة والنخوة لبلادنا وكذلك علاء الدين الخنيسي الذي يقوم بمقاطع فيديو عن الأخلاق ويعالج مسائل التنمر بين الأطفال فيما بينهم وأنا أشجعهم كنائب شعب وإن شاء الله يرتفع عددهم، لا نعرف كيف يمكننا مساعدتهم بالقدر الممكن، فنحن نفتقدهم في وقتنا هذا، هؤلاء يعلموننا كيفية المحافظة على الملك العام والمحافظة على مشاعر زميلك وكبار السن، بصراحة هذه أمور مهمة جدا وتفيد مجتمعنا .

أما بالنسبة إلى المسألة الثانية فهي "CNI" وسبق وذكرتها " Le code CNI" حول الاقتطاع من الأجر، أنجز على "3 chiffres" بدأنا من 001 إلى 999، أغلق 999 وعندما تطلب "code" لا تجده، هذا "développement" ومركز وطني للإعلامية، هل يجوز "دار النجار بلا باب"، اليوم خاصة في قانون الشيكات المواطن بحاجة إلى "code CNI" لكي تسهل على الإداريين بالشركات والمؤسسات العمومية اقتناء حاجياتهم، لكي يتم الاقتطاع مباشرة على الأجر، للأسف يتم إعلامهم بعدم صلوحية "code" وهذا ما قلته منذ أول سنة لي في هذا المجلس وأكررها للسنة الثالثة لي بهذا المجلس ونتمنى ألا نكررها السنة المقبلة سيدي الوزير.

المسألة الأخيرة، أتصل منذ الصباح بالرقم 1298 للقيام بـ "réclamation" على اتصالات تونس (تم الاتصال بالرقم مباشرة) ولا من مجيب، اتخذوا إجراءات في الغرض مثلا "serveur" أكبر، لا بأس أن ننفق أكثر لقبول أكثر مكالمات، لن أقول أنه "désactivé"، ولكنني أتصل منذ الصباح مثلي مثل بقية التونسيين.

آخر شيء أود التحدث عنه هو منطقة سكرة 1، "le débit" مر إلى "fibre optique" وكل شيء وسر الجميع بهذا ودفعت للحصول على "20 méga"، ولكن فيما بعد لا تجد حتى "5 méga"، يعني تدفع معاليم "20 méga" ولا تجد حتى "5 méga" ويمكنكم أن تتأكدوا من ذلك.

مركز البريد سكرة فتح أبوابه مرة أخرى وهذا من شأنه أن يخفف الضغط على مركز البريد بجامع الروضة، اليوم بالنسبة إلى مكاتب البريد "on est satisfait"، إن شاء الله، إذا كان هناك "projection" أو أي مشروع آخر فإن منطقة سكرة 1 تحتوي على عدد كبير من السكان حوالي 84 ألف ساكن، معتمدية سكرة ككل حوالي 160 ألف ساكن. إذا كان هناك "infrastructure" فلا بد أن نعجل بها نظرا إلى لتوسع العمراني وجميع المباني عمودية في إطار تحضير تونس المستقبل، لكي لا نقوم فيما بعد بـ "l'infrastructure" ونجهز "les équipements" الضرورية، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بقي في القائمة السيدات والسادة: ألفة المرواني وحسن جربوعي ومنال بديدة ومنصف معلول وشكري بن البحري وأضفنا السيد محمد بن حسين ومراد الخزامي وماهر.

الكلمة للسيدة ألفة المرواني، ثماني دقائق، تفضلي.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيد رئيس الجلسة،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال وبكل مرافقيه الكرام،

كلنا نعرف اليوم حجم التهديدات التي تتعرض لها بلادنا من جهات مختلفة لغاية ضرب الاستقرار وتأزيم الأوضاع، كما نعرف أيضا أن الحروب اليوم لم تعد تقوم على المواجهة العسكرية التقليدية وتستهدف الأرض بصفة مباشرة، لكن أصبحت بالأساس حروبا نفسية معلوماتية إلكترونية تستهدف العقول ووعي المجتمعات. السؤال المهم والخطير اليوم ما مدى استعدادنا لهذه المواجهة؟

اليوم عندنا نسبة كبيرة من الأطفال والشباب في حالة ضياع واغتراب وفي حالة لا وعي وشلل في الإدراك، والأسباب طبعا معلومة للجميع، الإدمان الإلكتروني الذي يساهم في خلق بيئة كلها مخاطر، تنمر إلكتروني، سلوكات عدوانية عنيفة، تحرش واستغلال، خلل في العلاقات الاجتماعية، انفصال تام عن الواقع وتزود كبير بأفكار إباحية إلى آخره، أكثر من 60% من التونسيين يلعبون الألعاب الإلكترونية والإحصائيات تقول إن عدد المستخدمين يمكن أن يصل إلى 1.6 مليون مستخدم بحلول سنة 2028.

نصف مليون تونسي يلعبون القمار الإلكتروني وألعاب الحظ، احتلت تونس المرتبة 33 من بين 247 دولة في ولوج هذه المواقع سنة 2016، في الحقيقة كل الأرقام التي أمامي صادمة منها رقم 30 مليون

زيارة شهريا للمواقع الإباحية في تونس، كل هذا في ظل غياب سياسات فعالة للتربية الإعلامية والرقمية داخل المؤسسات التربوية والثقافية، واتخذت دول مواقف وقرارات حاسمة وليس مجرد كلام، بل أجبرت الشركات على تعزيز السلامة أو تشكيل فرق مراقبة لتقييم المحتوى الرقمي وتحديد مدى الخطورة أو التقييد الذكي أو إقرار الحظر الشامل ومنع التداول إذا تبين أن هناك تهديدات للمجتمع وهناك إجماع اليوم على ضرورة تنظيم هذا القطاع الحيوي والحساس.

سيدي الكريم، أين أنتم في كل هذا؟ بالرغم من وجود قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لسنة 2022 الذي يعطي للوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية صلاحيات حجب المواقع ومراقبة المحتوى وطبعا لا نجد شيئا في الواقع المادي الملموس.

سيدي الوزير، نود أن توضح لنا البرامج الاستراتيجية التي تتبنونها في وزارتكم لحماية الأطفال والنسيج الاجتماعي وهويتنا الثقافية والقيم الأسرية من المخاطر الرقمية التي تزداد كل يوم في الفضاء الافتراضي ولا يكفي أن تقول لي بأننا نقدم نصائح ونركز بروتوكولات كي نفعل دور الأسرة إلى آخره.

يجب اتخاذ إجراءات واقعية وملموسة ولم نر من وزارتكم أي إجراء، حتى الإجابة على سؤالي الكتابي الذي راسلت به وزارة تكنولوجيات الاتصال في 17 جويلية في هذا الخصوص غير مقنعة بتاتا، فالمجال الرقمي ليس مجرد ميديا أو وسيلة إعلام، نتحدث عن واحد من أخطر الأسلحة في حروب الجيل الخامس التي تفكك المجتمعات وتفتتها من الداخل ببث الشائعات وترويج الأكاذيب وإثارة الشكوك حول كل الثوابت والقيم.

السؤال الخطير والمهم: كيف نحصن أنفسنا وننقذ تونس من تهديدات هذه الحرب التي اتضح بالكاشف أن هناك من يمولها من الداخل ومن الخارج على حد سواء، ويراهن على سقوط الدولة؟ كيف نقوم بسد الثغرات الرقمية ونمنع اختراق البيانات وتعطيل الشبكات؟ هل قمنا بالاستثمار المباشر في تكنولوجيا المراقبة والرصد وتوظيف تكنولوجيا المعلومات في التحليل التنبئي؟

يستعمل البريد التونسي تكنولوجيا، حسب المعلومات التي عندي آخر تحديث سلامة له كان منذ عام 2015، يعني حوالي عشر سنوات، وبقية مؤسسات الدولة غير بعيدة عنه كثيرا، تقنية متخلفة تعتمد استراتيجيتها في الحصانة السيبرانية على العزل على الشبكات الخارجية أو قطع الخدمات على المتصلين من الخارج، في الوقت الذي يمكن للقرصنة الإلكترونية تجاوز جدار العزل بكل سهولة وحينها نجد أنفسنا أمام منظومات متهالكة يمكن اختراقها بكل سهولة.

تم أيضا تداول أخبار منذ مدة بخصوص قرصنة خوادم البريد التونسي وتعطيل الموقع على الإنترنت والاستيلاء على كل المعطيات والتحكم فيها، ما الذي حدث بالضبط سيدي الوزير؟ هل تم الاحتواء؟ هل تم اتخاذ التدابير اللازمة؟ هل يمكن أن نطمئن على مؤسساتنا ومنظوماتنا الرقمية اليوم؟ أرجو الإجابة بكل وضوح على هذا السؤال، لو سمحت سيدي الوزير.

تقول الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية أن تونس سجلت 57430 هجوم سيبراني خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2025، الإحصائيات تكشف عن تسجيل هجمة سيبرانية كل 39 ثانية أي بمعدل خمس إلى ست هجمات كل دقيقتين، هذه أرقام خطيرة ومفزعة تعكس تصاعد التهديدات التي تستهدف كل المؤسسات العامة والشركات الخاصة في بلادنا وعليه ندعوكم سيدي الوزير، لضرورة تصميم استراتيجية وطنية واضحة للأمن السيبراني والرقمي تضمن السيادة الوطنية، أولا وتتصدى بصورة حاسمة للأفعال الكيدية في الفضاء الإلكتروني ثانيا.

سيدي الوزير، وزارتكم وزارة سيادية بامتياز، يجب أن تكون جدار صد حقيقي ضد كل الهجمات والتهديدات التي تستهدف بلادنا، نتمنى لكم كل السداد والتوفيق في مهامكم وربي يحمي تونس، شكرا السيد رئيس الجلسة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

آمين يا رب إن شاء الله، "ربي يحمينا ويحمي بلادنا".

النائب المحترم حسن الجربوعي، أربع دقائق وأرجو من السيد رضا والسيد المنصف الاستعداد.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

قبل أن أبدأ وفي شكل دعابة، دخلت إلى هذا المجلس وشعري أسود وسأخرج منه وشعري أبيض ولم أفهم أي شيء من هذا المجلس ولا من الحكومة، ونحن وظيفتان وظيفة تنفيذية ووظيفة تشريعية، نتحدث عن الرقمنة وفي مهمتنا الآن في الوزارة وردنا 32 كتاب، أقل كتاب يحتوي على 200 ورقة، سنقرأها في ظرف شهر، وظيفة تنفيذية ووظيفة تشريعية، نتحدث عن الرقمنة في الكتب ونحن وظيفتان في الدولة، أقسم أنني لم أفهم أي شيء، وآتوني في لجنة الفلاحة بكتاب فيه 300 ورقة كذلك، ويجب أن أقرأها خلال هذا الشهر وكذلك الشأن في كل المهام، انظروا إلى الأوراق، هل هذه رقمنة؟

ذهبنا في وفد للجزائ، وكانوا يتحدثون ومعهم لوحات رقمية متطورة ولا تجد منهم من يمسك بورقة وقلم ونحن حزمة من الكتب ونتحدث عن الرقمنة.

سيدي وزير الاتصالات، اعذرني أنا من معتمدية منزل شاكر ريف صفاقس وسجل عندك هذه المعتمدية، هناك أناس وأنا واحد منهم، هل تعرف كيف نتحصل على الشبكة؟ حين أعود يجب أن تضع سطلا على العمود ثم تضع الهاتف حتى تصلك التغطية ونحن نتحدث عن الرقمنة، في 2025، تنعدم التغطية بتاتا.

حين يأخذون الملفات الخاصة بالوضعيات الاجتماعية إلى الإدارة الجهوية للوحدة المحلية للشؤون الاجتماعية لدراستها تنقلها بالسيارة إلى صفاقس وتبقى في المقهى للاطلاع عليها لانعدام التغطية، فعن أي رقمنة تتحدثون؟

هناك أمران إما أننا نصدر شعارات وليست عندنا آليات كي نطبق أو أننا لا نفهم، فالشعب يعيش معنا ويفهم ما نتحدث عنه، "والله كثر الهم يضحك".

سيدي الوزير، ما دمت سجلت معتمدية منزل شاكر فإن مساحتها الجغرافية 1863 كم^2، تساوي مساحتها الجغرافية مرة ونصف مساحة ولاية المنستير، فيها ثلاثة مكاتب، أريد أن أتوجه بالشكر للإدارة الجهوية للبريد في صفاقس والإدارة العامة فهم يتفاعلون معنا بالإمكانيات المتوفرة لديهم، فقط ثلاثة مكاتب موجودة في بوثدي وبوجربوعة ومنزل شاكر، فتصور إذا أراد شخص قضاء شؤونه فعليه أن يتنقل 60 و70 كم وحتى النقل العمومي غير متوفر، لم نطلب شيئا سوى مكتب بريد متنقل، وفروا لنا آليات تشغيل البريد المتنقل في 12

عمادة المتبقية حتى نقرب لهم الخدمات على الأقل بالأسواق الأسبوعية، فالبريد هو المؤسسة الوحيدة في الدولة التي ما زال للمواطن التونسي ثقة فيها ويتعامل معها ولن نتحدث عن البنوك ونحن نرى لوبي البنوك،

انظروا أين وصلت المغرب وفرنسا أو أننا لا نتبع فرنسا سوى في الأشياء السيئة ولا نقتدي بها في الأمور الجيدة! انظروا إلى البريد في فرنسا أين وصل وأين وصلوا في البنوك والبريد، وتقدموا به،

كلما سعينا للتقدم بالبريد ينقض علينا لوبي البنوك، فتتدهور كل الأمور ويجب علينا أن نلزم الصمت ونتركه كما هو فالبريد هو المؤسسة الوحيدة التي يثق بها، أتحدث عن نفسي مثلا، فأنا أتعامل فقط مع البريد التونسي ولا أتعامل مع البنوك لأنها من مؤسسات الدولة وعندي ثقة فيها ويجب أن ندعمها ونساندها ونبحث لها عن حلول.

مسألة أخرى فيما يخص البريد، مكتب البريد الموجود في منزل شاكر فيه عون أو عونان لـ 20 ألف ساكن وفيه عون تعرض لحادث شفاه الله ويعمل بالإمكانيات التي يملكها.

سيدي الوزير، أريد أن أتحدث عن مسألة أخرى في ما تبقى من الوقت، هذه المعتمدية رجائي، ولن أتحدث عن التفاصيل والإشكاليات مع كل وزير، فصفاقس ليست من الكورنيش رقم 9 وأرياف صفاقس - كما يتحدث زملائي عن الكاف وعن القصرين وعن الأرياف الموجودة- كارثة، لا نطلب شيئا من وزارتكم، فقط التغطية بـ "5G" أو حتى " 4G" وحين يتحدث زملائي لم نفهم، الترفيع من التغطية بالشبكة في الجهة وإعطاء آليات البريد المتنقل والأعوان، ليكون أكثر قربا من المواطن، وشكرا، وبارك الله فيكم.

وفي الختام، ركزوا على الرقمنة لتكون على أسس صحيحة بعيدا عن الشعارات وعن الحديث في الكتب فقط والواقع وضع آخر، والمواطن التونسي يتابعنا ويسمعنا، فكيف سنتحدث عن الرقمنة وأنت تذهب لتستخرج وثيقة ولك بطاقة تعريف تونسية ويطالبونك بوثيقة في الجنسية؟ شكرا وبارك الله فيكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم رضا الدلاعي، ست دقائق.

السيد رضا الدلاعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير وبالوفد المرافق لك،

سيدي الوزير، أريد أن أبدأ أولا بوضعية مكتب بريد باجة المدينة وهو في حالة رديئة وأنتم تعرفونها، إذ يتطلب التدخل العاجل لتقديم خدمات تليق بالمواطنين وحفاظا على سمعة المؤسسة، الاعتمادات المرصودة قرابة مليار و200 ألف دينار منذ 2012 وإلى الآن لم يحل هذا الإشكال،

المركب البريدي المعطل كذلك منذ سنة 2008 رغم أن الاعتمادات المرصودة في حدود 2 مليار وقطعة الأرض موجودة على ملك الديوان الوطني للبريد بالحي الإداري، مع العلم أنها الإدارة الوحيدة التي لم تنطلق أشغالها إلى اليوم في هذا الحي.

سيدي الوزير، أرجو أن يقع الإسراع في تحقيق هذا المطلب باعتبار أن الأرض موجودة على ذمتكم ونحن نؤكد على الدور المحوري لقطاع التكنولوجيا والاتصال كرافعة للتنمية ودافع للتطوير الاقتصادي والاجتماعي لمختلف قطاعات الإنتاج والمطلوب هو إضافة الاعتمادات اللازمة حتى تنهض هذه المؤسسة بدورها كاملا.

حول مدى التقدم في ملف رقمنة الإدارة وتطوير الخدمات الإدارية باعتبارها رافدا هاما للتنمية ومقاومة الفساد، هذا أمر كذلك يجب أن يقع التسريع فيه أكثر ما يمكن.

بالاطلاع على مشمولات وزارة تكنولوجيات الاتصال والتي من بينها اقتراح السياسات العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والسهر على تنفيذ الأهداف، ومزيد دعم القطاع في جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الوزارة تعتبر ذات دور سيادي للإشراف على حماية أمن الدولة الإلكتروني من جهة، ومواكبة التحول الرقمي الذي يشهده العالم بأكمله.

وفي هذا الإطار أتساءل عن أسباب غلق العديد من مكاتب البريد في مناطق مختلفة من الجمهورية، وما يسببه من اكتظاظ وصعوبة في الحصول على الخدمات البريدية، والتساؤل عن إمكانية وجود برمجة لإعادة فتحها وندعوكم إلى مزيد تفعيل وتوسيع العمل بمكاتب البريد المتنقلة لتصل إلى المناطق الريفية وخاصة منها المناطق الجبلية، والمفروض كذلك دعم مكاتب البريد بالأعوان، لأن هناك نقصا كبيرا في الأعوان.

نؤكد كذلك على ضرورة وضع الضمانات الكافية لحماية المعطيات الشخصية وتأمين سلامة التعاطي معها في مختلف المشاريع المتعلقة برقمنة البيانات وتبادلها عن طريق الترابط البيني، على اعتبار أن ذلك مس من الأمن القومي ونتساءل في سياق متصل عن أسباب تعطل مشروع تنفيذ واعتماد بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري.

كما نشدد على أهمية مزيد الاستثمار في الرقمنة والتكنولوجيا والاتصال خاصة أن هذا القطاع الحيوي من شأنه أن يحقق الانتقال الرقمي لبلادنا كأحد الروافد الأساسية لجلب الاستثمار ودفع عجلة الاقتصاد ونطالب في سياق متصل بالتسريع في حل الإشكاليات المرتبطة بضعف التغطية في شبكة الاتصال الإنترنت نظرا لتعطيلها لمصالح المواطنين وتأثيرها المباشر على جميع المعاملات الإدارية على الخط.

نتساءل كذلك عن خطة الوزارة وكيفية تدخلها لمعالجة تكرار الصعوبات التقنية لبعض المنظومات الوطنية خاصة منها منظومة الشراء العمومي على الخط وما لها من تأثير على إنجاز الصفقات العمومية في مختلف مراحلها.

السيد الوزير، متى يتم الشروع في إحداث بنك البريد؟ لأن له أهمية كبرى في تحقيق الاندماج الاقتصادي للفئات الاجتماعية وأنت أكدت أنه ليس هناك اختلافات حول هذا الأمر لكن الأمر يتطلب ربما النظر فيه حتى تكون له الجدوى اللازمة، سيدي الوزير، المهم يجب أن يركز هذا البنك وخذوا وقتكم لكن يجب أن يتم إنجازه في أقرب وقت ممكن.

كذلك إعفاء الإذاعات الجهوية من الديون المثقلة لدى الديوان الوطني للإرسال نظرا إلى دورها الهام الذي تقوم به جوهريا وضعف مداخلها الإشهارية، ندعو إلى تقسيط الديون والتخفيض من نسبة الفائدة لأن هذه الإذاعات الجهوية تقوم بدور مهم في هذا الاتجاه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الأولوية لأعضاء لجنة المالية، إذن الكلمة بعد إذنك السيد منصف للسيد محمد بن حسين، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

سيدي الوزير، عندي طلب، رجاء نسقوا مع أعضاء الحكومة ولا تبعثوا لنا كلمة رقمنة في المهمات ولا تتحدثوا عنها، فحين أقرأها أضحك، عن أي رقمنة نتكلم؟ لم يحن وقتها بعد، ليس لأننا لا نستطيع أو لانعدام الكفاءات لأن كفاءاتنا اليوم تصنع المعجزات في كل دول العالم وتساهم في تطوير الرصيد البشري والشركات الكبرى في العالم يسيرها تونسيون اليوم وعباقرة الكمبيوتر اليوم تونسيون في أمريكا في اليابان، في فرنسا في المانيا وفي مختلف دول العالم.

لكن لنواصل، أولا ونفض معركتنا مع الناس التي افتكت منا بلادنا يوما ما وحين ترجع الدولة التونسية ملكا لأبنائها ولمختلف الطبقات الشعبية سنحل إشكالية الرقمنة بين ليلة وضحاها، كل شيء جاهز ويوم نفض المعركة مع لوبيات الفساد التي اخترقت مختلف مؤسسات الدولة من الديوانه إلى غيرها، فلا توجد رغبة اليوم في أن تكون عندنا رقمنة في تونس ولا يعني أننا لا نستطيع، فهذه البلاد قادرة على صنع المعجزات وأن نكون في الصفوف الأولى في العالم لكن وللأسف الشديد يجب أن تخاض المعركة وهي ما زالت الآن تخاض بخطى بطيئة جدا. لنبق في الممكن وفيما يمكن أن تقوموا به سيادتكم، حين مررنا قانون منع المناولة اعتقدنا أننا سنقضي على عقود التشغيل الهش وسنلقى إشكاليات مع القطاع الخاص أكثر من الوظيفة العمومية والقطاع العام لكن راعنا ما اكتشفناه من الخور في الوظيفة العمومية، شيء مهول.

اليوم في تونس في مؤسسة البريد التونسي التي نفتخر بها وتتباهي بها تونس في العالم، تشغل النساء بأجر 120 دينارا، أقسم لو لم يكلموني ويتصلوا بي ويقدموا لي الوثائق لما صدقت هذا، فلم يعد من التشغيل الهش سيدي الوزير، إنما هذا نوع من العبودية واستعباد الناس وأقول لك: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟ فهذا نوع من الاستعباد يا سيدي الوزير، ولو ترون الحالات في الجهات، 120 دينار، اليوم امرأة زوجها صاحب إعاقة وتعيل عائلة بأكملها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أرجعوا له المصدح، من فضلكم.

السيد محمد بن حسين

سيدي الوزير، يجب أن تقف هذه العملية وأوقف جميع الإصلاحات، فلا يمكن أن نتحدث عن دولة اجتماعية مع هذه الوضعية.

مركز البريد بالغضابنة الأرض مخصصة والاعتمادات مرصودة ولم تنطلق الأشغال إلى يوم الناس هذا، أجيبونا لماذا؟ مركز البريد بسلقطة نفس الشيء،

المستشفى المحلي بقصور الساف دون تغطية، مستشفى دون شبكة ودون تغطية هذه فضيحة ولا يمكن للطبيب الاستدلال عند قدوم سيارة الإسعاف من المهدية، رجاء التدخل، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم المنصف معلول، أربع دقائق، تفضل.

السيد المنصف معلول

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، مناطق عديدة محرومة من التغطية في العديد من الجهات والمناطق بولاية تطاوين وإن وجدت فيها فهي ضعيفة ولا تفي بالحاجة، ولا تغطي كل المناطق وإذا تقاضيتم الأجر مسبقا للتغطية أو للخدمات فلا تؤمنون الاتصال، الكلمة مقطوعة وحين يتصل شخص تنقطع المكالمة عديد المرات وفي عدة أماكن وإذا لم نؤمن الكلمة فعلى الدنيا السلام والخلاص مسبقا سواء كان في البيع الشهري أو بالبطاقة، ثم فيما بعد لا نؤمن المكالمات.

سيدي الوزير، هذا نوع من أنواع -لا يمكن أن نقول- التحيل، ولكن نوع من أنواع المغالطات، الوقت ضائع في الإدارة ومتعطل جراء الشبكة وحين تذهب لاستخراج وثائق تنعدم الشبكة نصف ساعة، ثم تتوفر لتنقطع مرة أخرى، فالتعامل بالرقمنة في الإدارة بعيد عن المقصود صراحة والوقت ضائع أكثر من مستغل.

نطالب بزيادة عدد الهواتف المسجلة على الهوية الرقمية من ثلاثة إلى خمسة هواتف على الأقل، زيادة اختصاصات التكوين بالجهة، تحسين خدمات اتصالات تونس والتدخل العاجل عند وقوع خلل.

دعم قطاع الاتصال والربط الرقمي بمختلف مناطق تطاوين عامة، فالمعاناة كبيرة في بعض المناطق، إما من قلة التغطية ووجود شبكات وتعزيز شبكات الهاتف الجوال بـ"3G" و"4G" و"5G" على غرار تملست، رمثة، وادي الغار، قرماسة، مغيط، الثاير، الثريميسة، الرقبة، المناطق عديدة وأعتذر حقيقة إذا لم أذكر اسم إحداها حيث نطالب بإحداث محطات جديدة، فهناك مناطق لا تتمتع بالتغطية وهي آهلة وفيها عديد السكان. تم التواصل مع الإدارة الجهوية وقالت بأن الصبغة تجارية، صحيح لكن يجب أن نوسع في التغطية ونرفع فيها قليلا ونحاول أن نتفاعل مع هذه الجهات ونتواصل وتتم أيضا إعادة النظر في الشبكة، حيث نطالب بإحداث محطات جديدة محرومة من خدمات اتصالات تونس،وكذلك ربط المؤسسات التربوية والصحية لتوفير الخدمات والرقمنة،

سيدي الوزير، تطالب عديد المناطق والعمادات بولاية تطاوين والتي بها كثافة سكانية بمكاتب بريد ومن شأن توفير هذه الخدمات مقاومة النزوح للمدينة وتقريب الخدمات للمواطن، هناك مكاتب أغلقت لتحسينها ولم يتم إعادة فتحها على غرار مكتب بريد قطوفة تطاوين وتشكيات بالجملة من أجل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد منصف معلول

شكرا لك سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، ما زالت وزارتكم لم تقطع حقيقة مع التشغيل الهش، هذا ما وقع إعلامنا به أخيرا وتشغل عمالا بأجور زهيدة جدا، 120 دينار ونريد توضيحات، كيف لمؤسسات عمومية ألا تطبق القانون؟ نستغرب هذا الأمر، الرجاء تسوية الوضعية ووضع حد لهذه التجاوزات وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة منال بديدة، ثلاث دقائق.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد وزير تكنولوجيات الاتصال،

في بلادنا التي نعتبرها جميعا بلادا عريقة من حيث حقوق النساء، أرى أنه من العيب اليوم أن نتحدث عن نساء ما زلن يعملن في قطاع ينتمي للدولة بأجر شهري 120 دينار أو أقل، في حين اختارت بلادنا القطع مع التشغيل الهش وبدأت فيه، فالرجاء سيدي الوزير، توضيح هذه المسألة ومتى يقع إدماج عاملات النظافة في البريد التونسي؟

ثانيا، بلغنا أيضا أن الوزارة تنوي عدم إحداث مكاتب بريد جديدة في السنوات المقبلة والاعتماد فقط على البريد المتنقل وإذا كان هذا القرار صحيحا فأنا أراه قرارا مسقطا ولم يأخذ بعين الاعتبار حاجيات المواطنين، ففي معتمدية بير علي بن خليفة مثلا لا نتحدث عمن يتنقلون 7 و10 كم، فلنا ثماني عمادات تتنقل ما بين 20 و25 و30 كم وبير علي 1204 كم تضاهي ثلاث وأربع معتمديات أخرى وفي معتمدية لا يتوفر فيها أيضا نقل عمومي يواجه الناس مشقة كبيرة في التنقل لمركز المدينة.

عندنا ثماني عمادات ودران الجنوبي ودران الشمالي، سيدي علي بلعابد، الناظور، الزديرات الجنوبية، واد الشيخ، الأبراج وبوسليم كلها ذات كثافة سكانية بين 5000 و7000 نسمة، اليوم نتحدث عن العدالة بين الجهات والولايات، نريد العدالة بين العمادات أولا، فلنا ثلاث عمادات فيها مكتب بريد وثماني عمادات أخرى لا يوجد فيها مكتب بريد، نرجو أن تكون هناك إحداثات جديدة في مخطط التنمية 2026 - 2030.

سيدي الوزير، وعدتمونا في بير علي بالبريد المتنقل منذ 1 جانفي 2025، فمتى؟

في بير علي بن خليفة أيضا لنا 60 مؤسسة تربوية بين معاهد ومدارس إعدادية ومدارس ابتدائية لا تتمتع بـ "fibres optiques"، فمتى يدخل معتمدية بير علي بن خليفة؟ أيضا لا نتمتع بخدمة "l'illimité" و"fibres optiques" لا في مركز المدينة ولا في باقي العمادات.

التغطية بالهاتف حدث ولا حرج وفي اللجنة قلتم بأنكم قمتم بمسح بمساعدة السادة العمد ووجدتم 103 تجمع سكاني تمت لهم التغطية بالشبكات وأغلب العمادات إما منعدمة تماما أو مفقودة، الفندول مثلا الشبكة تم تركيزها منذ الثورة وليس فيها تغطية تماما، وادي الرخام الخمايسة ودران الجنوبي، ربيعة، العوايد، صديرات الشمالية، الجنوبية، تبنات، الأبراج، الكرايمة، ولا أريد أن أتحدث عن مناطق بعينها لأن كل العمادات الثماني إما أن التغطية منعدمة أو ضعيفة جدا، فالرجاء إيلاء هذه المسألة الأهمية اللازمة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم ظافر الصغيري، ست دقائق.

السيد ظافر الصغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، في تدخلي مع السيدة رئيسة الحكومة حين قدمت بيان الحكومة قلت لها مسألة واحدة، يجب أن نرقمن في هذا العام، نحن كدولة تشعر أن كل الوزارات والخدمات لدينا والبلاد كلها متوقفة مقارنة ببلدان أخرى كانت أقل منا بكثير وكنا "Pioneer" في عدة مجالات، يؤسفنا حال بلادنا كثيرا.

سيدي الوزير، هناك دراسة تقول "لماذا يهاجر التونسيون من البلاد"؟ لأن الهجرة من البلاد اليوم -كما تعرف- هي مشروع عائلة، فلا يكفي أن جزءا كبيرا من التونسيين ليست عندهم ثقة في بلادنا والتونسي بعد 15 سنة و20 سنة لا يثق في بلاده لأنه يدرس ابنه ليغادر إلى الخارج، فمشروعه أنه لا يرى أن ابنه بإمكانه أن يعيش في البلاد ولا نتحدث عن تونسي ولا عن ألف، بل ملايين من التونسيين، إذن ليس عندنا ثقة في بلادنا وحين نسأل لماذا والاحصائيات موجودة وسيادتكم تعرفونها، السبب الثاني هي الإجراءات الإدارية المعطلة، الأوراق و"paperasse" والتنقل جيئة وذهابا وعدم الوضوح الموجود في البلاد لليوم وما عاشه ابي في الثمانينات أعيشه أنا اليوم وقد يعيشه ابني في السنوات القادمة.

سيدي الوزير، قرأت تقريركم وفيه الكثير من الوعود والأمور الجيدة إذا طبقت بالطبع، والناقص هو الآجال، متى؟ سمعنا هذا الكلام كثيرا، نود أن نكون جديين مع التونسيين لأنه من السهل أن أكتب الكلام الجميل، وأنا متأكد أنك تعرف مشاكلنا وكذلك المديرين وكل الإدارة والوزارة ولا أشك في هذا لكن يجب أن ننتقل وننجز، لأن ما ينقصنا هو أن ننجز ويمكن أن نبدأ بالمسائل البسيطة التي يراها المواطن كل يوم، البلدية، مركز الشرطة، فمن عنده شركة سيذهب إلى القباضة أو يتعامل مع "CNSS" ومع الإدارات، فمفهوم الرقمنة لا يعني أن ندخل للمكاتب ونجد لدى الموظفين أجهزة كمبيوتر والأكيد انه يمكن أن أنجز الأشياء وأنا في المنزل أو من هاتفي مثل في أغلب بلدان العالم وفي بلدان كما قلت لك كانت بعيدة جدا عنا وهذا يحز في أنفسنا كثيرا.

السيد الوزير، الأكيد أن دور البريد محوري في البلاد وقد تحدث زملائي كثيرا في هذا الموضوع ورأيت إجابتكم حول البنك البريدي وأتمنى أن تتفاعلوا مع المقترح الموجود، والذي من المؤكد أنه وصلكم من النواب لأنه يمثل حلا من الحلول الموجودة في البلاد للإدماج المالي ويمكن أن تطبق فكرة أن يكون "en ligne" وفكرة أن يتم شراء بنك، ومهما تكون الفكرة يجب أن نتناقش فيها حتى تصل لكل التونسيين.

وصلتنا عدة تشكيات في البريد التونسي وقابلنا عديد المواطنين وحتى من داخل البنك، يتحدثون عن "monétique" وسط البريد، هناك إشكاليات وقد جلسنا مع هؤلاء الناس عديد الساعات ولسنا خبراء في هذا الموضوع لكن الواضح أن هناك إخلالات، فالرجاء إن أمكن أن توضحوها لنا، سيدي الوزير.

في نقطة أخرى سأتحدث قليلا عن دائرتي الانتخابية، التحرير باردو، حين ندخل إلى مكاتب البريد وبالطبع الخدمة في مستوى معين لكن المحيط بها - وأذكر مثلا مركز البريد بقصر سعيد أو بحي التحرير- كأنك ستدخل غابة موحشة، لم أفهم ألا تملكون الاعتمادات لتهيئة فضاءات البريد؟ ولا أتحدث عن الباب إلى الداخل لكن أتحدث عن الفضاء الخارجي، حقا لو ترى مكتب البريد قصر السعيد 2 فيه نخلتان تمثلان خطرا كبيرا ولا يمكن للبلدية اقتلاعهما واتصلنا حتى بالفلاحة من أجل قصهما وهي داخل حوزتكم في النهاية، كما لا يتم

التنظيف، هل هو نقص أعوان وأتوقع من الأفضل أن تكون خدمات البريد قلبا وقالبا من الداخل والخارج وأن نعتني بالفضاءات وطلائها وإحداث ممرات جيدة، هذا أيضا يدخل في الخدمة التي يقدمها البريد، ليس فقط بالضرورة في الشبابيك، نتمنى لكم التوفيق وكان الله في عونكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم مراد الخزامي، أربع دقائق، تفضل.

السيد مراد الخزامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، يمثل قطاع تكنولوجيات الاتصال في تونس محركا أساسيا للنمو الاقتصادي ومحورا لتعزيز القدرة التنافسية والاندماج في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة والابتكار وبالاطلاع على جملة مشمولات وزارة تكنولوجيات الاتصال والتي من بينها رصد التطورات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإعداد الخطط الملائمة بهدف تأمين اليقظة التكنولوجية ومواكبة التحولات واستغلال الفرص التي تتيحها، يتبين لنا كذلك أن هذا القطاع يلعب دورا تحويليا في تونس، ليس فقط كقطاع اقتصادي بحد ذاته، بل كعامل تمكين يسرع التنمية في جميع القطاعات ويعزز مكانة البلاد على الساحة الإقليمية والدولية.

أردت من خلال هذه المقدمة أن ألفت الانتباه إلى أن الأهداف الاستراتيجية للوزارة التي تتولى كذلك اقتراح السياسة العامة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والسهر على تنفيذها بهدف مزيد دعم دور القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب أن تتبعه حتما تحسين البنية التحتية وتعميم التغطية الشاملة بكل المناطق وتوفير شبكة اتصالات متطورة. من هذا المنطلق سأقدم جملة من التساؤلات والملاحظات كما يلي:

كيف يمكن الحديث عن يقظة تكنولوجية وذكاء اصطناعي ونحن نشاهد في المقابل مكاتب بريد مكتظة بالمواطنين وصفوف طويلة أمام كل مكتب بريد، عذرا على العبارة، ولكن نستعملها جميعا يوميا "الريزو طايح، استنى شوية وارجع مبعد" وهذا يتسبب في تعطيل كبير لمصالح المواطنين، فما بالك بأصحاب المؤسسات ومدى تأثير ذلك على الاستثمار ببلادنا؟ وفي نفس الإطار فإن الموزع الآلي في أغلب مكاتب البريد بالبلاد التونسية معطل ومثال حي في منطقتي جهة فوشانة، فالموزع الآلي معطل منذ سنوات إلى الآن.

صعوبة الحصول على الخدمات البريدية خاصة في ظل النقص الفادح في الموارد البشرية، نظرا إلى عدم القيام بانتدابات منذ سنوات وعدم التمكن من تعويض العديد من الموظفين ممن تمت إحالتهم على التقاعد، فالرجاء سيدي الوزير، أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار خلال المناظرات المبرمجة والتي أصبحت ضرورية للحد ولو بنسبة قليلة من نقص الموارد البشرية خاصة في منطقة فوشانة وشبدة ونعسان التي تشهد توسعا عمرانيا كبيرا.

وهنا نتساءل عن عدم الانطلاق في بناء مكتب بريد حي المسك بمنطقة فوشانة الشمالية بشارع الأرض، علما أن قطعة الأرض متوفرة ومخصصة لذلك، فإحداث هذا المكتب سيقلص من طوابير المواطنين الوافدين على مكتب بريد فوشانة ويحسن الخدمات البريدية المسداة للمواطن.

سيدي الوزير، عديد الأسئلة التي تخطر ببالي في مجال الرقمنة، كيف نتحدث عن الرقمنة والتقليص من التداول الورقي ونحن لم ننطلق إلى حد الآن في اعتماد مشروع بطاقات التعريف البيومترية وجواز سفر البيومتري رغم صدور القانونين الأساسيين المتعلقين بهما منذ شهر مارس من سنة 2024؟ وهنا سيدي الوزير، الرجاء إفادتنا بأسباب التأخر في ذلك.

أخيرا ندعو السيد الوزير، إلى الإسراع في مسألة إحداث مشروع البنك البريدي لما له من إيجابيات عديدة على مستوى الجهات من خلال تمويل أصحاب المشاريع الصغرى وتقليص من البطالة.

ختاما سيدي الوزير، تحية لكل الإطارات العاملة بوزارتكم وشكر خاص لأعوان البريد بمعتمدية فوشانة على المجهودات المبذولة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة قبل الأخيرة للنائبة المحترمة مهى عامر، ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة مهى عامر

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التكنولوجيا والاتصال وكافة الوفد المرافق له،

الحقيقة اليوم عندما نرى التقرير الذي أعدته اللجنة حول وزارة التكنولوجيا والاتصال، نجد برامج عديدة وعديدة ونتساءل هل هذه البرامج تطبق فعلا في تونس، نتمنى السيد الوزير أن نرى هذه البرامج على أرض الواقع، لا أن نرى برامج ودراسات واعتمادات تتوفر ثم بعد كل سنة نعيد ونكرر نفس الأشياء، نتمنى السيد الوزير اليوم أن نرى كل هذه البرامج تطبق.

ما أريد الحديث عنه في جهتي وهي المنهلة، لدينا مكتب بريد وهو المكتب الموجود في عمادة حي النصر بعد ذلك أصبح مركز فرز وهو مغلق منذ مدة ومهجور، نريد أن تقع صيانته إما أن يعود مركز فرز أو مكتب بريد، بما أن المقر موجود.

كذلك دعم للموارد البشرية في مكتب بريد حي البساتين الذي يقع بين المنهلة وحي التضامن ودوار هيشر ووادي الليل، هناك ضغط كبير، فكل يوم توجد مشاكل طوابير الانتظار، سيدي الوزير، نطالب بدعم بالموارد البشرية للمركز المذكور.

كما نطالب بإحداث مكتب بريد في حدائق المنزه وهي راجعة بالنظر إلى المنهلة، فهذه المنطقة بعيدة ومعزولة وتنقصها العديد من الخدمات.

سيدي الوزير، أريد الحديث عن التغطية بشبكة الأنترنت، هناك أحياء في المنهلة لا توجد فيها إلى حد الآن تغطية بشبكة الأنترنت مثل حي الكيلاني وحي السعافة لا توجد فيها تغطية والناس تتشكى وهناك من يدرس وهناك من يقوم ببحوثه، في حين أننا اليوم نرى أن الأنترنت أصبحت موجودة في كل مكان.

كما أن مزودي الأنترنت الذين نتعامل معهم بالاشتراك المنزلي، يمنحنا "20 MEGA"، ولكن في الحقيقة لا نجد ذلك، بل تجد "MEGA 4" فقط، وربما لا تصل الخدمة طيلة اليوم وتكون الشبكة ضعيفة. نتصل بهم يصلحون الوضع ثم يعود نفس الإشكال من جديد، كما أن التسعيرة شهدت ارتفاعا من 30 دينارا إلى 50 دينارا وكل مرة يضيفون بين 2 و3 دينار ولا أفهم كيف يمكن أن تصل إلى 80 دينارا في المستقبل وهذا يجب مراجعته.

كما أريد الحديث عن الفضاء الافتراضي، متى ستتقدم الوزارة بخطة وطنية واضحة لحماية الأطفال والشباب في الفضاء الافتراضي.

سيدي الوزير نريد إجراءات عملية للرقابة والوقاية والتوعية بالتعاون مع وزارة التربية ووزارة المرأة والأسرة ووزارة الداخلية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة مهى والكلمة للنائب المحترم شكري بن البحري، له أربع دقائق، تفضل.

السيد شكري بن البحري

أنا سعيد اليوم وأنا أستقبل وزارة نحترمها كثيرا وإدارات نقدرها كثيرا ونعتز بها، فهي من بين الإدارات والوزارات التي تتفاعل مع السادة النواب، فشكرا لكل الوزارة وشكرا لكل الإدارات والإطارات.

باسم أهالي عقارب أود أن أشكر سيادتكم سيادة الوزير على تفاعلكم الإيجابي مع مطلبنا المتمثل في إدراج معتمدية عقارب في مشروع المناطق البيضاء الخاص بشبكة الهاتف الجوال لكن لدي سؤال: ما هي الأسباب التي تجعل المزودين مثل "Ooredoo" و"Orange" لا يشاركون في هذا المشروع الذي نعتبره ذو بعد اجتماعي على غرار اتصالات تونس؟ أرجو أن تجيبني عن هذا السؤال.

كذلك أود أن أثمن مشروع "fibre optique" بعقارب الذي مر عليه عامان ونحن في انتظاره. قيل لنا إنه سيكون في شهر ديسمبر لكن أريد أن أقول لكم وأبلغكم أنه غير كاف لأنه جزئي وخاص بمناطق محددة وأنتم تعرفون أن معتمدية عقارب شاسعة المجال، وآلاف المواطنين في عديد العمادات يعانون من ضعف التغطية، مثل قرقور، الصغار والجبارنة وبن سالم والذياب والتربة وزيانة والسوالم وعديد الأحياء فهناك مشاكل كبيرة في الاتصالات والأنترنت والتغطية غير متوفرة بصفة كاملة وهنا لدينا طلب لو تسمح، سيدي الوزير إمكانية إجراء دراسة شاملة للتغطية، تخرج منها مقترحات عملية لازمة لتحسين الخدمات.

كما أطلب منك تسجيل هذه النقطة التي أريد أن أقولها سيدي الوزير، وهي أننا منذ سنوات ننتظر، ففي كل عام يقال لنا إننا في العام القادم سنحدث فرعا لاتصالات تونس من أجل تقريب الخدمات، لقد طال الانتظار بنا، فنرجو تنفيذ هذا المشروع حتى تقرب هذه الخدمة المواطنين من الخدمات.

وبخصوص خدمات البريد، لدي تساؤلات ونقاط أود الحصول فيها على إجابات وبكل حب وكامل التقدير، أولها أود أن أفهم طبيعة العلاقة بين الوزارة والديوان الوطني للبريد، هل هناك تنسيق بينكم؟ هل هناك خطة عمل مشتركة؟ هل هناك أهداف مشتركة؟ ما الذي ستفعلونه بخصوص مكاتب البريد المغلقة؟ ما هو الحل في النقص الكبير في الأعوان؟ متى سيتم سد الشغورات؟

نعلم أنه يوجد إدارات مركزية وأنا عندما أذهب إلى البريد أجد أن الإدارة المركزية ما زال دون مديرين، كذلك الشأن في الإدارات الجهوية وهناك أعوانا يشتكون من عدم تفعيل الترقيات، فأين هو مشروع نظامهم الأساسي؟ ولماذا خدمات الصندوق الاجتماعي لا تزل معطلة؟ نشعر أن هناك نوعا من ضعف التواصل بين الوزارة والديوان، في حين نعلم أن الوزارة والديوان يعملان في وحدة وتكامل وأرجو ألا أكون مخطئا في ذلك.

وبخصوص عقارب وفي هذا الإطار كذلك ننتظر من مصالح الوزارة والإدارة ترسيما فعليا للتعهدات والالتزامات. لقد قمتم سيدي الوزير بزيارة إلى عقارب يوم 30 ماي 2025 كما قام السيد المدير العام بزيارة قبلكم يوم 13 فيفري 2025، نحن نثمن هذه الزيارات وقد فرحنا بها وننتظر مخرجاتها ومنها تحديد موعد لانطلاق الأشغال الخاصة ببناء مكتب بريد بعقارب وهو مشروع ننتظره منذ سنة 2018 وكانت الاعتمادات مرصودة له.

مآل مشروع مكتب البريد المتنقل، السيد المدير العام، تركيز موزعات الأوراق المالية "DAB" في الصغار، قلتم لنا أنه سيتم الشهر القادم، تطوير تصنيف مكاتب البريد في مناطق عقارب والصغار وقرقور لأن هناك بالفعل نشاطا كبيرا وحاجيات لتحسين جودة الخدمات البريدية ودعم الموارد البشرية والتجهيزات ونعلم أن هناك أعوانا سيحالون على التقاعد وأن هناك مكاتب ينقصها الأعوان، كما نود معرفة مدى تقدم أشغال التهيئة والصيانة بمكاتب البريد في الجبارنة والصغار وقرقور...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا لجميع الزميلات والزملاء.

الشكر أيضا للسيد الوزير والوفد المرافق له على حسن الإصغاء.

والآن نمر إلى النقاش العام في جزئه الثاني المتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

نأخذ راحة قصيرة بعشر دقائق السيد الوزير، ثم نعطي الكلمة للسيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

(كانت الساعة الخامسة وخمس وثلاثين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال

(كانت الساعة السادسة مساء)

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد وزير تكنولوجيا الاتصال والوفد من الإطارات السامية من الوزارة المرافق له،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

في البداية أتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى السيدات والسادة أعضاء اللجنتين، لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم وإلى أعضاء لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد في مجلس نواب الشعب، نشكرهم على ما قدموه من تقرير هام ودقيق حول ميزانية الوزارة والتحديات المطروحة.

كما يسعدنا أن نرحب بالسيد سفيان الهميسي، وزير تكنولوجيا الاتصال وبالوفد المرافق له، متمنين لهم كامل التوفيق والسداد في الاضطلاع بمهامهم الوطنية ولا يفوتنا أيضا أن نتوجه إلى السيدات والسادة نواب المجلسين على ما يبذلونه من جهود متواصلة من أجل تحقيق تطلعات الشعب والاستجابة لانتظاراته المشروعة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نناقش اليوم ميزانية مهمة تكنولوجيا الاتصال، هذه المهمة تكتسي أهمية كبرى في مسار التحول الرقمي وتطوير المنظومات المعلوماتية والتي أصبحت ضرورة ملحة لتقريب الخدمات من المواطن وتيسير معاملاته اليومية بفاعلية وشفافية.

لقد أصبحت تكنولوجيا الاتصال اليوم أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على النفاذ إلى الخدمات الأساسية في مختلف أنحاء البلاد. كما أن تطوير المنظومات المعلوماتية يعد رافعة حقيقية لتحسين مردودية المرافق العمومية من خلال توفير خدمة سريعة ودقيقة وتنافسية تخفف من التعقيدات الإدارية وتسهل حياة المواطن في المدن الكبرى وكذلك في الأرياف والقرى.

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن حاجتنا إلى بنية تحتية رقمية متطورة لم تعد خيارا، بل أصبحت ضرورة تفرضها رهانات العصر، فتمكين المواطن من التفاعل بسهولة مع مختلف المؤسسات والخدمات يعزز جودة الحياة ويجدد أساليب الإدارة الحديثة ومن هذا المنطلق تبرز أهمية مواصلة الاستثمار في الحلول التكنولوجية المبتكرة وتطوير الشراكات مع القطاع الخاص من أجل تسريع رقمنة الخدمات وتوسيع مجالاتها.

كما نؤكد في هذا الصدد على أهمية ضمان شمولية هذه الخدمات الرقمية حتى يستفيد منها جميع المواطنين دون استثناء، بما في ذلك المناطق التي تشكو نقصا في التجهيزات الأساسية وخاصة المناطق الداخلية والحدودية وتقريب الخدمات وتيسير المعاملات هو تجسيد فعلي لمبدأ العدالة الاجتماعية وتعزيز العلاقة القائمة على الثقة بين المواطن والدولة.

ولا يفوتنا في هذا الإطار أن نتوقف عند الدور الريادي الذي يضطلع به البريد التونسي، هذه المؤسسة الوطنية العريقة التي تقدم خدمات حيوية للمواطنين وخاصة فيما يتعلق بالعمليات المالية والخدمات البريدية وقد مكن اعتماد البريد التونسي على التكنولوجيات الحديثة من تقديم خدمات مبتكرة ذات جودة عالية جعلت منه فاعلا أساسيا في تقريب الخدمات وتحسين نجاعتها حتى في المناطق الأبعد والأشد عزلة.

وفي هذا السياق نؤكد على ضرورة دعم البريد التونسي وتعزيز قدراته بما يضمن استمرارية خدماته ومواكبته للتطور ولحاجيات المواطن.

كما ندعو إلى مزيد توسيع شبكته لتشمل جميع الجهات من القرى البعيدة إلى الأحياء الشعبية حتى تتوفر لكل مواطن إمكانية النفاذ إلى الخدمة البريدية بشكل منصف ومتساو.

ختاما، أدعو الجميع إلى مواصلة العمل بروح المسؤولية والتنسيق من أجل بناء منظومة رقمية متكاملة تفتح آفاقا واعدة للتنمية وترتقي بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتكرس مسار التحديث الذي ننشده لبلادنا.

أشكركم مجددا وأتمنى لكم التوفيق في أشغال هذه الجلسة ونمر الآن إلى النقاش العام وأحيل الكلمة بداية إلى السيد النائب المحترم رياض الدريدي، له ست دقائق، تفضل.

السيد رياض الدريدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم السيد الوزير والوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، أود أن أقول لكم شكرا على العمل الذي تقومون به وخاصة على نطاق الرقمنة ووزارتكم تسير في الاتجاه الذي كنا نطالب به، من خلال وضع استراتيجية واضحة ورؤية واضحة وإن شاء الله نتقدم جميعا إلى الأمام.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى البريد التونسي نحن نعلم أنه موجود في كامل معتمديات البلاد ولذلك الكثير يطالب بأن يصبح البريد "système de banque"ولا أدري إن كانت هذه الفكرة ما زالت مطروحة أم تم التخلي عنها.

سيدي الوزير، "la signature électronique" توجد شركة عمومية وحيدة وهي "ANCE" " Agence nationale de certification électronique" منذ سنة 2000 لم تقدم أي " Certificat électronique"، فماذا لو نبحث في كيفية تطويرها خاصة وأننا نسعى إلى التقدم في مجال الرقمنة وكلما تقدمنا أكثر في هذا المجال سيسهل ذلك حياة المواطن التونسي.

كما نعلم أن رقمنة الخدمات البلدية وخدمات الضمان الاجتماعي قد ساعدت كثيرا حيث أصبح المواطن يأخذ موعدا ويتوجه إلى البلديات في أريحية ويدخل دون عناء الانتظار وهذه خطوة طيبة ونأمل أن تتواصل وأن يتم تعميمها على العديد من الإدارات التونسية الأخرى حتى نتجنب طوابير الانتظار والمشاهد غير اللائقة.

أما بخصوص بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر وكذلك الطابع الجبائي، أصبح مرقمن لكن نأمل أن يتم ذلك في جواز السفر لأننا سنصل يوما ما إلى مرحلة قد لا يقبل فيها جواز السفر الحالي في بعض المطارات إذا لم يواكب التطور التكنولوجي.

سيدي الوزير، سأتحدث قليلا عن النواب المحليين الذين ينقلون إشكاليات تعيشها عماداتهم ومعتمدياهم ومنها شرفش 2 وشرفش 8 دون شبكة ربط بالإنترنت، يطالب الأهالي بتوسيع مكتب بريد شرفش 1، كما يوجد مطلب قديم جديد بخصوص ربط عمادة بوحنش وبرج يوسف والخليج ودوار خلفة بشبكة الأنترنت، كذلك مدرسة برج يوسف التي ما زالت دون ربط.

سيدي الوزير، نأمل أن يتم ربط جميع المدارس والمعاهد بشبكة الإنترنت حتى تعم الفائدة.

حي البكري من عمادة سبالة بن عمار، نائب محلي يقول على لسانه أن الأنترنت ضعيفة وخصوصا في المؤسسات التربوية ويقول حتى مقر المعتمدية وهو مقر سيادة، معتمدية سيدي ثابت لا تتوفر فيه خدمة الأنترنت.

أطالب سيدي الوزير بإرجاع المركز المتنقل الذي كان يأتي سابقا، فقد كان يقصده العديد من كبار السن والنساء لاستخلاص أموالهم في أماكنهم وكان يساعدهم حتى لا يضطروا إلى التنقل لمسافات بعيدة.

التسريع في تركيز الموزع الآلي بمكتب بريد سبالة بن عمار، إذ يبدو أنه تم تركيزه لكنه لم يبدأ العمل. كذلك متساكني عمادة النحلي يطالبون بإحداث مركز بريد بعمادة النحلي وإن شاء الله يرى النور في القريب العاجل.

بالنسبة إلى "fibre optique" أريد أن تجيبني سيدي الوزير، فقد قيل لنا إنه سيدخل إلى النحلي في سنة 2026 ولا أدري إن كان ذلك صحيحا أم لا.

أما فيما يتعلق بالرقمنة في المستشفيات فإن قطاع الصحة يشهد اكتظاظا كبيرا، لابد من تحسين العمل على ذلك وخاصة أن تصبح المواعيد كما هو الحال في النقل حيث نرى أن منظومة حجز موعد المعاينة أصبحت توفر أريحية كبيرة وأصبح المواطن يقضي شؤونه براحة، لذلك نأمل رقمنة المستشفيات أيضا وكذلك رقمنة التحاليل الطبية حتى تكون الأول بالأول. كما نقترح وضع منظومة رقمية تساعد على معرفة أوقات الحافلات وانطلاقها تسهيلا على المواطن.

وهناك مسألة أخرى سيدي الوزير، توجد بوابة رقمية واحدة، نود في الكثير من القطاعات أن يتم تجميعها في بوابة واحدة حتى يتمكن المواطن عند الولوج إليها من إنجاز مختلف خدماته دون الحاجة إلى البحث في كل مرة عن خدمة معينة.

سيدي الوزير، فيما يتعلق بالرقمنة، نود أن تجيبنا إلى أي مدى وصلت نسبة تقدمنا في تونس؟ لأن الرقمنة ليست بالأمر السهل وموضوع كبير جدا ونعلم أن كثيرا من المواطنين مثلا عندما نستخرج مضمون نطالب بالإمضاء عليه وهنا يجب أن نكون متصالحين مع أنفسنا وأنا أرى أن وزارتكم، حسب تقديري الخاص، لها استراتيجية واضحة تعمل على أساسها لكن متى سنصل إلى إدارة دون ورق؟ بالرغم من أنه من الصعب كثيرا لكن قد تحقق تقدما كبيرا في مجال الرقمنة وقد ركزت كثيرا على هذا الموضوع لأن الرقمنة تسهل المعاملات وتساعد على تحقيق نتائج إيجابية ولا أدري إن كانت تتطلب اعتمادات كبيرة أم لا لأننا عندما نرى الميزانيات المرصودة لوزارة تكنولوجيا الاتصال نجد أنها لا تفي بالغرض ولكم جزيل الشكر ومرحبا بكم في رحاب مجلس النواب.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم إبراهيم هاني له ست دقائق، تفضل.

السيد إبراهيم هاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، يعد البريد التونسي ركيزة هامة في هذا الظرف وفي قلب العملية السياسية وفي جوهر اهتمامات سيادة رئيس الجمهورية، باعتباره مؤسسة عمومية وطنية ذات أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني.

في تونس قرابة 1100 مكتب بريد، لذا لا بد من إيلاء الأهمية القصوى لهذا القطاع المربح.

أولا، ضرورة سد الشغورات في الإدارات الجهوية بمديرين جهويين مثل ولاية المنستير والقصرين والقيروان وغيرها.

ثانيا، تعزيز مكاتب البريد بالعنصر البشري مثل مكتب بريد الشراردة وإعادة تهيئة المكتب وتوسيعه وهذا بات أمرا ملحا للإسراع بفتح مكتب بريد الشوايحية الذي تعطل كثيرا.

كذلك إحداث مكتب بريد بالعواويد، نقطة 74، في المرة الفائتة زرتهم فقالوا لي إنهم يرغبون في رؤية علم تونس يرفرف وهذا ليس بالأمر الصعب على المنطقة لكي نحدث لهم مكتب بريد، تعزيز بالعنصر البشري مكتب بريد في بوحجلة، منزل المهيري، البورجي والقيروان وسيسب، إعادة فتح مكتبي البريد سيدي مسعود وهندي زيتون بالسبيخة، فتح بريد السرجة بحاجب العيون والعين البيضاء بحفوز، تغيير مقر مكتب البريد المساعيد العلا، تعميم خدمات البريد المتجول بالمناطق الريفية نظرا لبعدها عن مقر المعتمديات ودعم ولاية القيروان بسيارة.

ومن هذا المنبر لا تفوتني أن أثمن عمل ومجهودات الإدارة الجهوية بالقيروان وأوجه إليها تحية احترام وتقدير وإلى كل العاملين في المراكز البريدية وأخص بالذكر السيد المدير الجهوي بالنيابة على رحابة الصدر والتعامل الجدي مع كل المشاريع المعطلة وحلحلتها.

نقطة ثالثة سيدي الوزير، الإذاعات الجمعياتية هي إذاعات محلية غير ربحية، لها دور مهم في التوعية والتحسيس وخلق ديناميكية اقتصادية وحماية الشباب من الانحراف واليوم من المهم طرح ديونها تجاه الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي وإقرار مجانية بث الإرسال في إطار المسؤولية المجتمعية وحرصكم على دعم الشباب ولهذا نطلب من سيادتكم دعمها وطرح المديونية التي باتت تهدد الإذاعات الجمعياتية المحلية ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى الأعوان المرابطين فوق الجبال التابعين للديوان الوطني للإرسال في هذا الطقس البارد في عين دراهم وغيرها وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم جاب الله بن صالح، له ست دقائق، تفضل.

السيد جاب الله بن صالح

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكل اطارات الوزارة،

سيدي الوزير، سأفتح قوسا في مهمة وزارة تكنولوجيا الاتصال. كنت قد حضرت إجابة السيد وزير الفلاحة يوم أمس وكنت طلبت منه الإجابة بخصوص ديوان التمور وكانت إجابته أن المجمع المهني المشترك للتمور والمركز الفني للتمور يعوضان ديوان التمور ويؤديان نفس وظائفه لكن المجمع والمركز لم يقدما لنا حلول، لذلك هذا لا يساعد الفلاح.

والآن سأوجه الرسالة إلى السيد رئيس الجمهورية، يا سيد رئيس الجمهورية، يا سيد رئيس الجمهورية، يا سيد رئيس الجمهورية، إن هذا المخطط الذي طلبته منا بالبناء القاعدي يتضمن أولا سوق تمور وثانيا الديوان الوطني للتمور بولاية قبلي، فإذا لم يقع الاستماع إلينا، سيدي الرئيس، فإن البناء القاعدي والمخطط الذي وقع إعداده سيذهب سدى، لذلك فإن إجابة السيد وزير الفلاحة لم تكن في المستوى وهذا نقلا على فلاحي ولاية قبلي، هذه الرسالة الأولى أوصلناها إلى السيد رئيس الجمهورية وأنا في انتظار ردكم سيدي رئيس الجمهورية، آملا أن يقع الاستماع إلينا.

السيد الوزير، مرحبا بكم، فيما يخص وزارتكم.

أولا، بخصوص العاملات في البريد إن وضعيتهم هشة جدا، أكثر مما يمكن تصوره، بأجر لا يتجاوز 120 دينارا، إنهن يتصلن بنا كل يوم. السيد الوزير، أرجو الإجابة بصراحة، متى تتم تسوية وضعيتهم؟ ومتى يتمتعن بحقوقهن؟

ثانيا، السيد الوزير، مركز بريد جرسين يوجد في ثلاث مجمعات سكنية ولا يوجد به إلا عون واحد وعندما يغيب هذا العون وهو من حقه أن يغيب أو أن يأخذ رخصة مرضية، في بعض الحالات يبقى المركز مغلقا وأنا من المنطقة وأقول ذلك بكل صراحة وعلى الأقل يمكن توفير موزع آلي للتخفيف من الضغط عليه.

ثالثا، السيد الوزير، إن السيد المدير العام للبريد كان قد زار قرية المساعيد، ووعدهم بإحداث مركز بريد وإلى حد هذه الساعة لم يقع شيء.

رابعا، السيد الوزير، بشني من معتمدية الفوار فإن الدراسة متأخرة، رغم أن مكان مركز البريد قد وفرته جمعية التصرف، ولكن إلى حد الآن لم يحصل أي تقدم.

خامسا، السيد الوزير، رجيم معتوق، مركز البريد آيل للسقوط وهي منطقة حدودية ومن المنطقي إعطاء تمييز إيجابي للمناطق الحدودية والداخلية أكثر.

وسأنقل إليكم أيضا رسالة من أعوان البريد، فالبريد التونسي مؤسسة عمومية وهي المؤسسة الوحيدة التي حققت أرباحا دون دعم من الدولة، بفضل مجهود الأعوان الشرفاء لكنهم يعانون من عدة نقائص، نقص الأعوان ووسائل العمل ومعدات العمل ووسائل النقل، غياب الآلات الطابعة سيدي الوزير، حتى إن عون البريد عندما يريد القيام بعملية بريدية لا يجد أحيانا مطبوعة، رغم أن البريد يمتلك أكبر مطبعة للأوراق وكذلك يشتكون من منافسة الشركات الموازية وعدم احترام مجلة البريد وافتكاك جزء كبير من خدماته.

كذلك السيد الوزير، هناك غياب للشفافية في التسميات من المديرين والمسؤولين وعلى رأسهم المدير العام للبريد وذلك نقلا عن أعوان البريد الذين يرون أنه لم يقدم أي إضافة للمؤسسة، بل زادت الأوضاع تأزما وتعكر الوضع الاجتماعي.

كذلك سيدي الوزير، توجد مكاتب بريد مغلقة بسبب نقص الأعوان أو بسبب الصيانة وموزعات آلية معطبة منذ سنوات ولم يقع إصلاحها، إضافة إلى عدم وجود نظرة مستقبلية للوضع والمشاكل كثيرة.

أما على المستوى الاجتماعي فإن أعوان البريد يعانون من أجر متدني وضعيف رغم الأرباح التي حققها البريد، فالأجر يتراوح بين 800 وألف دينار، لا يغطي أبسط ظروف العيش، كذلك القانون الأساسي الذي طال انتظاره لسنوات طويلة وقد أكل عليه الدهر وشرب أكثر من 15 سنة ويقولون إن هناك تعطيلا من سلطة الإشراف، كذلك غياب للتغطية الصحية المتوقفة وعدم تعامل الصيدليات معها وتراجع سلطة الإشراف على الاتفاقيات الممضاة وعدم تفعيلها وخلاصة القول ونقلا على لسان أعوان البريد فإن وضعية البريد تعيسة، ماديا ومعنويا وبدنيا والرجاء النظر في هذه المطالب وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة أومينة حرباوي، لها ست دقائق، تفضلي.

السيدة أومينة حرباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيا الاتصال والوفد المرافق لكم،

إن ما نصبو إليه اليوم من وزارة تكنولوجيا الاتصال في هذه المرحلة هو تعزيز التحول الرقمي ودعم الابتكار وتطوير بنية تحتية رقمية آمنة وحديثة. لقد أصبح القطاع الرقمي رافعة أساسية للاقتصاد الوطني ولهذا على وزارتكم:

أولا، تعميم الخدمات الرقمية وتبسيط الإجراءات الإدارية عبر منصات موحدة وسهلة الاستعمال.

ثانيا، توسيع تغطية الإنترنت عالي التدفق في مختلف المناطق، وتقليص الفجوة الرقمية بين الجهات.

ثالثا، تعزيز الأمن السيبراني من خلال تطوير منظومات حماية حديثة، وتدعيم قدرات الهياكل المختصة.

رابعا، تشجيع الابتكار وريادة الأعمال بدعم الشركات الناشئة وتمكين الشباب من استعمال أحدث التقنيات.

خامسا، تطوير الكفاءات الرقمية عبر برامج تكوين مستمرة بالشراكة مع الجامعات والقطاع الخاص.

إننا نؤمن بأن التحول الرقمي ليس خيارا، بل ضرورة،وأن الاستثمار في التكنولوجيا هو استثمار في مستقبل بلادنا واقتصاده وشبابه وعلى وزارتكم العمل بروح الشراكة والانفتاح لضمان انتقال رقمي فعال وشامل.

السيد الوزير، أود لفت انتباهكم إلى أنه توجد اتفاقية مبرمة منذ سنة 2020 بين الوزارة والديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي والمتعلقة بالمصادقة على النظام الأساسي، إلا أنها لم تفعل إلى اليوم دون مبرر واضح وهو ما عطل مسار الإصلاح داخل الديوان. كما أود الإشارة إلى أن المدير العام الحالي للديوان يشغل منصبه منذ سنة 2015، دون أن يسجل أي تقدم يذكر على مستوى تطوير المرفق أو تحسين أدائه وهنا نشير إلى تعيين مدير ديوان يساهم في إنجاح مسار الإصلاح الذي تعمل عليه الدولة اليوم وعليه نرجو من سيادتكم اتخاذ ما يلزم لإعادة دفع هذا الملف والسهر على تفعيل هذه الاتفاقية بما يضمن إصلاحا حقيقيا للديوان.

وبصفتي ممثلة الإقليم الثاني بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، أقدم إليكم بعض المطالب:

أولا، حي 20 مارس سيدي حسين فيه أحياء تفتقد إلى خدمة الأنترنت مثل تقاسيم عبير وتقاسيم بن قمرة والأحياء المجاورة لها.

ثانيا، عمادة بيرين حيث توجد بها تغطية ضعيفة جدا.

ثالثا، إعادة فتح مكتب بريد حي حشاد المحمدية والذي تم إغلاقه لأسباب ترتيبية،

رابعا، طلب إحداث مكتب بريد بمشروع "AFH" في إطار تقريب وتسهيل الخدمات في المحمدية.

خامسا، طلب إحداث مكتب بريد بقرية بدر بالأرض المخصصة لها وشكرا.

السيدة زكية المعروفي، نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيدة النائبة المحترمة، نمرر الكلمة الآن للسيد النائب المحترم السيد محسن بن سالم وله من التوقيت دقيقتان.

السيد محسن بن سالم

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

سيدي الوزير، نثمن عملكم ونتمنى لكم التوفيق والنجاح،

إذا تحدثنا بموضوعية نقول أن ولاية قبلي تشهد بصورة عامة شبكة تكاد تغطي كل الأماكن، إلا أننا نرغب في أكثر من ذلك، الجميع يعلم أن قبلي وخاصة الصحراء فيها هي مناطق سياحية بامتياز وعليه فإننا نسجل عدة مناطق ينعدم فيها الإرسال منها حويظات الرشاد ومحمية الجبيل وهي مناطق يتدفق عليها السواح الأجانب باستمرار. كما نسجل تغطية ضعيفة في رجيم معتوق والمطروحة وهي مناطق حدودية، الرجاء مزيد التركيز على هذه المناطق.

لدينا أيضا مشكل مكتب بريد العوينة في دوز الشمالية، التمويل موجود منذ 2016 ولم يقع إحداثه إلى هذه الساعة، مع العلم أن الأرض موجودة.

نقطة أخرى تتعلق بعاملات التنظيف وعددهم 670منظفة لا يتمتعن بتغطية اجتماعية وصحية ويشتغلن بآلية وكالة الدفوعات مع راتب شهري قدره 120 دينار رغم أن القانون يمنع المناولة واستغلال الفئات الهشة، كما نسجل غياب موزع آلي في مكتب بريد العوينة بدوز الشمالية، فالحجرة جاهزة منذ سنتين، مع الشكر، شكرا السيد الرئيس.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نمرر الكلمة للسيد النائب المحترم لسعد سمير، له من التوقيت أربع دقائق.

السيد لسعد سمير

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرحبا بكل الزملاء،

سيدي الوزير، أتقدم إلى سيادتكم بجزيل الشكر والتقدير على مختلف التدخلات والإجراءات التي قمتم باتخاذها لتحسين جودة الخدمات البريدية بولاية مدنين وبسائر الجهات، غير أن النقص الملحوظ في الموارد البشرية ووسائل العمل ما زال يؤثر على سرعة ونجاعة الخدمات المقدمة للمواطنين وفي هذا الإطار أتقدم إليك سيدي الوزير بمطلب شعبي لأهالي منطقة واد موسى من معتمدية سيدي مخلوف بإحداث مكتب بريد بالمنطقة لما لذلك من أهمية كبرى في تقريب الخدمات البريدية من المواطنين وتسهيل عمليات السحب والدفع ويمكن الأهالي من خلاص الفواتير والمعاملات اليومية ودعم التنمية المحلية وتحسين مستوى الخدمات الإدارية.

سيدي الوزير، نفيدكم بأنه تم رصد نقص في المطبوعات والمعدات اللازمة لتنفيذ الأعمال اليومية وبالشكل المطلوب مما قد يؤثر على سير العمل خلال الفترة الحالية وعليه نأمل منكم التكرم باتخاذ اللازم لتأمين الاحتياجات المطلوبة أو موافاتنا بخطة توفرها في أقرب وقت ممكن، بما يضمن استمرارية العمل دون تأخير ولا بد سيدي الوزير من إحداث آلة تنظيم الطوابير في مراكز البريد بمدنين وهي وسيلة حديثة تستخدم لتنظيم تدفق الحرفاء وتسهيل حصولهم على الخدمات في الوقت المناسب، يعمل الجهاز على منح كل حريف تذكرة تحمل رقما يحدد دوره، مما يساعد على تفادي الازدحام ويحافظ على الهدوء داخل المراكز حتى يتمكن الموظفون من تقديم خدماتهم بشكل أكثر دقة وفاعلية.

وفي الختام، أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد المدير الجهوي وكل الإطارات والأعوان بمدنين لما يبذلونه من جهد وحسن المعاملة مع المواطنين وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم على ما تقدمت به، أمرر الكلمة للسيدة النائبة المحترمة سيرين قزارة، لها دقيقتان.

السيدة سيرين قزارة

مرحبا بك السيد الوزير والوفد المرافق لكم،

لدي بعض الأسئلة: متى سيتم إصدار الأمر الحكومي المتعلق بتنقيح النظام الأساسي لأعوان المركز الوطني للإعلامية دعما وتشجيعا للكفاءات التي ما انفكت تبذل مجهودات كبيرة في خدمة المرفق العمومي والدولة، مع العلم أن الأمر مستوفي لكل الإجراءات الإدارية من موافقة وزارة التكنولوجيا ووزارة المالية ورئاسة الحكومة في انتظار إصدار الأمر منذ ثلاث سنوات؟

متى سيتم إلحاق المركز الوطني للإعلامية برئاسة الحكومة مثلما كان الأمر عند نشأته وذلك ضمن الشفافية والحياد وحماية الأمن الوطني للمعطيات والمعلومات والتسريع في إنجاز المشاريع الوطنية الخاصة برقمنة الإدارة وتطوير التطبيقات ذات العلاقة المباشرة بالحكومة والوظيفة العمومية؟ إلى متى سيتم تهميش أعوان المركز الوطني للإعلامية بالرغم من تفانيهم في خدمة الدولة التونسية في كل المحطات؟

بالنسبة إلى ولاية المنستير، النقص الفادح في العنصر البشري في قطاع البريد في المنستير بصفة ملحوظة تسبب في تواصل الاكتظاظ وإجهاد أعوان النوافذ.

مكتب بريد المنستير المحطة يقع في قلب مدينة المنستير، حالة البنية التحتية مهترئة وتنبعث الروائح الكريهة في كل أرجاء مكتب البريد فيختنق الأعوان والحرفاء، متى ستتم التهيئة المطلوبة؟ علما أن المصلحة "CNRPS" المالكة للمحل رفضت الترخيص للبريد للتهيئة بسبب اعتزام إجراءات الترميم لكامل العمارة منذ 2021، لم يطرأ أي جديد ونحن الآن في نهاية 2025، الرجاء التدخل لحلحلة هذا المشروع المعطل وتطبيق تعليمات المنشور برئاسة الحكومة.

ونفس الشيء بالنسبة إلى مكتب البريد بساحة الجمهورية، متى ستتم الإجراءات لأنها تقع وسط البلاد وموقعها استراتيجي، فإلى متى سيبقى مغلقا فكبار السن يضطرون للذهاب إلى الزاوية لصرف جراياتهم؟ الرجاء الإسراع في ذلك وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيدة النائبة المحترمة، الكلمة للسيد النائب المحترم مروان زيان، له أربع دقائق، فليتفضل.

السيد مروان زيان

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال،

مرحبا بالوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، سأتحدث في موضوع يمس كل تونسي، كل تونسي يتعرض لتحيل رقمي بامتياز، أنت نفسك السيد الوزير يمكن أن تتعرض لهذه العملية وكذلك السادة النواب والمواطنين الذين يشاهدوننا وجميع التونسيين. نتحدث عن ظاهرة يمكن أن نلاحظها جميعا، إذ إننا أحيانا لا نفهم ما الذي يحدث لهواتفنا، فهي تسخن في جيوبنا ونتساءل لمَ ينقذ شحن البطارية بسرعة ولا أجد رصيدا بالهاتف بعد تعبئته.

هذه العملية لها علاقة بـ "les opérateurs téléphoniques" وما يسمى رسائل "POP-UP"، هذه الرسائل تجعلك تضع يدك في جيبك لإخراج هاتفك فتختار عرضا دون قصد وهذا يسمى في المعاملات التجارية تحيلا، إذ يتم إجبار المواطن على شراء عرض وهو غير مقتنع به بحركة سريعة لا ينتبه لها فيتم اقتطاع الرصيد من الهاتف.

رسائل "POP-UP" هذه تجعل الهاتف يعمل بطريقة طبيعية وأكثر المتضررين هم كبار السن والذين لا يعرفون القراءة حتى بالفرنسية وكذلك الأطفال، إذ يمكن أن يقوموا بهذه العملية ويتم الاقتطاع من الرصيد مباشرة، فتقول لك: " incroyable l'option internet à 440 méga octet bonus de 2 dinars seulement" ودون أن تشعر تضع يدك في جيبك فيتم التفعيل مباشرة وهذا له علاقة بـ " les smartphones" ويمكن أن تضع يدك على زر "OK" دون أن تشعر.

إذن، الموضوع له علاقة بوزارتكم، كما له علاقة أيضا بالهيئة الوطنية للاتصالات وقد قامت الهيئة في 2019 و2022 بإجراء يتمثل في خدمة "plateforme SMS STOP" وارسال "STOP" على الرقم 85300 وهي مرتبطة بالرسائل غير المرغوب فيها والرسائل الاقتحامية التي أصبحت ظاهرة، فعندما تشتري شريحة جديدة تتلقى رسالة "spam" تعرف مكانك ويعلمك بفتح محل لبيع الحلويات أو محل بيع البيتزا قريبة من الوكالة التي اشتريت منها الشريحة وهنا نتساءل كيف علم بوجودي في تلك المنطقة؟ وكيف وصلتني الرسالة وهي شريحة جديدة أصلا؟ هنا نتحدث عن اختراق المعطيات الشخصية وهذه الظواهر أصبحت كثيرة وتقلق المواطنين وتسرق أموالهم وأموال جميع التونسيين.

نتحدث أيضا عن الاتصالات "spam" الذي أصبح يشكل إزعاجا كبيرا للمواطنين، معظم "les opérateurs téléphoniques" فيهم أجانب مكناهم من الأسطح لتركيب الشبكة ومكناهم من التراخيص لقطع الطرقات وتركيب "les fibres optiques" فلا يجوز القيام بطرق من شأنها المساس من جيب المواطن دون أن يشعر، يعني " ce sont des actions de spam et ce sont des actions de manipulation" أساليب تحيل على المواطنين.

الرجاء منكم السيد الوزير القيام بإجراءات جديدة في هذا الموضوع مع التوصيات والتنبيهات بحذف "les messages POP-UP" التي تجعل الهواتف تعمل بمفردها وبذلك يختار المواطن عروضا ليس مقتنعا بها وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكر لك السيد النائب المحترم وأمرر الكلمة للسيد النائب المحترم الناصر الشنوفي، دقيقتان، تفضل.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السادة الزملاء،

السيد الوزير، لدينا سبعة شغورات في سبع إدارات جهوية، تم إجراء مناظرة داخلية بالملفات لسد الشغورات على مستوى ست إدارات جهوية وقبول الترشحات ودراستها وإجراء المحادثات للتقييم وتم الإعلان عن قبول ستة مترشحين وعرضت الأسماء على مجلس الإدارة وصادق عليها، ولكن إلى الآن لم يعينوا في أماكنهم رغم تجاوز الفترة الطبيعية للتعيين. السيد الوزير، بما أن الأمور منظمة وفي كنف الشفافية، فلمَ لم نعين هؤلاء في أماكنهم لأهمية الشأن البريدي؟

السيد الوزير، في ولاية زغوان نعاني من نقص كبير في أعوان النوافذ، على ست نوافذ تجد نافذتين فقط والجميع يعلم هذا، عندما يفتح البريد أبوابه يهجم المواطنون نظرا إلى النقص في عدد النوافذ فتقع الحوادث، لهذا أحدثت الموزعات الآلية التي من شأنها أن تخفف الاكتظاظ.

في زغوان لدينا ثلاثة موزعات للأوراق المالية معطلة منذ سنة في بير مشارقة والناظور وصواف، نرجو منكم إصلاحها نظرا إلى أهميتها.

كذلك وفرنا السيارة البريدية في زغوان، تم حذفها رغم أنها حظيت باستحسان كبير خاصة لدى كبار السن فهم يعانون من التنقل لدفع فواتير الكهرباء والماء، يعني تخفف عليهم في إطار تقريب الخدمات من المواطن.

كذلك التغطية في شبكة الأنترنت ناقصة في عدة مناطق مثل منطقة الكاف الأزرق والفحص ومنطقة القصور وغيرها وخاصة المناطق الجبلية التي تنقصها الشبكة ولا يجد الأهالي كيف يعلنون عن الحرائق وحوادث السيارات...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد نائب، إن لم تكمل فكرتك يمكنك ذلك، فلنا متسع من الوقت.

أمرر الكلمة للسيد النائب المحترم مراد البرقاوي، له من التوقيت دقيقتان.

السيد مراد البرقاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، لن أتحدث اليوم عن الرقمنة والمواطنون في المناطق الداخلية والأرياف يشتكون من خدمات الاتصالات ومن مكاتب البريد التي نجدها مكتظة خاصة عند دفع الأجور أو الجرايات، إذ نجد مكاتب البريد دائما مكتظة ونجد عدة مشاكل خاصة نقص الأعوان.

سيدي الوزير، أصبح التدخل ضروريا مع المشغلين الثلاثة لتحسين أداء الشبكة وتعميم التغطية خاصة بالمناطق الداخلية والتجمعات الريفية، مع العلم أنه وقع تقييم وجرد لجميع نقاط التغطية على مستوى كامل معتمديات ولاية القيروان منذ حوالي سبعة أشهر وإلى اليوم لم يقع التدخل لتقوية شبكة الاتصالات.

انعدام التغطية بشبكة الاتصالات العمومية والخاصة في بعض المناطق وعلى سبيل الذكر لا الحصر منطقة الحسية من معتمدية عين جلولة بدون شبكة اتصالات.

ضعف الشبكة بكل من أحواز معتمدية منزل مهيري ونصر الله، رجاء سيدي تقوية شبكة اتصالات تونس بمنطقة المنارة من معتمدية نصر الله ولمَ لا تغطية المنطقة أيضا بمشغل "Ooredoo" أو "Orange".

السيد الوزير، الأنترنت ليست حكرا على المدن فالمدارس والتلاميذ والطلبة من حقهم استعمال الأنترنت في المنطقة الريفية.

بالنسبة إلى البريد، تعيين مدير جهوي للإدارة الجهوية للبريد، دعم الإدارة الجهوية بالعملة والتجهيزات والإطارات، رقمنة الإدارة لتفادي الطباعة الورقية للمحافظة على الموارد المالية، زيادة عون نافذة لكل من مكتب بريد منزل مهيري والعلا المركز وعين جلولة،

توسعة مكتب بريد سيدي علي بن سالم وزيادة عون نافذة، بناء مقر بريد بعمادة الهناشير من معتمدية العلا، أربع معتمديات فيها 13 ألف ساكن، المقر على وجه الكراء وصغير ونافذة فقط لا تفي بالغرض.

-إحداث مكتب بريد بعمادة الجواودة معتمدية الشبيكة وما هي أسباب تأخر إحداث البنك البريدي؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم، أمرر الكلمة الآن للسيد النائب المحترم حسان عامري، له أربع دقائق.

السيد حسان عامري

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

إن التحول الرقمي لم يعد خيارا، بل أصبح ضرورة وطنية ورهانا أساسيا لبناء مرفق عمومي ناجع، واقتصاد وطني تنافسي قادر على مواكبة التحولات العالمية.

نقطة أولى، نثمن المجهودات المبذولة في رقمنة المنظومة الصحية وتقريب الخدمات من المواطن خاصة في المناطق الداخلية في ولاية جندوبة لما لذلك من أثر مباشر على جودة الرعاية وحق المواطن في خدمات سريعة تجنبه مشقة التنقل إلى العاصمة والانتظار الطويل، ولكن السيد الوزير، إن الواقع في ولاية جندوبة ما يزال بعيدا كل البعد عن الشعارات الرسمية في مدرسة ذكية، في رقمنة الإدارة، في الحق الدستوري، في ضمان الحق، في النفاذ لشبكات الاتصال.

مناطق عديدة تعاني من غياب تام لشبكات الاتصال أو ضعف كبير في التغطية مثل الحمران، عين سلام، دار فاطمة، الإصلاح بعين دراهم، عين السنوسي، اللوايتية بطبرقة، وادي مليز وأرياف بوسالم خاصة عمادة الكدية.

مدارس لا تزال دون تغطية بالإنترنت مثل مدرسة التباينية وأولاد هلال تعمل بـ "wifi" ومدارس بحمام بورقيبة وسيدي رمضان وأرياف طبرقة وعديد الأرياف الأخرى داخل ولاية جندوبة، مما يجعل الحديث عن المدرسة الذكية بعيدا عنا وعن أريافنا المعزولة والمهمشة.

نتحدث عن تطور الخدمات وبرامج للوزارة والمواطن يقطع كيلومترات في هذه الأرياف لإجراء مكالمة هاتفية، زيارات بقيت لتدشين بعض المشاريع وجولات دون تغيير لواقع قاتم ومؤلم، فلم نناقش مهمة إلا واصطدمنا بمشاكل كبرى وعديدة تزيدنا الهم هما والألم ألما لواقع هذه المناطق والأرياف المهمشة داخل ولاية جندوبة.

وضعية مكتب البريد بعين دراهم، طوابير طويلة تحت الشمس والمطر والبرد ومكتب غير قادر على استيعاب المواطنين وقد طالبنا إثر زيارتك السيد الوزير بإجراء صيانة شاملة وليس إصلاحات ترقيعية بتوسعة القاعة، وفتح مكتب بريد بحي الازدهار لتخفيف الضغط، إضافة إلى مكتب متنقل لخدمة المناطق الريفية وموزع آلي للبريد بمكتب البريد بقرية التباينية.

السيد الوزير، بناية "Télécom" في عين دراهم بناية عصرية بطابقين والمواطن ما زال يتنقل لطبرقة أو لجندوبة لخلاص الفواتير ولا نعرف الأسباب. كذلك من أهم المطالب إحداث مكتب بريد بعمادة بن بشير جندوبة ومكتب بريد بعمادة الكدية بو سالم.

سيدي الوزير، بعض الملاحظات البرقية:

نؤكد على ضرورة تعزيز الأمن السيبرني داخل الجامعات والمؤسسات بما يضمن حماية المعطيات الشخصية من الهجمات الإلكترونية التي أصبحت أكثر خطورة وتواترا ودور الوزارة في حماية المعطيات الشخصية بصفة عامة.

كما ندعو إلى وضع استراتيجية وطنية لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي تقوم على الرقابة وتوفير محتوى آمن وتتيح فرص التعلم والاندماج الرقمي دون تهديد السلامة.

إن رقمنة الخدمات وتأمين الفضاء الرقمي وضمان بنية تحتية رقمية عادلة وشاملة لكل المواطنين هي مسؤولية الدولة وركيزة لتحقيق التنمية الشاملة وتحسين مناخ الاستثمار وجذب المشاريع ورفع جودة الأداء الإداري ونتمنى أن تنعكس سياسات الدولة وبرامج الوزارة على المناطق الريفية المهمشة داخل ولاية جندوبة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم، نمرر الكلمة للسيد النائب المحترم جلال القروي، له ثمان دقائق، تفضل.

السيد جلال القروي

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

أتوجه إليكم لا من باب المعارضة من أجل المعارضة ولا من باب النقد من أجل النقد، بل من منطلق الحرص الصادق على قطاع استراتيجي يعد العمود الفقري لتونس المستقبل. قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي الذي لا يمكن لأي دولة أن تنهض بدونه في القرن الحادي والعشرين.

سيدي الوزير، نحن نتحدث منذ سنوات عن التحول الرقمي، عن الإدارة الذكية، عن الدولة الرقمية، ولكن الواقع ما زال بعيدا عن الطموحات، بل هو بعيد حتى عن الحد الأدنى من الانتظارات، الرقمنة ما زالت بطيئة، المشاريع تتعطل، المنظومات غير متكاملة، المواطن يعاني والإدارة نفسها منهكة بسبب غياب رؤية واضحة وغياب الحوكمة والجرأة في الإصلاح وسأتوقف هنا عند مثال صارخ ومؤلم، المركز الوطني للإعلامية، هذا المركز الذي كان يوما من مفاخر الدولة التونسية والذي ساهم في بناء أهم المنظومات الوطنية الجبائية، الحالة المدنية، السجل الوطني، منظومات الوزارات، أصبح اليوم يعاني من التهميش، من ضعف الإمكانيات ومن فقدان الاعتبار في وقت تستثمر فيه دول أخرى بشكل كبير في مراكزها السيادية لحماية معطياتها الرقمية.

سيدي الوزير، اسمحوا لي أن أطرح على سيادتكم أسئلة واضحة وصريحة لكنها نابعة من الغيرة على الدولة لا من أي مزايدة.

أولا، متى سيصدر الأمر الحكومي المتعلق بتنقيح النظام الأساسي لأعوان المركز الوطني للإعلامية؟ علما أن هذا الأمر استوفى كل الإجراءات الإدارية وحاز موافقة وزارتكم ووزارة المالية ورئاسة الحكومة ومع ذلك، لا يزال معلقا منذ أكثر من ثلاث سنوات. هل يعقل أن تبقى كفاءات وطنية عليا تعمل ليلا نهارا في خدمة الدولة، رهينة الانتظار والإحباط؟

ثانيا، متى سيتم إلحاق المركز الوطني للإعلامية برئاسة الحكومة كما كان عند إحداثه وذلك ضمانا للحياد والنجاعة والأمن الوطني للمعطيات وتسريعا في إنجاز المشاريع الكبرى لرقمنة الإدارة، بدل تركه رهينة التجاذبات والتداخل الهيكلي وغياب القرار السيادي الواضح؟

سيدي الوزير، إلى متى يتواصل تهميش أعوان المركز الوطني للإعلامية رغم تفانيهم في خدمة الدولة التونسية في كل المحطات الحساسة؟ إلى متى ينظر إليهم كعبء إداري في حين أنهم درع سيادي رقمي للدولة؟

أما بخصوص الوزارة بصفة عامة فلي بعض الملاحظات التي أضعها بين أيديكم بكل مسؤولية:

أولا، غياب رؤية رقمية وطنية واضحة المعالم، لا نرى اليوم استراتيجية مفصلة بمؤشرات إنجاز بآجال مضبوطة وبمتابعة دورية أمام البرلمان والشعب.

ثانيا، تشتت المشاريع الرقمية وتضارب المرجعيات، كل وزارة تعمل وحدها بمنظومتها دون تكامل حقيقي مما يؤدي إلى هدر المال العام وضعف الأداء.

ثالثا، غياب الحوكمة في الصفقات الرقمية الكبرى، نخشى أن تتحول الرقمنة إلى مجرد سوق صفقات، بدل أن تكون مشروع دولة سيادي.

رابعا، هجرة الكفاءات الرقمية، الشباب المختص في الإعلامية يغادر البلاد لأن المناخ غير مشجع والأجور ضعيفة والفرص محدودة، في حين أن الدولة في أمس الحاجة إليهم.

لا يكفي أن نصف المشاكل، بل يجب أن نقترح الحلول وهنا أقدم بعض الأفكار العملية: الإسراع الفوري في إصدار الأمر المتعلق بالنظام الأساسي لأعوان المركز الوطني للإعلامية مع مراجعة حقيقية لمنظومات التحفيزات المادية والمعنوية، إعادة إلحاق المركز الوطني للإعلامية برئاسة الحكومة باعتباره مؤسسة سيادية رقمية لا تقل أهمية عن المؤسسات الأمنية والمالية، وضع استراتيجية وطنية واضحة للتحول الرقمي تمتد على عشر سنوات مع عرض تقرير سنوي على البرلمان حول نسبة التقدم، توحيد المنصات الرقمية الحكومية وإنهاء سياسة التجزئة والتكرار، بعث مجلس أعلى للسيادة الرقمية يضم خبراء مستقلين ويشرف على حماية المعطيات الوطنية والمنظومات الحساسة، مراجعة سياسة الأجور والتحفيز في قطاع الإعلامية العمومية للحد من نزيف هجرة الكفاءات.

سيدي الوزير، الرقمنة ليست ترفا، بل هي مسألة سيادية وطنية، من لا يملك بياناته لا يملك قراره ومن لا يحمي منظوماته الرقمية لا يحمي أمنه القومي.

نحن لا نريد وعودا جديدة، بل قرارات شجاعة، لا نريد شعارات، بل نريد آجالا واضحة والتزامات مضبوطة، نريد دولة رقمية حقيقية في خدمة المواطن وفي خدمة التنمية، وفي خدمة استقلال القرار الوطني.

وفي الختام، نحن مستعدون لدعم كل إصلاح جريء في هذا القطاع لكننا سنبقى أيضا صوتا رقبيا يقظا يدافع عن المصلحة الوطنية وعن كرامة الكفاءات التونسية، شكرا لكم سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم على هذا التدخل الهادئ جدا، أمرر الكلمة للنائب المحترم السيد فتحي الأعماري، له دقيقتان.

السيد فتحي الأعماري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق،

السيد الوزير، إثر اللقاء معكم إثر انعقاد اللجان المشتركة، قلتم أن التحول الرقمي لم يعد خيارا، بل أصبح ركيزة أساسية لبناء مرفق عمومي واقتصاد وطني قوي وعادل. منذ أكثر من خمس سنوات ونحن نتحدث على الرقمنة وللأسف إلى اليوم عدة مؤسسات لم ترتق لهذا التحول، اليوم العالم تحول إلى استعمال واستغلال الذكاء الاصطناعي، يجب التسريع في هذا التحول فقد أصبح ضرورة وليس خيارا.

سيدي الوزير، ماذا وضعتم لحماية المرافق العمومية وسلامة دولتنا من الهجمات الإلكترونية؟

على المستوى المحلي انعدام التغطية ببعض المناطق من جهة بن قردان، أحيانا مناطق تبعد حوالي 7 كم على مقر المعتمدية ولا تشملها التغطية.

تعزيز مكتب البريد المركزي بالمعتمدية بالموارد البشرية والمعدات، مثلا السيد الوزير "clavier, souris" ليسوا "professionnel" عندما يضغط العون على صفر يؤشر له صفران، فلا بد من معدات "professionnel".

كذلك "les colis"، السيارة من بن قردان تخضع للتفتيش من قبل الديوانة وتوقفها في الطريق وهذا غير معقول، فهذه دولة، هذه مؤسسات دولة، أعلم أن هناك ديوانة في البريد، هذا يمس من سمعة البريد.

الخلاص الإلكتروني، هناك مشكل لدى الحرفاء خاصة إذا كانت العملية لم تتم عند المستفيد، يعني تكون "rejeté" من المستفيد ولا يعلم بها، هذه أيضا إشكالية.

السيد الوزير، بريد الشهبانية يبعد على مقر المعتمدية حوالي 40 كم يعمل بخط عادي، يعني المواطن أحيانا يبقى ينتظر ساعتين ولا تنجز العملية، مع العلم أن "le fibre" يمر من أمامه وهذا يبعد 40 كم على مقر المعتمدية، فلمَ لا نعززه بموزع آلي.

التسريع في تجهيز البريد بمنطقة جميلة،

إحداث بريد بمنطقة العملية والمعمرات، خاصة أنه توجد به كثافة سكانية والأرض موجودة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم على ما تقدمت به، وأمرر الكلمة للسيدة النائبة المحترمة ريم بن الحاج محمد، لها ست دقائق، تفضلي.

السيدة ريم بن الحاج محمد

شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم،

على الله العزم ونحن بإذنه عازمون،

السيدة الرئيسة،

زملائي السادة النواب،

أرحب بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق لحضرتكم،

يعد قطاع التكنولوجيا والاتصال اليوم محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ورافعة حقيقية للتحديث الإداري وتحسين

جودة الخدمات العمومية، لمَ لا نسرع في معرف وحيد لكل مواطن في جميع الإدارات والوزارات، تسهل وتحسن الخدمات في جميع المجالات؟

التحول الرقمي يجعل الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتأمين شبكات الاتصال وتطوير المهارات الرقمية للمواطنين والمؤسسات ضرورة وطنية وليست خيارا.

إن تطوير المنصات الرقمية في مجالات الصحة، التربية، الجباية والنقل وتعميم خدمات الحوكمة الإلكترونية يمكن من تقليص البيروقراطية، والحد من الفساد، وتحسين شفافية المعاملات، كما أن دعم الابتكار وريادة الأعمال في مجالات الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية يتيح لتونس خلق فرص تشغيل جديدة ذات قيمة مضافة عالية، خصوصا لفائدة الشباب التونسي المناضل أصحاب الشهائد العليا وفي كل منطقة هناك العديد منهم ينتظرون فرص تشغيل كشباب حلق الواد الذين طالت بطالتهم وما زالوا يطالبون بحقهم، يطالبون بمورد رزق قار وإدراجهم في الحياة المهنية وجميع الوزارات معنية بالتشغيل من أجل تونس ومن أجل أبنائها.

سيدي الوزير، في ظل التهديدات الإلكترونية المتزايدة يجب تعزيز أمن الفضاء الرقمي وتحديث التشريعات وتطوير قدرات الهياكل المختصة لحماية سيادة الدولة ومعطيات المواطنين.

وعن البريد التونسي أقول أنه من أهم المرافق العمومية وأكثرها قربا من المواطن، لكونه يوفر خدمات مالية ورقمية وبريدية تمتد إلى مختلف المعتمديات والجهات وحتى المناطق الريفية والبعيدة، لذلك يعتبر ركيزة أساسية في الإدماج المالي بفضل انتشار مكاتبه وخدماته المتنوعة مثل الحسابات البريدية، البطاقات البنية التكنولوجية وخدمات الادخار ومع ذلك يبقى البريد يعاني من العديد من الإشكاليات: طول الانتظار، طول الصف خاصة عند صرف الجرايات والرواتب، بطء كبير في معالجة عمليات التحويلات وسحب حوالات، أعطاب متكررة في المنظومة الإعلامية تؤدي إلى توقف العمل لساعات، نقص في عديد الشبابيك في بعض المكاتب والبعض آخر نقص في الموظفين مقارنة بحجم الطلب، أحيانا نجد نافذتين فقط من ست نوافذ تعملان، تجهيزات قديمة في عديد المكاتب حواسيب، آلات وزن، أجهزة، بطاقات دفع، ضعف تغطية الشبكة بمناطق كثيرة مما يشل الخدمات ومشكلة الشبكة الضعيفة، بطء التحول الرقمي رغم وجود منصات لكنها غير مستقرة أو محدودة، تأخير في توزيع الطرود البريدية داخليا وخارجيا، فقدان بعض الطرود أو تأخير تسليمها لأيام وأسابيع، نقص في الإطارات وفي تكوين الأعوان على الخدمات الرقمية، ضغط كبير على الأعوان ينعكس على جودة التعامل مع الحرفاء، مشاكل الحوكمة والتداخل في الصلوحيات داخل المؤسسات، تراكم الصعوبات المالية نتيجة تقلص موارد البريد مقابل توسع الخدمات، العديد من مكاتب البريد جاهزة وتنتظر انتدابات الموارد البشرية، المجلس المحلي الكرم ينتظر موعد تدشين بريد عين زغوان، حلم أهالي الجهة وكان مطلب من نائبتي العمادة.

هناك مشروع المركب البريدي الجديد في مركز الفرز البريدي تونس قرطاج بالشرقية لتطوير البنية التحتية البريدية وتحسين فرز البريد لتسهيل الخدمات البريدية، إعادة تهيئة المكاتب البريدية بولاية تونس، ثم إعادة فتح عدد منها بعد تجديدها وما زالت هناك مشاكل.

مكتب بريد بحجم حلق الوادي يعاني من نقص الموارد البشرية وبحاجة إلى انتدابات فورية رغم الجهود المبذولة لتسهيل خدمات المواطنين ويبقى هذا النقص ملحوظا ومعرقلا، لمَ لم يتم تقسيم أعوان بريد صلامبو ووضع البعض منهم في حلق الوادي عندما أغلق البريد للصيانة نظرا إلى كبر البريد ومكانه وكثرة الاكتظاظ من الحرفاء القارين والعرضيين؟

العملة الوقتيون، لمَ لا يتم إدراجهم بصفة دائمة نظرا إلى نقص الأعوان مع العلم أن العديد منهم لم يتمتعوا بمنحة الصيف.

مكتب بريد تونس البلفيدار، بعد تجديد الشبكة الكهربائية وقاعة الانتظار والواجهة وتجهيز هذه المكاتب بموزعات آلية للأوراق المالية ما زال هناك نقص في الموارد البشرية.

عدة مشاكل تتطلب التدخل العاجل من خلال تحديث المنظومة، دعم الموارد البشرية، تسريع الرقمنة، وتحسين الحوكمة لضمان ديمومة هذه المؤسسة العمومية الحيوية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيدة النائبة المحترمة، الكلمة للسيد النائب المحترم علاء الغزواني ثم السيدة النائبة المحترمة سعيدة شقير.

الكلمة للسيد علاء الغزواني، له أربع دقائق.

السيد علاء الغزواني

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

أريد أن أبدأ بأكثر جملة أتعبتنا: "سيدي المواطن الريزو طايح، ارجع غدوة". أكثر جملة حفظناها من الإدارة التونسية، هذه الجملة أصبحت في تونس شعارا يوميا يلخص الفجوة الرقمية، وتجعل المواطن يعاني وتتعرقل مصالحه، ويطلب منه الرجوع غدا وبعد غد. المواطن خاصة في الداخل ما زال يعاني من الشبكة المعطلة ومن الموزع الآلي المعطل في البريد، واليوم سيدي الوزير، ما زال المواطن في جندوبة يقف بالساعات في صفوف البريد. طوابير لا تنتهي، أبواب تتعطل وخدمات تتأخر والمواطن يقف منذ الفجر ليأخذ رقما وينتظر نصف يوم ليقوم بخدمة كان من الممكن أن تنتهي في دقائق.

مشهد يومي مؤلم، كبار في السن يقفون ثم يعودون إلى منازلهم دون قضاء حاجتهم فقط لأن "système" ضعيف وواقع البريد مثقل فوق طاقته، ويبقى السؤال إلى متى يدفع المواطن ثمن سوء التنظيم وضعف الرقمنة؟

كنت قد وجهت لك سيدي الوزير سؤالا كتابيا بخصوص الاكتظاظ المسجل بمركز بريد فرنانة، إضافة إلى أن الموزع الآلي لا يعمل مما زاد من معاناة المواطن وخاصة كبار السن واقترحت إحداث مركز بريد ثان بمنطقة الفجوج لتقريب الخدمة وتخفيف الضغط على المركز الحالي، هذا الإحداث ضرورة قصوى خاصة أن أرياف فرنانة كلها تقصد هذا المركز.

مركز بريد بن بشير مغلق منذ سنة 2023 بسبب أن البناية آيلة للسقوط مع العلم أن العقار تابع لأملاك المجلس الجهوي، فلماذا لا يتم إصلاحه؟ ولماذا نخسر مرفقا عموميا مهما في منطقة تضم منطقتين صناعيتين؟

أيضا، جندوبة تفتقر كولاية إلى مركز بريد جهوي، يعاني المواطن في المناطق الجبلية بعين دراهم وفرنانة من انقطاع متكرر للشبكة مما يعطل حياته اليومية ويحرمه من أبسط خدمات الاتصال وكأنه معزول عن العالم، في كل مرة تختفي فيها التغطية.

السيد الوزير، نجد أن بعض المناطق الحدودية تستعمل شبكة بلد شقيق ونذكر منها مناطق مثل حليمة والغرة من غار الدماء.

مراكز البريد في جندوبة المدينة مثل الحوايلية وبوسالم وطبرقة تشهد اكتظاظا كبيرا في أوقات الذروة حيث تبقى في الصف تسع ساعات من أجل حوالة بريدية، نتمنى توسعة هذه المراكز ودعمها أكثر بالموارد البشرية؟

بالنسبة إلى الموارد البشرية، لدينا إشكال في نقص الأعوان بمكاتب البريد، وبعد نقلة أعوان الحضائر إلى مؤسسات أخرى تفاقمت معاناة المواطنين بمكتب بريد فرنانة وبريد جندوبة، ورغم مراسلات رؤساء مكاتب البريد والمدير الجهوي لإرجاع الأعوان الذين تم نقلتهم والذين كانوا يسدون الشغورات الحاصلة في المكاتب، وخلال زيارتك سيدي الوزير إلى ولاية جندوبة كنت قد وعدت بأنه بعد المباشرة سيتم إلحاقهم وإرجاعهم للبريد.

خدمات البريد اليوم يجب أن تقترب للأرياف، فالمواطن لا يصل إلى مركز البريد في جندوبة إلا بعد قطع مسافات طويلة واضاعة يومه في التنقل، لذلك نريد تقريب الخدمات مثل الزوبيا، صدفورة، عمادة الدير، السواني، ولهذا نطلب مركز بريد متنقل لهذه المناطق في أرياف جندوبة، لكي نقرب الخدمة من المواطنين في الأرياف وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك سيدي النائب المحترم على ما تقدمت به، أمرر الكلمة للسيدة النائبة المحترمة سعيدة شقير، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة سعيدة شقير

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير تكنولوجيا الاتصال وكامل الإطار المرافق له،

نرحب بالسادة النواب زملائي الأفاضل،

أيها السادة الكرام، في مثل هذا اليوم من سنة 1978 قاد البطل التونسي ابن معتمدية سيدي مخلوف من الجنوب التونسي ميلود بن ناجح غومة الهجوم بالطيران الشراعي فوق أحد تلال البقاع اللبناني حيث ساهمت هذه العملية النوعية في انتفاضة 1987 قتل خلالها العديد من الصهاينة وعلى إثرها استشهد الشهيد ورفاقه لهم الرحمة جميعا، عاشت المقاومة، عاشت فلسطين على درب التحرير من الماء إلى الماء.

سيدي الوزير، سمعنا اليوم خبرا أعجبني كثيرا وأريد سرده حتى أدخل الفرحة على كل التونسيين مفاده أن البريد التونسي على أهبة الاستعداد لمنح قروض فهل هذا صحيح؟ هل هناك إجراءات أم لا؟ إن شاء الله وعلى كل فنحن نطالب به وما زلنا متمسكين بهذا المطلب بأن يقدم البريد التونسي قروضا صغرى للعائلات وللفئات الاجتماعية المهمشة.

ونطلب منكم أيضا التسريع في الدفع الإلكتروني حيث نلاحظ أنه يسير بصفة بطيئة للغاية وأصبحت البنوك في تونس تسخر أكثر من موزع آلي في حين أننا نسير نحو طريقة الدفع الإلكتروني وهو ما من شأنه أن يحد من التهرب الضريبي ويحد أيضا من الاقتصاد الموازي فالرجاء أيضا سيدي الوزير تنظيم التجارة الإلكترونية فهي تستقطب العديد من الشباب المتخرج ولم يجد عملا ووجد أنها الوسيلة الوحيدة للعمل كي تدر عليه بعض المال وهذه التجارة الإلكترونية هي تجارة عالمية تنمي الاقتصاد التونسي ويمكن أن تطور في الصناعة التونسية بما فيها قطاع النسيج.

سيدي الوزير، المضمون في تونس مدعم من الدولة ويتكلف عليها 1700 مليم ونعرف أن المواطن لا يدفع هذا المبلغ فالرجاء ونحن نقول ونعيد وسمعنا العديد من المرات أن استخراج المضمون يتم عبر ولوج أوتوماتيكي ومباشر من الوزارات لمعرفة المعطيات الشخصية للمواطنين ونتساءل لماذا يصطف الناس في البلديات إلى يومنا هذا لاستخراج المضمون؟ ويوجد في كل بلدية شخصان مكلفان بالسهر على هذه المضامين لذا أعتقد أنه يجب أن تلغي هذه الوظيفة وتستغل هذه الموارد البشرية في مسائل أخرى لأن المضمون لم يعد حاجة ملحة إنما هو الي وتجد كل المعطيات الشخصية للمواطنين في أي وزارة.

سيدي الوزير، نعلمك بأن مركز البريد بالمنزه 8 مغلق منذ مدة فالرجاء إعادة فتحه وكذلك تشكو العديد من المراكز نقصا في الأعوان نتمنى أيضا أن يتوفر على كامل الجمهورية وليس في أريانة فقط وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيدة النائبة المحترمة، نمرر الآن الكلمة للسيد النائب المحترم بلقاسم نفيس، له من التوقيت أربع دقائق. فليتفضل

السيد بلقاسم نفيس

شكر سيدتي الرئيسة،

نرحب بالسيد الوزير وكل الوفد المرافق،

نثمن مجهوداتكم ونتمنى لكم النجاح ونعرف أن هذه الوزارة عليها الكثير من العبء ولها الكثير من المشاغل على المستوى الوطني لكن سأتكلم عن ولاية تطاوين، هذه الولاية ولن أقول منسية لكن ينقصها الكثير والكثير من دعمكم وسأذكر البعض من هذه النقائص.

أولا، نقص كبير وكبير جدا في الموارد البشرية في عديد المكاتب فالرجاء النظر لهذه الوضعية.

ثانيا، سيدي الوزير، تعميم الموزعات الآلية وهذه المرة الثانية أو الثالثة التي نطلب فيها هذا فهي تشهد نقصا كبيرا.

تدعيم سيارات البريد المتجول، أنت تعرف أن الولاية لها عمادات بعيدة عن المركز ويكون البريد بالسيارات المتجولة، ولكن هناك نقصا كبيرا في هذه السيارات كذلك نقص في بطاقات "smart".

سيدي الوزير، المرجو النظر في آلية أعوان التنظيم في مكاتب البريد وترسيم الأعوان العاملين على وكالة المدفوعات.

كذلك تطوير قانون الصفقات والتقليص في الآجال وإرساء وحدة خاصة بالرقمنة بالجهات لتسهيل الرد على الحرفاء وكذلك أمام ما يقوم به أعوان البريد، النظر في تحسين القدرة الشرائية لهم وأنت تعرف سيدي الوزير أظن أن هناك تقريبا 10,000 عامل على المستوى الوطني وتقلص هذا العدد إلى 8000 عامل ولذا سيكون ضغط العمل أكثر من السنوات الماضية فالرجاء تحسين أوضاعهم وحين نقارنهم في حقيقة الأمر بالبنوك وبوكالات أخرى نجد أجورهم لا تقارن فالرجاء إيلاء لفتة إلى هؤلاء الأعوان ولهم كل التحية وكل التقدير على المستوى الوطني.

كذلك في خصوص موزعي الأنترنت حين يذهب المواطن لخلاص الفاتورة ويبقى ستة أيام وعشرة أيام بعد أن دفع ما عليه وتنقضي عنه المدة دون أن يأتي السيد المقاول أو السيد المكلف ويتصل به قرابة 50 مرة ويأتي حين يشرف الشهر على الانقضاء مما يقلص من ثقة المواطن بهذه الإدارة يعني حين يسدد المواطن ما عليه يجب أن يتصل به المقاول في غضون 24 ساعة ويتم تركيز خط الأنترنت وهذا يرجع بالنظر إلى وزارتكم الموقرة.

وفي الختام سيدي لكم كل الشكر والتوفيق وأرجو ألا نكرر ما ذكرناه الآن في العام القادم إن شاء الله وتكون أنت سيادتك وزيرا قابعا هناك، ولكن لا نريد إعادة نفس الكلام الذي قلناه اليوم عن ولاية تطاوين وشكرا سيدي الوزير وبارك الله فيك.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم وأمرر الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم علية البجاوي، له أربع دقائق من التوقيت، فليتفضل.

السيد علية البجاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير،

مرحبا بالطاقم المرافق لكم،

سيدي الوزير، سأعرض على سيادتكم وضعية الخدمات البريدية والاتصالية في معتمديتي ماطر وغزالة فالوضعية صعبة يوميا وتستحق تدخلا عاجلا ونود أن تأخذوها بعين الاعتبار، مكتب البريد بماطر أولا، فماطر اليوم مدينة كبيرة وبكثافة سكانية عالية لكن مكتب البريد يشهد اكتظاظا غير مقبول إذ يقف المواطنون لساعات في الشمس وتحت المطر وفي الطريق العام وهذا يسيء لصورة الإدارة ويعطل مصالح الناس لذا نطلب تدعيم الإطارات وتوفير تجهيزات إضافية مع توسعة الفضاء أو فتح مكتب آخر لتخفيف الضغط مع العلم أن هناك مكتبا ثانيا لكنه صغير في وأغلب الأوقات ليس فيه المال.

ثانيا، يعاني مكتب البريد بغزالة من نفس الوضع إذ يوجد نقص كبير في الأعوان واكتظاظ يومي يستلزم تدعيما بشريا وتجهيزات رقمية حتى يتحسن نسق العمل وتتوفر خدمة محترمة للناس.

ثالثا، الموزع الآلي بمكتب بريد غزالة معطل منذ عامين ولم يتم إصلاحه مما عطل مصالح المواطنين خاصة كبار السن والناس الذين يقبضون رواتبهم من البريد ونطلب إصلاحه بصفة عاجلة أو تعويضه بموزع جديد.

رابعا، وضعية الأنترنت في ماطر وغزالة السيد الوزير في أغلب الأحياء إما أن تكون منعدمة وإن وجدت فهي ضعيفة جدا لذا نطلب برنامجا عاجلا لتقوية شبكة الخدمات البريدية والاتصالية ولا يجب أن تبقى عبئا على المواطنين ونطلب من سيادتكم إجراءات فورية لتحسين الخدمة ورفع المعاناة على الأهالي وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم، أمرر الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الجمعي الزويدي، له من التوقيت ست دقائق فليتفضل.

السيد الجمعي الزويدي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدتي الرئيسة،

يقول جرير: "شتمتما قائلا بالحق مهتديا عند الخليفة والأقوال تنتظر تشتمان سفها خيركم نسبا وفيكم وإلهي الزور والخطل".

باسم الشعب الذي أراد وأقسم ألا رجوع إلى الوراء، باسم الشهداء الذين سقوا هذه الأرض بالدماء وأعلنوا سيادة هذا الوطن، باسم الصادقين الذين أعلنوا حربهم لاسترداد سيادة وكرامة هذا الشعب لبناء مشروع الدولة الاجتماعية العادلة، إن نهج الشعب باتباع القيادة التي أعلنت الحرب على التفاوت وتعديل الاستثمار العمومي بما يتناسب ودور الدولة واحتياجات الأقاليم والجهات فلا عدالة اجتماعية دون عدالة مجالية كشرط أساسي وشوط أكيد لتحقيق الاستقرار والتنمية والتي بدورها تعزز ثقة المواطن في الدولة.

سيدي الوزير، العدالة الرقمية، ضمان توفر الأنترنت عالي الجودة، الإدارة الإلكترونية، التحول الرقمي، مراكز الابتكار في كل جهة وإحداث مؤسسات متطورة في الجهات الداخلية بنفس جودة المؤسسات المركزية الذي ينبني عليه أساس توحيد توجيه الاستثمار العمومي بصفة عادلة وفق حاجيات كل جهة وليس وفق وزنها الاقتصادي.

ويمكن تلخيص أثر تدخل الوزارة في النقاط التالية: تحسين جاذبية المناطق الداخلية للاستثمار الخاص، تمكين المؤسسات من العمل بكفاءة عبر الخدمات الرقمية، دعم التشغيل وخاصة في صفوف الشباب المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، خلق موارد مالية جديدة عبر الأنشطة الرقمية والخدمات الرقمية المحلية، تعزيز اللامركزية وربط الجهات بالإدارة المركزية بطريقة مباشرة وفعالة.

البنية الرقمية كشرط أساسي لجلب الاستثمار، إن تحسين البنية الرقمية في الجهات الداخلية هو شرط ضروري لجلب الاستثمار الخاص حيث لا يمكن للمؤسسات الخاصة الفلاحية أو الخدماتية العمل بكفاءة دون اتصال موثوق وسريع بالأنترنت، منصات رقمية للمعاملات الإدارية، شفافية وتحكم في البيانات، حلول الدفع الالكتروني والمعاملات الرقمية، فإن كل مشروع رقمي عمومي تنجزه الوزارة في المناطق الداخلية يصبح عاملا مباشرا لتحسين مناخ الاستثمار.

رقمنة الإجراءات لتسهيل بعث الشركات، تسجيل الشركة عبر المسار المؤسساتي الالكتروني، استخراج المعرف الجبائي والسجل التجاري "Online"، تقليص الآجال الإدارية، تسهيل وسائل الخلاص المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتعاملة مع حرفاء أجانب، اتفاقيات مع البنوك لتسهيل سحب التحويلات، تحسين الإجراءات، تمكين الشركة من سحب جزء من العملة الصعبة دون تعقيدات، تقليص مدة التثبت، اعتماد نظم تبادل الكتروني للفواتير.

سيدي الوزير، على مستوى جهوي إحداث مركز بريد ثان بالمظيلة في حقل عمالي وهو مقترح والأرض موجودة، إحداث مركز بريد بمنطقة القوسة معتمدية السند كذلك الأرض موجودة والمواطنون متطوعون ومستعدون حتى أن يقوموا بالبناء، توسيع مكتب بريد سيدي عيش، إحداث مكتب بريد بالقرية سيدي عيش كذلك، تركيز أعمدة الاتصال في العقلة العباسية بسيدي عيش، إحداث مركز بريد أولاد يحيى، مشروع معطل منذ 2019 هذا في الرديف 950 ألف دينار مرصودة ووقع تجاوز المشكلة العقارية ولم تنطلق الأشغال بعد، ريشة النعام وواد السهيلي والسقدود يريدون إحداث البريد المتنقل على الأقل في معتمدية المتلوي، ضعف فادح في شبكة اتصالات تونس الهاتف

الجوال بالهلولة معتمدية زانوش ومع ضرورة إحداث مكتب بريد في هذه المنطقة ثم موزع آلي في مكتب البريد أولاد بو عمران القطار وشكرا وعاشت تونس.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم على ما تقدمت به، أمرر الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أحمد قتات، له من التوقيت أربع دقائق، تفضل.

السيد أحمد قتات

شكرا السيدة رئيسة،

مرحبا بك سيدي الوزير والوفد المرافق لك،

سيدي الوزير، من غير المعقول حقيقة وبكل صراحة أن تكون منطقة الحلفاوي بمدنين الجنوبية في 2025 إلى حد الآن غائبة تماما من التغطية بالهاتف الجوال وهي في عزلة تامة وكأنها غير تابعة للخريطة ولا أقصد الأنترنت، بل الهاتف الجوال وحتى إن أرادوا الاتصال بالإسعاف أو أي مرفق عمومي يتعذر عليهم ذلك وعاينت هذا شخصيا واستغربت إثر وقوع حادث في الجوار وأحدثك عن المنطقة الرابطة ما بين ولاية مدنين وجربة وهذا الغريب في الأمر وهي ذات صبغة فلاحية ممتازة وفيها ديناميكية فلاحية في موسم جني الزيتون ومن الضروري الإسراع في إيجاد الحل لأن الناس في معاناة حقيقية وبحاجة الى حل جذري.

والنقطة الثانية سيدي الوزير، حول مكتب البريد بمدنين الجنوبية، طريق بن قردان طريق اللبة ووجهت إليكم سؤالا كتابيا في شأنه ومصادق عليه من قبل الوزارة في 4 أفريل 2023 من السيد الوزير السابق نزار بن ناجي وهذا هو سؤالي ولم يتم الرد عليه رغم أن الميزانية مرصودة وننتظر النص الاستشاري ولنا قرابة الأربع مراكز بني خداش - جرجيس - جربة - المحبوبين وتأهيل وتوسيع مكتب البريد ببوغرارة كلهم ينتظرون نصوصا استشارية ولا نعرف المشكلة في هذا النص الاستشاري ولا توجد أي مشكلة، كما أن الميزانيات مرصودة ولا نطالب بمشاريع جديدة وخاصة مركز حي النسيم، لا نطالب بمشروع جديد وهو مدرج منذ أكثر من عشر سنوات وصادقت عليه الوزارة وميزانيته موجودة مع العلم أنه يوجد في هذه المنطقة أكثر من 25,000 متساكن ونسبة تقدر بـ 50% يعيشون في الخارج ويرسلون الأموال لذويهم وفيها كثافة سكانية كبيرة وهي لا تبعد أكثر من 5 دقائق عن وسط البلاد.

سيدي الوزير، النقطة الثالثة لم لا يتم النظر في إحداث قطب للبناءات خاص بالإقليم الخامس لأنه حسب ما عاينا مشاكل المكاتب والمشاريع فإن الإشكالية تكمن في قطب البناء والنظام الجديد يدعو الى الابتعاد عن المركزية في كل إقليم فلماذا بقينا مرتبطين بالمركزية؟ فالرجاء النظر في إحداث قطب بناءات بالإقليم الخامس يكون مقره في مدنين أو في قابس المهم أن يكون قريبا لهذه الولايات وشكرا سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم على ما تقدمت به أمرر الكلمة الآن للسيد النائب المحترم شاكر بن بلقاسم له من التوقيت أربع دقائق تفضل.

السيد شاكر بن بلقاسم

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، سنبدأ من البيان الذي تلته السيدة رئيسة الحكومة يوم الجلسة العامة المخصصة للميزان الاقتصادي حيث قالت تونس الرقمنة 2026 لكنها لا تعلم أن أغلب العمادات اليوم ليس لها ربط بشبكة الأنترنت وإذا نتحدث اليوم عن رقمنة عادلة فيجب أن نربط هذه العمادات بشبكة الأنترنت قبل كل شيء حتى نهيئ البنية الأولى ونتمكن من الحديث عن رقمنة عادلة.

حين أرجع إلى الموقع الرسمي للوزارة في 2018 نجد "3 familles parmi 5 connectées en haut débit" وماذا سنفعل باللذين ليس لهم ربط بشبكة الأنترنت هل سنتركهم هكذا؟

سيدي الوزير، هناك طلبة لا يعودون إلى منازلهم في العطلة لانعدام الربط بالشبكة في عماداتهم وفي أحيائهم وقد استمعت منذ قليل الى زملائي من المجلسين وعددوا الكثير من النقائص، ألا ينقل منظوريك في الجهات كل هذه المشاكل؟ فهل أصبح النائب اليوم هو من يطرح المشاكل، بل هو من يأتي بالحلول، وجدنا أنفسنا وكأننا نحضر في جلسات عامة وأمامنا السيد الوزير وإطارات الوزارة وكأننا مكتب ضبط آتي بالمطالب التي نحتاجها من العمادات أو من المعتمدية أو من الولاية وأطرحها عليك ثم أعود أدراجي وهذا ما رأيناه يعني أن دور النائب أفرغ من محتواه اليوم وحين نتحدث عن مكاتب بريد لـ 30,000 ساكن ولا يوجد موزع آلي، فمكتب البريد يفتح على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال تجد المسن واقفا أمام الباب منذ الساعة الواحدة والنصف.

فنحن في 2026 والطبيعي أن نتحدث عن الذكاء الاصطناعي ولا نتحدث عن مثل هذه المشاكل فهذا لا يستقيم مع تونس اليوم حقا وإذا كنا سنكمل بهذه المنهجية ونتحدث عن تونس 2026، تونس الرقمنة وننسى أن هناك عدة مناطق دون رقمنة فأشعر هنا أنه مجرد شعار، مادام هناك أناس ليس لهم اليوم ربط بالشبكة وإذا حدثتك عن كل المناطق فلن يكفيني الوقت وسأعطيك القائمة فيما بعد إن شاء الله.

اليوم في وزارة الاقتصاد والتخطيط قرابة 80 مليون دينار للمعهد الوطني للإحصاء والإحصائيات موجودة حول النقائص في كل عمادة ومؤشر التنمية موجود ولا تتطلب أن أطرح عليك هذه المشاكل، اليوم كنائب فهي مشاكل معلومة ومن الطبيعي أن يبلغك رؤساء الفروع والمديرين الجهويين كل شيء ولا بأس أن يتركوا ذلك الكرسي العاجي ويتنقلون ويعاينون نقائص الناس يوما في الأسبوع ولا توجد في ذلك مشكلة وسيرون كل شيء فإذا سنتحدث حقا عن رقمنة عادلة فمرحبا بها وإذا ستكون الرقمنة في معتمديات أو ولايات معينة فهذا لا يستقيم مع توجه النظام السياسي الحالي الى ضمان العدالة بين الجهات وداخلها وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم على ما تقدمت به، نمرر الكلمة الآن للسيد النائب المحترم هيثم الطرابلسي، لك من التوقيت أربع دقائق.

السيد هيثم الطرابلسي

شكرا السيدة رئيسة الجلسة،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيا الاتصالات والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، في الحقيقة لنا مفهوم خاطئ للرقمنة في تونس يتم التسجيل عبر الأنترنت لكن يجب عليك أن تتنقل على عين المكان مثلا

خلال الترسيم في المدارس فعوض أن يذهب الى المدرسة أصبح يقوم به على الأنترنت لكنه ينتظر دوره في الصف في مكتب البريد كذلك عند استخراج البطاقة عدد 3 فعوض أن يذهب الى المركز يسجلها على الأنترنت لكن عوض أن يتسلمها من المركز فإنه يتسلمها من مكتب البريد إذا بقي الحال على ما هو عليه ولم نغير أي شيء.

كذلك أحدثت رئاسة الحكومة برنامج 40 شباك موحد وهي فكرة حسنة ستكون موجودة في بعض البلديات وستوحد عدة خدمات "CNAM" و"CNSS" لكن بهذه الطريقة لا توجد رقمنة، إذ يجب أن أتنقل وأذهب إلى الشباك الموحد وأقف في الصف، فالهدف من الرقمنة هو تقليص التنقل وتخفيف العبء على وسائل التنقل والتقليص من الأوراق ومن الاتصال المباشر بين ذلك العامل أو العون الذي يؤدي هذه الخدمات والمواطن، فإذا استعملت وسائل النقل وتنقلت ووقفت في الصف فإننا إذا لم نعد نتحدث عن الرقمنة.

هناك عدة مجالات بقيت منقوصة مثلا الرياضة ما زلنا نرى طوابير الانتظار عند الدخول الى الملاعب ويتم تفتيشهم وهذا يمس من كرامة المواطن فأين التكنولوجيا في هذا الموضوع؟ ما زلنا نرى الصفوف عند اقتطاع التذاكر، كذلك بالنسبة إلى النقل ما زلنا لا نعرف مواعيد الميترو والحافلة في حين أنه في بلدان أخرى تعرف موعد قدومهما عبر التطبيقة وحتى اقتطاع التذكرة يتم عبر البطاقة البنكية مثلا أنت تقتطع في المترو 30 تذكرة كل يوم فلماذا لا يتم ذلك من خلال التطبيقة مرة واحدة ويتم الاقتطاع وأدفع 30 دينار أو ما الى ذلك ولا أقف في الصف مجددا من أجل التذاكر وأمرر الرمز عبر آلة "QR" أو غيرها مثل البلدان في الخارج.

بالنسبة إلى الشؤون الاجتماعية فهي لا تملك النفاذ لوزارة المالية وحين يريدون إجراء بحث حول من يحتاجون للمنح الاجتماعية أو إن كان لديهم سيارة أو في القباضة إن كانت لديه رخصة أو أملاك أو غيرها وبالتالي قد يتعطل دفتر العلاج ثلاثة أو أربعة شهور بسبب عدم قدرتهم على النفاذ ولا يوجد تبادل بيانات ما بين الوزارات.

بالنسبة إلى الشكاية التي يتقدم بها مواطن مثلا في "SONEDE" و"STEG" وفي البلدية أو في مركز الأمن لماذا أضطر إلى الاتصال بـ "SONEDE" ولا أتلقى الرد، لماذا لا أتقدم بها عبر التطبيقة وأيضا "STEG"؟ ولماذا لا أصور الفضلات مثلا وأمرر الصور مباشرة الى البلدية؟ لماذا يجب أن أتنقل؟ كذلك الشأن في مركز الأمن يمكن أن تتقدم بالشكاية دون التنقل على عين المكان وأيضا في خصوص استخراج عدة وثائق وجواز السفر وبطاقة التعريف حيث يتوجب عليك التنقل.

بالنسبة إلى التكوين والتشغيل، دعم المؤسسات الصغرى والناشئة، لبعث شركة ناشئة أو تأسيس شركة جديدة يتطلب الأمر عدة وثائق فلماذا لا يتم الأمر مثل الخارج فأؤسس شركتي من خلال جهاز الكمبيوتر دون أن أتنقل إلى عدة مصالح مشتركة.

بالنسبة إلى المجالس المحلية، عندنا مجالس محلية وجهوية وإقليمية فلماذا لا توجد لدينا قاعدة بيانات موحدة لهذه المجالس ولماذا نقوم بقرعة حول من سينتقل الى المجلس المحلي الى الجهوي ونبقى هكذا فلماذا لا يتم هذا من منزله أي يشارك ويسجل من هاتفه وتصير القرعة بصفة أوتوماتيكية دون موجب التنقل كل ثلاثة أشهر.

وبالنسبة إلى العمل والاستثمار عن بعد لماذا لا يمكن للشاب العمل عن بعد في الشركات في الخارج ولا يستوجب الحضور والكراء في فرنسا وأصبح يمكنه العمل عن بعد لكنه لا يملك بطاقة عالمية لتحويل راتبه عليها وحتى بالنسبة إلى الوزارات...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أكمل الفكرة السيد النائب تفضل.

السيد هيثم الطر ابلسي

مرحبا بالمديرين العامين الموجودين وجاء قبلكم عديد المديرين العامين والأجدى أن تتواصلوا مع بعضكم عبر قاعدة بيانات مثلا عبر الفايسبوك، ولكن فيما بينكم حتى تتواصلوا وتنسقوا مع بعضكم المستجدات والأخبار والعراقيل وبالتالي نسهل الأمور على بعضنا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم على ما تقدمت به، الكلمة للنائب المحترم محمد العايش الجمعي، لك من التوقيت ثلاث دقائق. تفضل.

السيد محمد العايش الجمعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الوفد المرافق،

سيدي الوزير، تشهد تونس بشكل عام تقدما في مجال الرقمنة، ولكن هناك حاجة للمزيد وخاصة التطوير إذا أردنا التقدم في الرقمنة ونعمم التطبيقات والمنظومات على كل الوزارات هناك بنية تحتية يجب أن تكتمل لوجود نواقص وخاصة في "fibres optiques" ناقص في عديد الجهات مثل تطبيقة المعلومات الملزمة لتسهيل خدمات التجارة والتحسين تشكرون على هذه التطبيقة وهي جيدة خاصة مع تعميم استخدام منظومة المواعيد عن بعد في المستشفيات فهذه التطبيقات تحتاج الى دعم أكثر ومجالات أخرى وتونس رائدة في هذا المجال وعندنا كفاءات كبيرة.

سيدي الوزير، هناك جهات داخلية تحتاج لفتة أكثر خاصة ولاية القصرين من ناحية البنية التحتية في "fibres optiques" إذ أن هناك أماكن موجودة فيها خطوط قديمة تحتاج فقط إلى تغيير الكوابل على سبيل المثال وأتحدث عن جهتي بلدية خمودة.

سيدي الوزير، هناك نداء من الإذاعات الجمعياتية هل هناك أمل على الأقل في الإعفاءات من الديون؟ فهي جمعيات وإذاعات محلية وننتظر طمأنة أو حلا كي ندعم هذه الإذاعات.

يحتاج مكتب البريد بفوسانة الى بعض الإصلاحات وتصنيف مكتب بريد صحراوي من ب 1 الى ب 2 وإن أمكن سيدي الوزير تركيز موزع آلي في هذه المنطقة لأنها بعيدة نوعا ما وهي منطقة حدودية وتبعد كثيرا عن المعتمدية لذا نحتاج الى موزع آلي ليشجع الناس حتى لا يتنقلوا كما يشجع كذلك على استعمال البطاقة البنكية فعلى الأقل نحن نسير للرقمنة فلنبدأ على الأقل بهذه الأمور حتى نسهل على المواطن الخدمات في هذا المجال. شكرا سيدي الوزير ونتمنى خاصة حلولا للإذاعات المحلية فهي في انتظار جوابك. مشكور سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم، أنت تقصد الأوامر الترتيبية لقانون المالية لسنة 2025 الذي كنا صادقنا عليه وكانت الوزارة تعهدت أن تحل وضعية الإذاعات الجهوية والمحلية، هذا هو المطلب سيدي الوزير رجاء ابحثوا لهم عن حل.

أمرر الكلمة للسيد النائب المحترم السيد حسني حسام مزالي، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد حسني حسام مزالي

السلام عليكم،

السيد الوزير، لأول مرة أحس بالبرد في يدي حين أخذت الكلمة وليس بسبب البرد، ولكن تنطبق علينا أغنية "إنت فين والحب فين" بسبب الرقمنة والتكنولوجيا في تونس وحين نرى دولة في إفريقيا فيها مئات المناجم من الأحجار الكريمة وشعبها لا يجد قوت يومه نقول بأن الدولة مستعمرة في طاقاتها وحين أرى ولن أذكر أيضا دولة في إفريقيا تمتلك الكثير من الذهب بينما ليس لها احتياطي ذهب أقول مستعمرة أيضا في طاقاتها، ولكن حين أرى تونس التي تمتلك الذكاء وينشط شبابها في الخارج في الذكاء الاصطناعي وفي التكنولوجيا وفي التطور وشعبها يقف في صف طوله ثلاث أمتار لاستخراج مضمون فماذا سأقول؟ سأقول بأن الدولة ما زالت متشبثة بالجهل ولا أنقدك ووزارتك، بل أتحدث عن الدولة التي تفكر في التطور والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا وكل ذلك فمتى سنبدأ؟ لقد تحدثنا في هذا في العام الفارط ولم يتغير شيء إلى اليوم وإن كنتم تعملون في الخفاء فأعلمونا دون أن نرهق أنفسنا فهذا بروتوكول حيث يحضر الوزير والوزارة كالعادة لنتحادث وندون ذلك ونخرج كالعادة في نفس الصف ونفس الفوضى في الإدارات.

حين ندخل إلى مكتب البريد أو الى إداراتكم نجد الملفات متراصة وبعضها يعود الى سنة 2011 و2012 ونفس الشيء في "STEG" أو أي مندوبية جهوية وأذهب الى المندوبيات الجهوية بصفتي نائبا فأرى عديد الأوراق مرصفة ويضطر الأعوان للبحث في الأرشيف وأي أرشيف منذ عام 2011 و2008 و2007 ومازالوا يبحثون في أوراق متآكلة بفعل المياه والرطوبة ونحن ما زلنا نتحدث عن أمور تافهة ما هذا؟ يتطور العالم في 2026 وأيضا الذكاء الاصطناعي وستندثر250,000 وظيفة بفعل الذكاء الاصطناعي ولم ينطلق موظفونا في العمل بالرقمنة بعد ولا نعلم متى سيتم ذلك.

انظروا إلى أبنائنا من التونسيين وإلى الشركات التي تم بعثها يمكنهم مساعدتكم عبر "sous traitance" وسيعملون معكم وأتمنى ألا تلتجئوا كما سمعت إلى السفارات والدول الأخرى لتقوم بخدمة الرقمنة للإدارات التونسية حتى تكون كل معلوماتنا منشورة عندهم وهذا يسمى استعمارا بطريقة أخرى.

سيدي الوزير، أسرع ما يمكن عمله هو إحداث منصة رقمية لوزارة الصحة، فحين ترى المريض يخرج منذ الخامسة صباحا ليذهب إلى المستشفى ويقف في الصف للتسجيل فهذا مؤسف، في حين أنه يمكن له التسجيل من منزله ونفس الشيء في البلديات إذ يمكن أن تتعاملوا مع الداخلية وتحدثوا لهم منصة موحدة، فحين تذهب إلى إدارة تابعة لوزارة الداخلية نطالبك باستخراج مضمون من البلدية التي تتبع أيضا الداخلية وحين تريد استخراج مضمون بالفرنسية يقول لك لا عليك الذهاب إلى البلدية التي ولدت فيها أين تم قطع الحبل السري فتذهب وتتنقل وتأتي بالمضمون، فنحن مقدمون على 2026 وهذا حقيقة أمر مخجل.

كما يمكن أيضا إحداث منصة رقمية للاستثمار تجمع المستثمرين الأجانب والمستثمرين التونسيين وشبابنا الراغبين في الاستثمار، فالذي يرغب في الاستثمار يرهق من التنقل من إدارة لأخرى فيعزف عن القدوم أصلا، لابد من احداث منصة رقمية ووحدوا الخدمات والسيد النائب منصور الصمايري زميلنا من القلعة تعرض إلى وعكة صحية يطالب بمركز بريد بمنطقة الصباغين في القلعة الصغرى التي تعد 50,000 ساكن وفيها مكتب بريد وحيد.

آخر ما أريد قوله وقد تحدثت فيه مع وزيرة المالية وهي سبب دمار كل العائلات والطلاق والسرقة والنهب وهي منصات القمار، فلا أسهل من غلقها وإن كان هناك في وزارتكم أو في وزارة المالية من لا يرغبون في غلقها فأعلمونا. إذ أصبح الأبناء يسرقون أموال والديهم من أجل القمار ومن يقبض 30 دينار كأجرة يومية يبذرها في القمار ولا يجد منفذا له، كما كثرت حالات الطلاق بسبب هذا وأيضا السرقة والنهب بسبب القمار أمام مرأى منا، فأنتم المسؤولون في وزارتكم فأغلقوها وإن لم تتمكنوا فاستعينوا بشبابنا الذي يمكنه قرصنتنا ورقمنتنا في المجلس ويتحكمون فينا الآن فسيتولون إغلاقها. شكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم على هاته المداخلة القيمة وأمرر الكلمة الآن للسيد النائب المحترم سليم سالم، له من التوقيت ثلاث دقائق. تفضل.

السيد سليم سالم

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التكنولوجيا الاتصال والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، وزارتك هي وزارة رقمنة في تونس وقد تعهدت السيدة رئيسة الحكومة أن في 2026 سينتهي ملف الرقمنة ويتم غلقه وإن شاء الله نكون كلنا عند هذا الوعد حتى نتقدم.

سيدي الوزير، ملف عمال النظافة في مراكز البريد لا نريد صراحة حتى أن نذكر حيثياته.

ضعف التغطية في شبكات الهاتف الجوال والإنترنت في عديد من العمادات في ولاية المهدية ونتحدث عن الشحذة والقبلية وهناك مناطق وعمادات في ولاية المهدية لا تتمتع إلى الآن بالتغطية خاصة في معتمدية شربان وأولاد الشامخ وهبيرة وما زالت خارج التغطية الرجاء أن نحاول التقدم قليلا في هذا الموضوع.

سيدي الوزير، تعد معتمدية بومرداس 60,000 ساكن ولها مركز بريد صغير ولا يفي بالحاجة والموزع الآلي معطب منذ ثلاث سنوات الوضعية مزرية فالرجاء التفاعل في أقرب الآجال وليس بعد انتظار ثلاث سنوات أخرى وإذا كانوا سينتظرون هذه المدة فابعث لهم بهذه الرسالة من هنا.

سيدي الوزير، خصصت لكم البلدية في بومرداس عقارا في موقع أحسن وأفضل لتقديم الخدمات.

مركز بريد في الغضابنة في 2014، تم رصد مبلغ 300,000 دينار لمركز البريد وخصص لكم مواطن صالح عقارا ومازال موجودا إلى هذه اللحظة، ولكن أموالكم غير موجودة ولا أعرف أين ذهب هذا الملف؟ الرجاء مدنا بإجابة عن هذا السؤال فغير معقول أن يكون العقار متوفرا من 2014 الى 2026 والأموال مرصودة ولدي الوثيقة وفيها رصد 300,000 دينار لعمادة الغضابنة معتمدية الشابة لإحداث مركز بريد الرجاء سيدي الوزير، إيجاد حل لهذا الملف وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم، نعود الآن إلى السيد النائب المحترم أيمن العبيدي، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد أيمن العبيدي

شكرا السيدة الرئيس،

مساء النور زملائي الأفاضل،

مساء النور السيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، مكتب بريد حيدرة فيه شباك وحيد فقط مما سبب تذمرا لدى الناس من الصف ومن الانتظار. كما أغلق البريد في عمادة الأجرد منذ 2016 وتم وعدهم بتوفير بريد متجول في بداية 2024 ولا يوجد شيء.

في الحقيقة العديد من العمادات في حاجة إلى بريد متجول لتخفيف الضغط على مراكز البريد في المعتمديات وتخفيف المعاناة على كبار السن على غرار عمادة الهراهرة من معتمدية سبيطلة وعمادة عين أم جدور وعمادة فج تربح من جدليان وعمادة توشا والبواجر من العيون وعمادات حاسي الفريد وسبيبة وماجل بالعباس.

سيدي الوزير، اليوم نتحدث عن رقمنة الإدارة ومازال لدينا مشكل كبير في الشبكة والحي الجامعي "ISET/ISSAT" دون تغطية والطلبة لا يتمتعون بالأنترنت والتغطية ضعيفة في مكاتب البريد وفي مقرات الوحدات المحلية والجهوية للشؤون الاجتماعية إضافة إلى أرياف الجهة حيث ينقطع كليا في عدة مناطق.

سيدي الوزير، حين أعود إلى جهتي فلا يتمكن لا زميل ولا إدارة ولا مجلس من الاتصال بي وكأني خرجت من أرض الوطن.

سيدي الوزير، أمر إلى مكتب البريد بالعيون المقر القديم وهو مغلق منذ سنة 2020 وصار فيه "expertise" وقيل أن المقر آيل للسقوط وتم آنذاك كراء محل وهو المقر الحالي للبريد وحسب علمي فإنه تم رصد اعتمادات لبناء المقر الجديد وجاء المقاول وعاين التربة وما يلزم من أجل حجر الأساس في ذلك الوقت ولم نر المقاول منذ ذلك اليوم سيدي الوزير، هل تم فعلا رصد اعتمادات وهل ستتم إعادة بناء مقر البريد هذا أم لا؟

أمر إلى الموزع الآلي الآن الذي تعطل أكثر من اللازم فقد انطلقت الأشغال بعد مطالب وجلسات واتصالات ولم يصل الموزع الآلي إلى اليوم فمتى سيكون جاهزا؟ إذ أنه حين يتم صرف الأجور والمنح للعائلات المعوزة نجد كبار السن يقفون في الصف منذ الرابعة صباحا إلى الخامسة مساء وقد قال زميلي يقف في صف طوله 3 متر لاستخراج مضمون بينما يوم تصرف منح العائلات المعوزة نجد كبار السن في الصف بـ 300 متر وعلى الأقل فإن الموزع الآلي سيخفف قليلا على مكتب البريد وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم على ما تقدمت به وأمرر الكلمة الآن للسيد النائب المحترم نور الدين العكروت.

السيد نورالدين العكروت

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التكنولوجيا الاتصال والوفد المرافق له،

أولا، بمناسبة حلول الذكرى العاشرة لملحمة الرجال الأوفياء من سلك الأمن الرئاسي، نتقدم بأحر عبارات التعزية وأصدق مشاعر المواساة إلى عائلات الشهداء وإلى كافة أفراد الأمن الرئاسي، نترحم على أرواحهم الطاهرة التي قدمت الوطن على النفس وجسدت أعلى معاني التضحية والوفاء لتونس وأمنها.

ثانيا، نشكر ونثمن مجهودات أعوان الإدارة الجهوية للاتصالات بمدنين والوكالات التجارية التابعة لها والإدارة الجهوية للبريد بولاية مدنين، رغم النقص الفادح في الموارد البشرية.

رسالة حملني إياها 650 عاملا للتنظيف في البريد التونسي، لهم أكثر من عشر سنوات، يتقاضون 120 دينارا شهريا ويعملون بمعدل أربع ساعات في اليوم الرجاء التعجيل بتسوية وضعيتهم بالقطع مع التشغيل الهش.

بقدر ما أشيد بحرصكم وسعيكم الدؤوب على تعميم مكاتب البريد لتغطية كامل ربوع الجمهورية، وبالتالي تقريب الخدمات للمواطن التونسي أينما كان، إلا أن بعض المناطق من ولاية مدنين تفتقر إلى هذه الخدمات، على غرار عمادة عمرة التي تعد أكثر من 4500 ساكن وتتوسط الطريق السياحية من مدنين إلى الجرف ومنطقة فلاحية بامتياز وهي في أشد الحاجة إلى هذا المكتب الذي يغطي كامل طريق الجرف ويخفف الضغط على المراكز الأساسية بالولاية ويساهم في دفع التنمية بالجهة، مع توفر العقار البالغ مساحته 10000 م2، تبرع بها أهالي عمرة لفائدة الدولة لإنجاز مشاريع تساهم في التنمية بالجهة. كذلك هو الشأن سيدي الوزير، لمنطقة وادي السدر من مدنين الجنوبية وكذلك عمادة السويطير من مدنين الجنوبية.

تسوية وضعية العقار مع أملاك الدولة بعمادة الغرابات لبناء مقر بريد لأن المقر الحالي على وجه الكراء وهو ليس في حالة حسنة ويفتقر إلى موزع آلي وكذلك المطالبة بإحداث مركز بريد بعمادة خوي الغدير بجرجيس، لبعدها عن مقر المعتمدية أكثر من 20 كم وكثافة سكانية ونسبة كبيرة من الشيوخ والعقار متوفر.

مكتب بريد مدنين النسيم صادقتم على إحداثه منذ أفريل 2023 وما زال في انتظار نص الاستشارة بالرغم من أنه مدرج في ميزانية 2025 بطريق بن قردان قرب المحاولة اللبّة، مكتب بريد السويحل في انتظار نص الاستشارة، والميزانية مرصودة، حاسي عمر في انتظار تعيين المصممين قبل الإعلان عن طلب العروض، تمت المصادقة على البرنامج الوظيفي، المركب البريدي بجرجيس، وهو مشروع معطل في انتظار تعيين المصممين والإعلان عن طلب العروض، تهيئة وتوسعة مركز البريد ببغرارة، الميزانية مرصودة في انتظار نص الاستشارة، مكتب بريد بني خداش، الميزانية مرصودة في انتظار نص الاستشارة، تم الانتهاء من تهيئة مكتب بريد المحبوبين وقريبا الرياض وجميلة بن قردان، النظر في إمكانية إحداث قطب للبناءات الخاصة بالإقليم الخامس، معالجة مشكلة النقص في العنصر البشري، تفعيل التسميات في الخطط الوظيفية وسد الشغورات، توفير وسائل العمل من أجهزة إعلامية وغيرها ومعدات ودراجات.

في الختام، سيدي الوزير، الرجاء تحويل محطة الهاتف الجوال بعمادة الغرابات جرجيس إلى الجيل الخامس وتمديد شبكة الألياف البصرية المتوقفة بعمادة السويطير إلى جرجيس مرورا بالغرابات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم وأمرر الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة السيدة سامية السويسي، لها ست دقائق، تفضلي.

السيدة سامية السويسي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكم السيد الوزير وطاقم المرافق لكم،

سيدي الوزير، اليوم في سنة 2025 ما زال في سيدي بوزيد آلاف المواطنين يعانون يوميا من ضعف شبكة الجوال والأنترنات تنقطع بالساعات وأحيانا ليومين أو ثلاثة خاصة في معتمديات الهيشرية، بئر الحفي والسوق الجديد.

المشكل متواصل منذ أكثر من عام والمواطن عندما يتوجه إلى الإدارة الجهوية ليعلم بالعطب يفتح العون الحاسوب، فيقال له: نعم، العطب موجود، وكأنه لا علم له بالأمر الذي يستوجب تدخلا. لماذا لا يتم التدخل الآلي عندما يحصل العطب وتنقطع الشبكة؟ لماذا تبقى مناطق كاملة وآلاف السكان خارج التغطية لأيام، إلى أن يضطر المواطن إلى التنقل إلى مقر الإدارة الجهوية للتبليغ؟ أعمدة الشبكة لدى الإدارة الجهوية، ماهي الأعطاب التي تعانيها وهي معروفة أساسا بضعف في الكهرباء، ولا يتم إصلاحها نهائيا.

اليوم عندما تسأل حتى مواطنا عاديا في أرياف معتمدية الهيشرية أو بئر الحفي أو المزونة أو جلمة، يجيبك ويحدد لك العطب الموجود ومصدره، أما الإدارة الجهوية فلا يهمها الأمر، فالأعطاب معروفة لديها ومحددة لكن لا يوجد تدخل فعلي لإصلاحها نهائيا.

سيدي الوزير، لا يليق بولاية كاملة في سنة 2025 أن تبقى محرومة من أبسط حق وهو التغطية بشبكات الاتصال رغم وجود الأعمدة في كل مكان، إلا أن المواطن والإدارات والمدارس كلهم متضررون ويعانون يوميا. نرجو تدخلا عاجلا لإجبار المشغلين على الصيانة الدورية وإصلاح الأعطاب حال وقوعها وخاصة المشغل الذي هو على ملك الدولة التونسية، لا بد من تدخل فوري وإصلاح الأعطاب المتكررة لأن حق المواطن في الشبكة اليوم ليس رفاهية، بل ضرورة أساسية.

سيدي الوزير، في سيدي بوزيد يعاني المواطن اليوم من الاكتظاظ في مكاتب البريد بسبب نقص الأعوان، عديد المكاتب تشتغل بقابض وعون وحيد وصفوف المواطنين تمتد لساعات وأحيانا ليوم كامل، أكثر من 70% من المكاتب ريفية والناس مضطرة إلى القدوم إلى المكتب مباشرة، ولا يوجد بديل والضغط على الأعوان كبير جدا وبالإضافة إلى ذلك، فإن قلة الموزعات الآلية في المكاتب تزيد من الازدحام وتثقل كاهل الموظفين والمواطنين، لذلك سيدي الوزير، نرجو التدخل العاجل لتعزيز مكاتب البريد بالأعوان وتعميم استعمال الموزعات الآلية حتى تتحسن الخدمة ويخف الضغط على المواطنين والموظفين.

اليوم وصل بنا الحال إلى أن المسن والمعوز ليسحب جرايته، يضطر إلى كراء سيارة بـ 30 دينارا، تخيلوا أن الجراية التي هي في حد ذاتها ضعيفة يدفع منها 30 دينارا قبل أن تصل إلى صاحبها لماذا؟ لأننا لا نملك أبسط مرفق عمومي وهو مكتب بريد، طلبنا ذلك وحتى العقار موجود وأتحدث هنا خصوصا عن عمادة الزفزاف حيث يوجد عقار، في البداية لم يتم الاستجابة لطلبنا بإحداث مكتب بريد، ثم طلبنا على الأقل توفير مكتب بريد متنقل ولم تتم الاستجابة أيضا.

الناس ملت وكرامة المواطن تستنزف اليوم بعد يوم، لم يعد مقبولا أن تغيب خدمات بسيطة وأساسية عن مواطنين يعتمدون على مرفق عمومي يفترض أن يكون الأقرب إليهم. الوقت لم يعد وقت الوعود، نريد حلولا ونريد أفعالا، نريد من يحس بمعاناة الناس والدولة مطالبة بالتحرك، الآن وليس غدا قبل أن تتعمق الأزمة أكثر ويصبح الضرر أكبر من الإصلاح. شكرا سيدي الوزير، شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيدة النائبة المحترمة، أمرر الكلمة للسيد عبد الرؤوف كلاعي، له دقيقتان، تفضل.

السيد عبد الرؤوف كلاعي

شكرا السيدة الرئيسة،

أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، سأبدأ بنقطة مهمة جدا تتعلق بالديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي.

أولا، هناك الإذاعات الجمعياتية والجهوية التي تمتعت بدعم بنسبة 50% وذلك بموجب القانون الصادر سنة 2017 والذي تمت إعادة المصادقة عليه سنة 2022 واليوم في سنة 2025 ستنتهي هذه الاتفاقيات. السؤال المطروح:ما هي التدابير التي اتخذتها الوزارة لإعادة دعم هذه الإذاعات؟ وهل توجد رؤية واضحة في هذا الشأن أم لا؟

النقطة الثانية تتعلق بتوسعة البث الإذاعي للإذاعات الخاصة. نسأل من هو الهيكل المكلف بالنظر في مطالب التوسعة؟ وما هي أسباب العراقيل التي تجعل هذه الملفات تتعطل بهذا الشكل؟

النقطة الثالثة تتعلق بالنظام الأساسي للديوان الوطني للإرسال، هذا المشروع مجمد منذ سنة 2015. السؤال متى سيتم تمرير النظام الأساسي؟ وما هي أسباب تعطل هذا الملف طيلة عشر سنوات؟

سيادة الوزير، هذا الديوان يتكفل ببث 49 وحدة إذاعية و12 قناة تلفزية ويضم إطارات وكفاءات كبيرة. الكثير من أعوانه يعملون في المرتفعات وفي الجبال ويعملون في البرد وفي الحر وحتى في وقت الإرهاب كانوا مرابطين ولم يغادروا مواقعهم لكن رغم ذلك، فهم لا يتمتعون بنفس الامتيازات التي يتمتع بها أعوان اتصالات تونس والبريد التونسي والفارق كبير جدا بشكل غير مقبول فهل الوزارة مستعدة لمعالجة هذا الوضع وتسوية الامتيازات لفائدة موظفي الديوان؟

أصل إلى النقطة الأخيرة وهي التي تهم المواطنين مباشرة. نطلب من سيادتكم التدخل العاجل لإعادة فتح مكتب بريد واد السواني الذي كان يغطي ثلاث عمادات تضم أكثر من 11 ألف ساكن، كان لدى السكان مكتبان للبريد: مكتب بريد الزعفران ومكتب بريد واد السواني واليوم الاثنان مغلقان وأسباب الغلق مجهولة

سيادة الوزير، تخيلوا أن دائرة بلدية كاملة، دائرة الزعفران لا يوجد بها أي مكتب بريد، فكيف يقضي المواطنون شؤونهم؟ ما هي الحلول؟ وما هو موقف الوزارة من هذا الوضع؟ نرجو منكم الإجابة والتفاعل العاجل مع هذا الموضوع لأنه يهم آلاف المواطنين وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم على ما تقدمت به، أمرر الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة السيدة فوزية الناوي، لها من توقيت ست دقائق، تفضلي.

السيدة فوزية الناوي

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، في إطار قانون القطع مع التشغيل الهش ومسار الإصلاح للمنظومة الشغلية داخل المؤسسات العمومية، اسمحوا لي

أن أتوجه إليكم بعدد من النقاط المتعلقة بالوضعيات الاجتماعية والمهنية التي تتطلب معالجة عاجلة.

أولا، بخصوص فئة من أعوان البريد الذين اشتغلوا لسنوات طويلة تحت عقود المناولة، ثم تم إدماجهم سنة 2011 داخل مؤسسة البريد التونسي، هذه الفئة فوجئت بوضعها في أدنى السلم الوظيفي ضمن خطة عون غير مختص صنف واحد وهي خطة الشحن والتحميل التي لم يمارسوها مطلقا، رغم أنهم يحملون شهائد جامعية عليا ومستويات تعليمية متقدمة ورغم مراسلاتهم المتكررة، لم يتلقوا أي تفاعل، في حين تم سابقا تسوية وضعيات أخرى على غرار أعوان الحراسة والتنظيف سنة 2019 وكذلك المنتفعين بآليات التشغيل حسب مؤهلاتهم، هذه الفئة تمارس نفس مهام زملائها وبالتالي تطالب بالمساواة في التأجير والترقيات والمنح وهو مطلب مشروع ينسجم مع الدستور والقوانين الخاصة بالشغل.

ثانيا، وضعية اجتماعية وإنسانية عاجلة سيدي الوزير، أتقدم إليكم بملف حساس يتعلق بامرأة تبلغ من العمر 49 سنة تعمل كمنظفة بمركز بريد منذ 2018 ورغم طول مدة عملها، فإن أجرها الشهري لا يتجاوز 120 دينارا فقط ويتم خلاصها عبر نظام "régie" دون تغطية اجتماعية ودون احترام الحد الأدنى للأجر، مما يجعل وضعيتها هشة غير قانوني وهذه ليست حالة فردية، بل وضعية تتكرر في عدة إدارات وهياكل بولاية منوبة وعلى مستوى الجمهورية، حيث تعمل العديد من النساء تحت نفس الصيغة غير القانونية ودون حماية اجتماعية أو شغلية، في تجاوز صارخ لمعايير الكرامة الإنسانية. لذلك نلتمس منكم تسوية وضعيات العاملات بنظام "régie"، تمكينهن من التغطية الاجتماعية، مراجعة أجورهن بما يتماشى مع القانون، وضع حد لمختلف أشكال الاستغلال.

إن ترك هذه الوضعيات دون معالجة يضعف ثقة المواطن في مؤسسات الدولة ويضرب مبدأ العدالة الاجتماعية.

ثالثا، بخصوص ولاية منوبة، إشكاليات البنية البريدية والخدمات. سيدي الوزير، توجد عدة نقاط تستوجب التدخل العاجل: إحداث فرع بريد بـ"SPROLS" نظرا إلى الاكتظاظ الكبير في فرع منوبة الذي لم يعد يستوعب حجم المتعاملين، إحداث مكتب بريد بحي الرياض معتمدية وادي الليل لتقريب الخدمات من المواطنين، وللحد من التنقلات، التسريع في أشغال مركز بريد السعيدة الذي طال انتظاره نظرا إلى الحاجة الملحة لخدمات بريدية محترمة، ضعف التغطية في بعض الأماكن، ونرجو تحسينها وذلك بتعميم شبكة "fibre optique" في كامل ولاية منوبة لتحسين الجودة وخاصة في المدارس والمعاهد، اتخاذ إجراءات عملية للرقابة والمتابعة على شبكات التواصل الاجتماعي بالتنسيق مع وزارة الداخلية، لحماية الشباب، نطلب من سيادتكم الإسراع في البنك البريدي لما له من انعكاسات إيجابية على المواطن. كما نؤكد على تعزيز الأمن السيبراني داخل الجامعات والمؤسسات بما يضمن حماية المعطيات الشخصية من الهجمات الإلكترونية التي أصبحت أكثر خطورة، فدور الوزارة في حماية المعطيات الشخصية بصفة عامة.

سيدي الوزير، الإشهار الذي أصبح على المكالمات الهاتفية مصدر إزعاج، كيف تتم معالجتها؟

ماذا فعلنا سيدي الوزير، في آلية الترسيم عن بعد لأن النظام الحالي عند العمل عن بعد يضطر المواطن إلى تقديم ملف للإدارة، كأن جهوده لم تحتسب.

وأخيرا سيدي الوزير، كل هذه الملفات تندرج في إطار بناء إدارة مواطنية عادلة تحترم قانون الشغل وتضمن كرامة العامل وتحسن جودة الخدمات، لذلك نأمل منكم التفاعل الجدي مع هذه النقاط واتخاذ الإجراءات الضرورية في أقرب الآجال وشكرا سيدي الوزير وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيدة المحترمة، أمرر الكلمة الآن للسيد النائب محترم أحمد قارة علي، له من التوقيت أربع دقائق، تفضل.

السيد أحمد قارة علي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، قطاع البريد التونسي يوجد في عمق الدور الاجتماعي للدولة من حيث تسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية المالية والبريدية، ويمتلك شبكة واسعة تغطي كل الجهات الحضرية والريفية والمناطق النائية، كما يحظى بثقة متجذرة بين المواطنين اليوم، شهد القطاع تراجعا مقابل توسع البنوك التي أصبحت تستنزف المواطنين، هذا التراجع يشهده القطاع في كامل تراب الجمهورية.

بصفتي نائب عن ولاية نابل، سأتحدث عن بعض الإشكاليات التي يعاني منها هذا القطاع بالولاية.

سيدي الوزير، بخصوص قطاع البريد في ولاية نابل أولا، هناك مشاكل تتعلق بنقص الإطارات والأعوان، بدءا بالإدارة الجهوية للبريد بها خطة شاغرة، ويديرها حاليا بالنيابة المدير الجهوي بأريانة، علما أن الولاية تضم تقريبا 40 مكتب بريد، بالإضافة إلى شغور في عدد ثلاث رؤساء مصالح: المصلحة المشتركة، مصلحة المحاسبة ومصلحة الصيانة، متى سيتم سد هذه الشغورات؟

كما أن بعض المكاتب تشهد نقصا في أعوان الشبابيك مقابل الاكتظاظ الكبير على غرار مركز بريد نابل، مركز بريد قليبية الشرقية، مركز بريد قليبية الغربية، هذه المراكز تغطي نطاقا جغرافيا واسعا، كما تشهد أيضا نقصا في عمال النظافة في أغلب مكاتب الولاية، اعتبارا إلى غلق باب الانتدابات منذ سنوات، حتى العملة الموجودين حاليا وضعيتهم كارثية سيدي الوزير، خلاص هؤلاء الأعوان يتم عن طريق وكالة الدفعات مقابل أجر بخس يقارب 120 دينارا فقط، هذه النقطة تعرض إليها جميع الزملاء وهي غير مقبولة في دولة تحترم نفسها وقامت بالقطع مع التشغيل الهش، لذلك، يجب تسوية وضعية هؤلاء العملة.

نقطة أخرى سيدي الوزير، تتعلق بالمشاكل اللوجستية: هناك نقصا في المعدات الإعلامية وتقادمها في بعض المكاتب، ما عمق الإشكال لعدم التدخل للصيانة في بعض مكاتب البريد منذ سنوات وخاصة في المناطق الريفية البنية التحتية مهترئة، نقص في التجهيزات وأغلب مكاتب البريد تفتقر إلى الموزعات الآلية وهذا من شأنه أن يجعل طوابير الصفوف ممتدة داخل مكاتب البريد مثل فرع قرب حشاد، مركز قليبية الشرقية، مركز بريد أزمور علاوة على نقص متكرر في السيولة المالية، ما يعرقل إجراء المعاملات المالية في بعض المراكز، على غرار مركز بريد في وادي الخطف وزد على ذلك سيدي الوزير، نقص في سيارات البريد المتجول واهتراء أسطول السيارات المتواجدة.

في إطار تقريب الخدمات للمواطن ومع امتداد الأرياف بنابل فإنه من الضروري العمل على تغطية كامل الأرياف بخدمات البريد المتجول، حتى لا يضطر كبار السن في الأرياف لتحمل مشقة التنقل للحصول على منحة الشيخوخة اليوم، لابد من تقريب الخدمات البريدية عن طريق البريد المتجول كذلك لابد من تخصيص نافذة مستقلة ومهيأة بالكامل لذوي الإعاقة وكبار السن لأن الوضع الحالي لا يفي بالحاجة لهذه الفئة وحقها في الخدمة البريدية.

النقطة الثانية تتعلق بخدمات الأنترنت، الأنترنت لم تعد رفاهية سيدي الوزير، بل ضرورة ويجب أن يتمتع بها كافة المواطنين وللأسف، مواطنونا في الأرياف والمناطق النائية محرومون منها، فبعض المناطق تعاني من تغطية ضعيفة مع صعوبة الالتقاط في مناطق أخرى مثل معتمدية بوعرقوب، بوكريم، الفرينين، بيوم وبئر بورقبة وغيرها سيدي الوزير، لابد من وزارتكم وفي إطار تحقيق العدالة بين جميع المناطق تخصيص الاعتمادات لتعميم الربط بشبكة الأنترنات لكافة مناطق البلاد والعمل على تحسين الشبكة باستخدام كوابل النحاس أو بألياف بصرية وحث شركات الاتصالية الأخرى المعروفة للانخراط في تقنية الجيل الخامس.

سيدي الوزير، نقطة أخيرة على غاية من الخطورة والأهمية، الوزارة وضعت الرقمنة الإدارية وركيزة أساسية لبناء مرفق عمومي واقتصادي وطني عادل إضافة إلى ذلك، من الضروري أن يكون هذا النظام آمنا خاصة في ظل التطور الكبير للتكنولوجيات الحديثة في العالم، مع وجود تقنيات الذكاء الاصطناعي واليوم كثرت الهجمات السيبرانية حيث سجلت في الثلاثية الأولى من سنة 2025 أكثر من 57 ألف هجوم على أجهزة الدول وفي ظل تصاعد هذه الهجمات وتزايد التهديدات، هل استطاعت الوزارة احتواء هذه الهجمات؟ والسؤال الذي يطرح نفسه ما مدى نجاعة الوكالة الوطنية للأمن السيبراني في ضمان حماية المعطيات الشخصية للمواطنين وحماية أموالهم؟ وهل أن لنا نظام وطني أمني سيبراني ضد مختلف الهجمات على المنشآت الحيوية؟ وهل أن الرقابة على سلامة المعلومات وتأمينها في كامل مؤسسات الدولة وأجهزتها؟ شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم على ما تقدمت به، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم ناجي بن كيلاني، له من التوقيت ست دقائق، فليتفضل.

السيد ناجي بن كيلاني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكل الزملاء،

نرحب بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والمرافقين له،

سيدي الوزير، من خلال المداخلات التي كنت أستمع إليها من الزملاء جميعا تقريبا من المجلسين، أستطيع أن أقول لك إن توزيع الاعتمادات داخل مهمة وزارة تكنولوجيات الاتصال غير متكافئ وأن الميزانية أصلا، الميزانية المخصصة لهذه المهمة غير كافية لأن تقريبا كل المداخلات أجمعت على نقص خدمات قطاع البريد في كامل تراب الجمهورية.

في مناقشة المهمة السنة الفارطة كنت قد طرحت على سيادتك موضوع نقص الخدمات وكنت قد تعهدت وقلت لي إن البريد السريع سيدخل حيز الاستغلال في معتمدية بئر علي بن خليفة قبل ديسمبر 2025. أقول لك سيدي الوزير وأنت كنت في زيارة لولاية صفاقس وذهبت إلى معتمدية بئر علي بن خليفة، إلى حد اللحظة خدمات البريد السريع المتجول لم يدخل بعد حيز الاستغلال.

وفي نفس الإطار أعرف أن المشكل كله في الاعتمادات وفي إطار التعاون بيننا كنواب وبين سيادتكم كوزارة، هناك مقرات موجودة، سيدي الوزير ونعرف أن قطاع البريد قطاع مربح وقطاع حساس ونتحدث اليوم عن تكافؤ الفرص وعن تقريب الخدمات سيدي الوزير، للأمانة، ليست معتمدية بئر علي بن خليفة فقط، كذلك معتمدية منزل شاكر، معتمدية عقارب، معتمدية الغريبة، معتمدية الحنشة، المعتمديات الخارجية تقريبا كلها تفتقر إلى مراكز بريد.

تصوروا أن معتمديات تضم 80 ألف أو 50 ألف أو 60 ألف ساكن وتبعد نحو 60 و70 كيلومترا عن مركز الولاية ولا يوجد فيها إلا مركز بريد في وسط المدينة، وبالمناسبة، توجد حاليا أشغال صيانة في المركز الأصلي، وتم فتح مركز آخر كبديل إلى حين استكمال الأشغال، نأمل أن يبقى المركز الثاني بصفة دائمة، ونأمل أيضا في إحداث فرع ثان وثالث في بقية المعتمديات لأن أغلب الفئات التي تتعامل مع قطاع البريد هي فئات ذات وضعية اجتماعية محدودة وأنتم تعلمون ذلك. لا أرغب أن أريكم صورا وكنت أتمنى لو كانت زيارة المعتمدية في وقت غير متأخر حتى تتمكنوا من الحديث مباشرة مع المواطنين هناك.

طلب أساسي اليوم في سنة 2025 ما زلنا نتحدث عن إحداث مركز بريد، سيدي الوزير، في حين أننا يفترض أن نناقش الرقمنة والتحول الرقمي وهناك بلدان وصلت إلى حد إحداث وزارة للرقمنة والذكاء الاصطناعي فمن الجيد أن نفكر في هذا من أجل أن نلتحق بركب الحضارات المتقدمة، لكن يجب أيضا أن نكون مدركين لحقيقة واقعنا.

نفس الإشكال سيدي الوزير، يتعلق بضعف شبكات الاتصال، اليوم صدقا وبدون مجاملة لا توجد تغطية جيدة لشبكة الأنترنت في عديد المعتمديات في ولاية صفاقس، صدقا أنا أشعر بالحزن حين أقول إننا في سنة 2025 نتحدث عن الجيل الخامس في المهمة ومازلت أتحدث عن شبكة الأنترنت التي لا تعمل. سيدي الوزير، أنتم تعرفون تأثير ذلك حتى في تكافؤ الفرص في الحصول على المعلومة، فعديد الشباب حرموا من المشاركة في مناظرات لأنهم لم يتمكنوا من الاطلاع على نص المناظرة لعدم توفر الأنترنات لديهم، هذا موضوع هام جدا.

موضوع آخر سيدي الوزير، يتعلق باتصالات تونس، تقريبا في أغلب المعتمديات في ولاية صفاقس لا يوجد فرع لاتصالات تونس وهي شركة حكومية والمواطنون يتساءلون عن السبب وفي نفس الإطار هناك من هو مستعد لافتتاح فرع وينتظر فقط الموافقة من سيادتكم.

نتحدث اليوم عن رقمنة الإدارة سيدي الوزير وهي مطلب أساسي تحدثنا عنه حتى في اللجنة، بل نتحدث أيضا حتى على العودة المدرسية وما يرافقها من اكتظاظ والصفوف ومعاناة الأولياء والتنقل من إدارة إلى أخرى لجمع الوثائق سيدي الوزير، لقد حان الوقت اليوم لأن ننتقل فعليا إلى رقمنة الإدارة وأن ننتقل بها من شعار إلى ممارسة.

الأمن السيبراني الذي يندرج ضمن مسؤولياتكم وخاصة حماية المعطيات الشخصية ونحن نثمن الجهود التي تقوم بها الوزارة، ولكن وزارتكم وزارة أفقية تتداخل تقريبا مع كل الوزارات ولها تأثير مباشر في مختلف القطاعات وللأمانة في حاجة إلى دعم كما أن هناك نقصا كبيرا في العنصر البشري، سيدي الوزير وأود أن أوجه تحية إلى كل العاملين في قطاع البريد، خاصة في المعتمديات التي تشهد اكتظاظا كبيرا، إذ

يقومون بمجهودات مضاعفة فلماذا لا يتم فتح باب الانتداب، سيدي الوزير وتسوية وضعيات عديد العاملين في قطاع البريد؟ فقد تحدث الزملاء عن عديد الوضعيات.

اليوم سيدي الوزير، نرفع شعار الدولة الاجتماعية العادلة وإعطاء كل ذي حق حقه وهناك فئات تعمل منذ 11 و12 سنة وتطالب بتسوية وضعيتها، فلماذا لا يتم تسوية ذلك؟

سيدي الوزير، أنتظر منكم في الإجابة على الأقل تأكيدا على تكريس التوازن بين الجهات وداخل الجهات وبين الفئات حتى تكون أبسط الخدمات مثل الخدمات بريدية وخدمات الاتصالات متاحة للمواطنين وحتى تصلهم المعلومة.

للأمانة، نحن نتحدث اليوم عن واقع تعيشه بعض المعتمديات في ولاية صفاقس حيث لا توجد تغطية اطلاقا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة هدى الجلاصي، لها من التوقيت خمس دقائق، تفضلي.

السيدة هدى الجلاصي

شكرا السيدة الرئيس،

مرحبا بالجميع وبالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

قطاع الاتصال والتكنولوجيا بلغ مرحلة تتطلب المصارحة قبل المجاملة والمساءلة قبل الكلمات الجميلة، فالوضع الراهن لم يعد يحتمل التبريرات المتكررة ولا الخطط التي تبقى حبرا على ورق. نحن أمام قطاع يمس كل مواطن وكل إدارة، وأي خلل فيه ينعكس مباشرة على أداء الدولة وعلى ثقة الناس في مؤسساتها، قصور بات مكشوفا.

سيدي الوزير، لا يمكن لدولة تتحدث عن اقتصاد رقمي أن تبقى عاجزة عن ضمان تغطية محترمة للهاتف الجوال والأنترنات في كل ولاياتها ولا يمكن أن نقبل في سنة 2025 أن تظل مناطق كاملة في عزلة رقمية وأن يظل المواطن يدفع أسعارا مرتفعة مقابل خدمات ضعيفة وغير مستقرة.

نحن نطالب بإجابات دقيقة: ما هو الأجل الفعلي لتعميم التغطية عالية الجودة؟ ما هي الإجراءات المتخذة لإلزام شركات الاتصال بتحسين الخدمة؟ ولماذا لا تنشر للرأي العام تقارير رسمية واضحة حول جودة الشبكات؟ هذا حق للمواطن والتقصير فيه ليس تقصيرا تقنيا فقط، بل إخلال بواجب الدولة.

ثانيا، الفجوة بين الخطاب والواقع، كل الحكومات تتحدث عن الرقمنة لكن الإدارة التونسية ما زالت تعمل كما كانت قبل عقود: طوابير، أختام، وثائق ورقية ومنصات رقمية تطبق دون الجاهزية، فتعطل وتفقد ثقة المواطن.

الانتقال الرقمي ليس شعارا، بل قرار سيادي، رقمنة الحالة المدنية، رقمنة الجباية، رقمنة الصحة، رقمنة القضاء وربط كل المؤسسات بمنصة وطنية موحدة. نطالب بخارطة طريق واضحة ومعلنة، مؤطرة بآجال ومرفوقة بآليات متابعة ومحاسبة.

الأمن السيبراني أخطر ثغرات الدولة، تونس عرفت في السنوات الأخيرة اختراقات خطيرة لمعطيات حساسة، بعضها تم تداوله علنا دون أن تعلن الوزارة عن إجراءات واضحة أو تحقيقات صريحة.

أمن الدولة اليوم، الأمن الرقمي أولا وأي هشاشة في هذا الملف تشكل خطرا مباشرا على المواطنين وعلى المؤسسات.

نريد معرفة هل توجد خطة وطنية فعلية للأمن السيبراني؟ هل تتم عمليات تدقيق دورية للأنظمة المعلوماتية الحساسة؟ وهل توجد منظومة إنذار واستجابة سريعة؟ الصمت في هذا الملف ليس خيارا، ومحدودية الجاهزية لم تعد مقبولة.

سيدي الوزير، شركات الاتصال تفرض أسعارا مرتفعة وعروضا مبهمة وجودة خدمات أقل من المتوسط دون ردع حقيقي أو رقابة دائمة. المواطن اليوم يشعر أنه رهينة لا مستهلكا. نطالب بتقارير جودة إلزامية منشورة للعموم وبآليات محاسبة شفافة للشركات التي لا تحترم التزاماته، وبهيئة تنظيم قوية ومستقلة لا تكتفي بالتوصيات، بل تتخذ قرارات ملزمة.

تعطيل بدل التمكين، الشباب المبتكر يواجه عراقيل أكثر مما يواجه فرصا، إجراءات معقدة، غياب التمويل، ضعف المواكبة، غياب مساحات احتضان في الجهات وغياب ربط فعلي بين الجامعة وسوق الشغل والنتيجة هجرة الكفاءات، هجرة الأفكار وهجرة مشاريع كان يمكن أن تغير الاقتصاد الوطني. هذا النزيف يجب أن يتوقف بسياسات حقيقية، لا بيانات اعلامية.

غياب رؤية وطنية سيدي الوزير، دول تتسابق لوضع أطر قانونية واستراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، أما في تونس فالملف ما زال مشتتا بلا قيادة واضحة وبلا رؤية شاملة لكيفية توظيفه في الصحة والتعليم والإدارة والأمن. ترك هذا الملف دون تأطير يعرض البلاد للتخلف عن سباق عالمي لا ينتظر أحدا.

وضعية الديوان الوطني لإرسال الإذاعة والتلفزيون تطرح عديد التساؤلات: ماذا اعددتم له كحلول؟ وهل من الحوكمة الإبقاء على رئيس مدير عام لمدة عشر سنوات خاصة وأن الوضعية المالية للديوان تتدهور من سنة إلى أخرى؟ أين النظام الأساسي للأعوان الذي يتعطل في كل مرة لأسباب مجهولة؟ يجب القيام بمهمة تفقد شاملة لهذه المؤسسة واستنباط حلول عاجلة.

وختاما سيدي الوزير، هذا القطاع ليس تفصيلا في عمل الدولة، بل هو أساس سيادتها الرقمية وأدائها الإداري وأمنها القومي. المطلوب اليومخطة وطنية ملزمة، آجال دقيقة، تقارير دورية منشورة ومحاسبة واضحة لكل مسؤول عن التأخير.

تونس لا يمكنها التحمل المزيد من التباطؤ والمواطن يستحق قطاع اتصال وتكنولوجيا يرتقي إلى حجم طموحه وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيدة النائبة المحترمة، أمرر الكلمة الآن ختاما إلى السيد النائب المحترم حسنين محفوظي، له خمس دقائق فليتفضل.

السيد حسنين محفوظي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، الرقمنة وما أدراك ما الرقمنة وما لها من دور في تسهيل الخدمات للمواطن لكن للأسف ما زلتم بعيدين كل البعد عن المستوى المطلوب وأنا سيدي الوزير، كخريج المعهد العالي للإعلامية والرياضيات اختصاص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عندما

أدخل إلى الإدارة التونسية وأرى كيف ما زلنا نتعامل بمنطق القلم والورقة والملفات، فإن ذلك أمر مخجل. حتما لا تنقصنا الكفاءات وتونس تزخر بالكفاءات سيدي الوزير.

لم أر شخصا يمر عبر الطريق السيارة ولا يدفع المعاليم، اذ لا يرفع الحاجز إلا عند الدفع، هذه هي الرقمنة، كذلك من عليه نفقة أو خطية غير مدفوعة يتم إيقافه أو كذلك عندما تدخل المطار لا يمكنك المغادرة إلا عندما يقع الاستخلاص، يعني الرقمنة موجودة والأفكار موجودة لكن الإرادة للأسف هي الغائبة، على سبيل المثال عندما تريد شراء أرض، ما الذي يجب أن تفعله، يقع تحرير العقد لدى عدل الإشهاد ثم تذهب إلى القباضة لدفع المعاليم وبعدها يقع التوجه إلى إدارة الملكية العقارية لكن قد يحدث أن لا يقوم المشتري بدفع المعاليم في القباضة إلا بعد شهر أو شهرين وفي هذه الأثناء قد يعمد مالك الأرض إلى بيعها مرة أخرى وقد يبيعها مرتين أو ثلاثا ومن يسجل أولا يقع الاعتراف بحقه. لماذا لا توجد منصة موحدة يكون فيها عدل الإشهاد هو نقطة الانطلاق ويتم فيها تسجيل العقد ودفع المعاليم للقباضة، ثم تسجيله لدى الملكية العقارية في نفس المسار، بحيث لا يتمكن مالك الأرض من بيعها مرة أخرى لأن العقار يصبح مسجلا مباشرة على ذمة المشتري وليس لمن يسبق إلى التسجيل فهذه أمور تسببت في ضياع أموال كثيرة على المواطنين بملايين الدنانير وفي المقابل حين يتعلق الأمر باستخلاص الأموال من المواطن، نجد كل شيء رقميا وسهلا وسريعا، أما ما يسهل حياة المواطن فلا يتم رقمنته.

سيدي الوزير، هذا أمر مخجل، عندما ترى اليوم كيف تعمل الإدارات بالقلم والأوراق ويبدأ الموظف في البحث في الملفات القديمة، فنحن في سنة 2025 وهذا الأمر سيعود عليكم بالسلب. المنصب الذي تشغلونه اليوم سيزول غدا لكن الأثر هو ما يبقى، نريد إرادة حقيقية، فهل يعقل أن تبقى الإدارة تعمل بالطوابير والقلم والورقة؟

إلى متى سنتحدث عن الشبكة الضعيفة؟ أنتم تعلمون أن الشبكة ضعيفة في تونس كلها. المواطنون يعانون، هناك من يصعد فوق شجرة ليتحصل على الشبكة ليجري مكالمة هاتفية وحتى زمن وجود تهديدات وإرهاب في الجبال، لا يمكن التواص، وإذا اشتعلت النيران في الجبل لا يستطيع المواطن حتى التبليغ عليه ولا تصل الحماية في الوقت المناسب. أين أنتم وماذا تنتظرون؟ هل تنتظرون قدومي من القصرين لأقدم لكم الأفكار؟ الأفكار والقدرات موجودة لكن ما ينقصكم هي الإرادة. الإدارة تعمل بنظام " مركي نهارك وروح".

أما بالنسبة إلى الإذاعات الجمعياتية، فقد ذكرها زميلي أكثر من 20 إذاعة تواجه الإغلاق، يرسل إليهم الديوان الوطني للإرسال الإذاعي تنبيهات بقطع البث وحجز المعدات بسبب تراكم الديون، رجاء هذه إذاعات ليس لها لا إشهار ولا مداخيل وهي تنقل مشاكل المواطنين والجهات. يجب إيجاد حل ومساعدتها لتصفية وضعيتها المالية، نحن ناقشنا هذا الموضوع مرات عديدة العام الماضي وكذلك هذه السنة، على الأقل أجيبهم وقل لهم عولوا على أنفسكم.

معاناة المواطن كذلك في البريد، هل يعقل أن شيخا في الثمانين من عمره ليقبض جراية 200 دينار يستأجر سيارة بـ 40 و50 دينار ليتنقل وهذه الحالة موجودة ولا أريد أن أذكر العمادات لأني عندما أعددها ربما أخطأ. قوموا بجرد تعداد السكان، فكل منطقة لها عدد محدد من السكان، المواطنون يقطعون مسافات طويلة من الجبال، أحيانا 40 أو 50 كيلومترا، للوصول إلى مكتب البريد وسحب جرايته، عمادات مثل عمادة الآثار وعمادة الدولاب وحتى البريد السريع، لم يعد يأتينا ولا يوجد بريد سريع يتنقل لتغطية هذه المناطق وهي وهم ولا يوجد شيء، هناك العديد من العمادات سمامة، القنة، الدولاب، مشرق الشمس، الآثار، عين الخمائسية، سبيبة، لا يوجد بهم مكتب بريد. نقترح على الأقل إحداث فرع بريد في عمادة تتوسط عدة عمادات ليستفيد منها السكان في العمادات المجاورة وليس كل عمادة على حدة.

لماذا لا يصبح البريد التونسي مؤسسة بنكية حتى تساهم في فتح موارد رزق للمواطن وتساهم في التنمية؟ هذا مقترح ذكره أغلب النواب. وفقكم الله وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكر لك السيد النائب المحترم، تفضل.

السيد حسنين محفوظي

بالنسبة إلى مناظرات البريد التونسي، مناظرة كان المستوى المطلوب فيها هو مستوى البكالوريا، هناك من نجح لكن واجه مشاكل الرفض فيما بعد، لأنه "surqualifié" لديه شهادات أعلى من البكالوريا. هناك خوف من أن يطالب بالتسوية وما إلى ذلك، يطالبكم من خارج البرلمان "شغل حرية كرامة وطنية" فالآن هو عاطل عن العم، وهو موافق على الدخول بالحد الأدنى المطلوب، أي مستوى البكالوريا، هو يطلب فقط أن يقبل بهذا المستوى وسوف يتعهد لكم بأنه لن يطالبكم مستقبلا، أعطوا له أجر مستوى باكالوريا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم،

السيد الوزير، نحن في بنزرت سعدنا بمشروع "Medusa" وهو "câble sous-marin" يربط مارسيليا ببنزرت وهو ما سيعزز تدفق الأنترنت العالي في منطقتنا وفي كل تونس وسيكون إن شاء الله بوابة إفريقيا في "fibre optique" لكن السيد الوزير، أود تذكيركم أن تونس تملك طاقات بشرية قوية وشركات ناشئة واعدة لكنها تواجه تحديات في التمويل والمتابعة والأمن الرقمي هو الأساس، فالحرب السيبرانية هي واقعنا الآن ونحن نشعر أننا لسنا في مأمن، فنحن بحاجة إلى رؤية وطنية واضحة وتعزيز الاستثمار في الأمن الرقمي.

لابد من التواصل مع المواطن بلغة يفهمها ولابد من شرح مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي لحماية عائلاتنا وشبابنا وأخلاقنا، هناك برمجيات تضر بشبابنا وأخلاقنا ويجمع الناس جميعا على هذا، لم لا نقم باستشارة وطنية حول هذه البرمجيات، نطرح سؤالا ما إذا كانت هذه البرمجيات تضر بمجتمعنا ويصوت الناس بنعم أو لا وبعدها يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

لدي مطلب ملح من سجنان، الموزع المالي لديه سنة وهو معطب وشيء آخر السيد الوزير، في بنزرت في فصل الصيف نستمع فقط لإيطاليا عبر المذياع ولا نعلم لماذا وشكرا.

أرفع الجلسة لمدة ثلاثين دقيقة ليتسنى للسيد الوزير إعداد الإجابات.

شكرا لكل النواب من المجلس الوطني للجهات والأقاليم على تفانيهم في العمل والنظام واحترام العمل النيابي وشكرا، أرفع الجلسة.

(كانت الساعة الثامنة والنصف ليلا)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

(كانت الساعة التاسعة وخمس دقائق ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم.

استئناف الجلسة.

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

أجدد لكم التحية ونرحب مجددا بالسيد سفيان الهميسي، وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق له ونحيل الكلمة إلى السيد الوزير لكي يتولى الرد على استفسارات السيدات والسادة النواب من المجلسين، فليتفضل.

السيد سفيان الهميسي، وزير تكنولوجيات الاتصال

شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل من الغرفتين،

في البداية اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى ما تفضل به السادة النواب وأترحم على شهداء تونس من أبناء جهاز الأمن الرئاسي في الذكرى العاشرة لاستشهادهم، أبطال تونس وشهدائها الذين بفضلهم وبفضل الله ثم بفضل تضحياتهم ننعم اليوم بهذا الأمن والفضاء الديمقراطي الذي نتحدث عنه اليوم.

يشرفني أيضا في البداية أن أتوجه بعبارات الشكر إلى كافة السيدات والسادة النواب على تدخلاتهم القيمة خلال هذه الجلسة، كما لا يفوتني أن أتوجه بأصدق عبارات التقدير إلى السيدات والسادة أعضاء لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، لما يتضمنه تقريرهما من ملاحظات بناءة وتوصيات مهمة باشرنا فعليا أخذها بالاعتبار عند إعداد وتنفيذ برامج الوزارة بعنوان سنة 2026 وما بعدها.

إن كان لنا استنتاج من خلال ما تفضلتم به اليوم من تدخلات وأيضا خلال النقاش الثري خلال عرضنا ميزانية الوزارة وبرامجها أمام اللجنتين، لا يمكن أن يكون هذا الاستنتاج إلا التأكيد مرة أخرى على أن المجال الرقمي لم يعد اليوم قطاعا تقنيا فحسب، بل هو اليوم محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعنصرا محوريا في تحسين أداء المرافق العمومية ورافعة مهمة لتكريس الشفافية وحوكمة مختلف هياكل الدولة وأيضا لدعم الاقتصاد الوطني في قطاعات الإنتاج والخدمات.

وسأحاول في الوقت المخصص الإجابة على كل التساؤلات وتقديم أولويات الوزارة لعملها خلال 2026 ومسبقا، المعذرة إن تم التخلف على إجابة سؤال أو أكثر، سأحاول تجميع الأسئلة في عدد من المحاور لكي تسهل الإجابة وربحا للوقت.

المحور الأول الذي طغى تقريبا على مختلف التدخلات بخصوص رقمنة الإدارة ورقمنة الخدمات.

أولا، أتفق مع كل السيدات والسادة النواب بما تفضلوا به ، بل أكثر من ذلك فنحن لم نقل يوما أننا وصلنا إلى درجة من الرقمنة متطورة ومتطورة جدا ولو كان الأمر كذلك لما وجدتم اليوم تقريبا أكثر من 30 مشروعا للرقمنة ولو قدمنا لكم الجدول التفصيلي للمشاريع البالغ عددها 152 مشروعا ستجدون أن الوزارة تعمل بطريقة أفقية، فهي ليست مشاريع وزارتنا فحسب وهنا تجدر الإشارة إلى ما تضمنته مداخلة أحد النواب الكرام بأن الميزانية لا تعكس حجم المشاريع، فالميزانية التي أمامكم هي ميزانية وزارة تكنولوجيات الاتصال فقط، لكن إذا تحدثنا عن ميزانية الرقمنة فستجدونها موزعة في ميزانيات كافة الوزارات تقريبا.

نحن اليوم انطلقنا من تقييم الوضعية ونقر بأننا متأخرون جدا في الرقمنة ولا يمكننا قول العكس ونشاطر الرأي أحد النواب الذي تفضل بالقول "إننا نريد رقمنة فعلية لا شعارات"، فبالفعل كانت الرقمنة في وقت من الأوقات مجرد شعارات ولا أريد العودة بالذاكرة لذكر بعض الإعلانات الاستعراضية لبعض الخدمات، فأنا كمواطن وكمسؤول في الإدارة أتفهم قلق المواطن حين يسمع وعودا ولا يجدها على أرض الواقع وهذا ربما هو السبب في أننا لم نرد الإكثار من الوعود والإعلانات في سنة 2025، لكي لا نقع في فخ الوعود الكاذبة.

لقد وضعنا برنامجا لسنة 2025 في انتظار البرنامج المدرج ضمن مخطط التنمية 2026-2030 وركزنا فيه على المشاريع ذات الأولوية وأول نقطة فيه هي الخدمات ذات الطلب المكثف للمواطن، فماذا يحتاج المواطن من الإدارة اليوم؟ لقد ركزنا على الخدمات التي يمكن توفيرها سريعا وحددنا تقريبا 15 خدمة تبدأ من استكمال بعض الوثائق، بالنسبة إلى التعليم العالي والبحث العلمي فقد أتممنا الرقمنة الشاملة حيث كانت عملية التسجيل الجامعي مقتصرة سابقا على الخلاص فقط والآن أتممنا رقمنتها بالكامل.

كما عملنا على الطابع الجبائي، فمن غير المعقول اليوم أن يضطر المواطن للذهاب إلى القباضة المالية لاقتناء طابع، ثم يعود إلى الإدارة لإتمام معاملته، لقد بدأنا بالطابع الجبائي الخاص بجواز السفر ونحن بصدد تعميم هذه التجربة مع وزارة التجهيز ووزارة العدل وكافة الخدمات الأخرى.

بخصوص الخدمات القنصلية، تم بالفعل إطلاق بوابة الخدمات القنصلية وهدفنا ألا يشعر المواطن التونسي المقيم بالخارج بفرق بينه وبين المواطن الموجود على أرض الميدان والبوابة "e-consulat" موجودة وتعمل فعليا وليست مجرد مشروع مبرمج وهي توفر عددا من الخدمات كالمواعيد على الخط وطلب جواز السفر وتعمل حاليا في ثلاث قنصليات وجار تعميمها بالتوازي مع تعميم الربط بالشبكة الذي له بعض الخصوصيات بالنسبة إلى الربط بالخارج.

الجانب الثاني الذي عملنا عليه هو تعميم منظومة الترابط البيني وفي جوان 2025 استكملنا المرحلة النموذجية التي شملت أربع وزارات وانطلقنا في تعميمها.

المبدأ واضح ونحن لن نخلق مبادئ جديدة فهي موجودة في النصوص التونسية النافذة والتي تنص على مبدأ عدم مطالبة المواطن بوثيقة هي بحوزة الإدارة، لدينا المرسوم رقم 31 لسنة 2020 وتحديدا الفصل العاشر منه الذي ينص على أنه لا يمكن المطالبة بوثيقة أو معلومة يمكن توفيرها من خلال الترابط البيني.

اليوم أصبح لدينا أكثر من 80 خدمة تم وضعها على منصة الترابط البيني ونحن نفرضها على الإدارات وصحيح أن التجاوب متفاوت من إدارة إلى أخرى لكننا اليوم كرسناه كمبدأ، فالمعلومة التي تتوفر من خلال الترابط البيني لن نطلبها من المواطن مجددا، سابقا كان الحديث يدور حول "المضمون" وبالنسبة إلي فإنه خدمة ترابط

بيني، 90% من المضامين التي تستخرج من البلدية تذهب إلى الإدارة، فلا يجب على المواطن استخراجها عبر "QR Code" وطباعتها ثم حملها للإدارة، بل يجب أن يتم ذلك آليا عن طريق الترابط البيني وهذا هو النهج الذي نسير فيه الآن مع وزارة الداخلية ووزارة التعليم العالي ووزارة التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من الوزارات التي نعمل معها، كما أن التوجه الذي وضعناه في سنة 2025 يقضي بضرورة حل كافة المشاريع المعطلة والحمد لله، باستثناء مشروع واحد لا يزال يشهد بعض الإشكاليات مع الشركة المنفذة، فقد وصلنا إلى حل كل إشكاليات المشاريع المعطلة تقريبا.

اليوم، لدينا مشروع بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري وقد استأنفت فرق العمل نشاطها وإن شاء الله ستكون الوتيرة أسرع بعد تجاوز بعض الإشكالات التي كانت مرتبطة خاصة بالتمويل وبالنسبة إلى المشروع مع وزارة الشؤون الاجتماعية، الصندوق الوطني للتأمين على المرض "CNAM" حيث تم إطلاق طلب العروض وهذا ينطبق على العديد من الملفات التي كنا نتحدث عنها طيلة السنوات الخمس أو الست الماضية وكانت معطلة لعدة أسباب، لذا قررنا أن تكون الأولوية في سنة 2025 هي تجاوز كافة إشكاليات المشاريع المعطلة.

المجال الثالث الذي نعمل عليه والذي ركزنا عليه لسنة 2025 هو إطلاق عملية تأهيل كل نظم المعلومات الكبرى في الإدارة تقريبا واليوم وبالتنسيق مع وزارة الصحة انطلقت كل المشاريع وشهدت تقدما ومن أهم هذه المشاريع الملف الطبي الإلكتروني الموحد وشبكة الصحة بالإضافة إلى بعض المشاريع النموذجية مثل المستشفى الرقمي وغيره.

وفي وزارة العدل تم بالفعل إطلاق طلب العروض الخاص ببوابة "e-Justice" وهذا كله لم يكن متاحا في السابق، أما في وزارة النقل فلدينا أيضا منظومة لإعلام المسافرين وتعقيبا على ما تفضل به أحد النواب الأفاضل حين قال أنه من غير المقبول ألا نعرف موعد وصول المترو أو الحافلة، فأنا أؤكد أن له كل الحق ولهذا السبب تم إطلاق مشروع منظومة إعلام المسافرين " système d'information voyageurs".

كما أن هناك منظومة أخرى هامة جدا وهي الآن بصدد العرض على اللجنة العليا للصفقات وتتعلق بالخارطة الرقمية لأملاك الدولة، هذه النقطة في غاية الأهمية، إذ لا يمكننا الحديث عن الاستثمار أو عن أي أمر يهم علاقة المستثمر أو المواطن بالدولة إذا كانت الدولة لا تعرف ممتلكاتها، لقد توصلنا إلى اتفاق مع مركز رسم الخرائط والاستشعار عن بعد والملف الآن لدى اللجنة العليا للصفقات وإن شاء الله ستنطلق قبل نهاية السنة أشغال رقمنة كل الملفات الخاصة بأملاك الدولة الفلاحية وغير الفلاحية.

أما بخصوص التعليم العالي والشؤون الاجتماعية والتي تطرقنا إليها خلال انعقاد اللجنة، فقد استكملنا منظومة التقاطعات التي شملت تقريبا 12 قاعدة بيانات لضبط بيانات المواطنين وتدخلات الدولة الاجتماعية في كل القطاعات وهذه المنظومة مبنية على المعرف الوطني الوحيد وهو المعلومة المحورية التي تتيح لنا معرفة كل المعلومات المتعلقة بالمنتفعين بالتدخلات الاجتماعية للدولة.

وهنا أجيب على مداخلة أحد النواب الذي أشار إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية لا تملك نفاذا لبيانات وزارة المالية، فأؤكد أن هذا النفاذ موجود، ولكن كما قلت قد لا تسير الأمور بالسرعة التي نتمناها، فهناك نوع من مقاومة التغيير والتخوف من الرقمنة لدى بعض الجهات داخل الإدارة، ولكننا مصرون ونحظى بكل الدعم والإرادة على مستوى الحكومة ورئاسة الجمهورية، فلا رجوع عن رقمنة الخدمات، الرقمنة بالنسبة إلينا هي الضامن مع إجراءات أخرى بطبيعة الحال للشفافية ولمقاومة الفساد ولتكريس المحاسبة والمساءلة داخل المرفق العمومي.

وفيما يخص السؤال حول دور الخدمات الرقمية وعلاقتها بالرقمنة، فنحن حين نرقمن الخدمات عن بعد من خلال البوابات والهاتف الجوال ندرك أن هناك فئة من المواطنين ستظل بحاجة إلى التنقل إلى الإدارة خاصة في المناطق التي قد يصعب فيها التعامل مع الخدمات عن بعد، لذا وجب توفير فضاءات تقدم لهم هذه الخدمات الرقمية حضوريا، فدور الخدمات الرقمية ستعمل كشباك موحد حضوري لمن يواجهون إشكاليات في الخدمات على الخط.

نعتقد أننا نملك خارطة طريق واضحة وتجدون في التقرير الخاص بسنة 2026 كل المشاريع المبرمجة مع ميزانياتها وستكون لدينا فرصة أكبر للدخول في تفاصيل البرنامج المفصل للسنوات القادمة وذلك على مستوى مشروع المخطط الخماسي 2026-2030 الذي حددنا فيه لكل مشروع آجاله وميزانياته المستوجبة.

النقطة الثانية تتعلق بالخدمات البريدية والحقيقة أنها حظيت بنصيب الأسد من التدخلات وهذا أمر طبيعي وأشكر السيدات والسادة النواب على هذا الاهتمام الذي يعد دليلا على أهمية المرفق البريدي في الحياة اليومية للمواطن، نحن واعون تقريبا بكل الإشكاليات المطروحة ونحاول مسابقة الزمن لإصلاح الكثير من الهنات في أسرع وقت وهي في الحقيقة كانت نتاج تراكمات للسنوات الماضية.

بخصوص إحداث مكاتب بريد جديدة، فإن عدد الطلبات كبير اليوم وهذا أمر مفهوم، ولكننا للأسف لا نستطيع الاستجابة لكل الطلبات ضمن ميزانية سنة واحدة، فاليوم لدينا أكثر من 100 طلب لإحداث مكاتب بريد وأنتم تدركون تكلفة كل مكتب وبالإضافة إلى التكلفة فإن الإشكال قد لا يكون ماليا بالأساس، فهناك إجراءات متبعة، فإذا تقرر اليوم إحداث مكتب بريد يجب أولا توفير المقر أو الأرض وإذا لم يتوفر المقر نضطر للبحث عن الكراء، أما في حال توفر الأرض فيجب القيام بطلب عروض لاختيار مكتب دراسات، ثم يقوم المكتب بإعداد الدراسة وبعدها نطلق طلب عروض لاختيار المقاول، ثم يبدأ المقاول في التنفيذ وصولا إلى تعيين الأعوان، في الحقيقة إن هذه الآجال طويلة بالفعل ونحن نعي ذلك ونعمل على إيجاد حلول لاختصارها لضمان أن ما نبرمجه هذا العام يبدأ في العمل في أقصى الحالات خلال السنة التي تليها.

كذلك الأمر بالنسبة إلى نقص الأعوان، فهو نقص موجود ولا ينكره أحد وهذا النقص هو نتاج عشر سنوات تقريبا من شبه منع للانتدابات منذ عام 2016، فالمغادرون لا يتم تعويضهم مما أدى إلى تراجع العدد من أكثر من 10,000 عون إلى حوالي 8,500 حاليا، لقد أطلقنا مناظرات ولدينا الآن مناظرة لانتداب 290 عونا ستصدر نتائجها في الثلاثية الأولى من سنة 2026 بإذن الله وبالتوازي مع ذلك سنطلق مناظرة بعنوان سنة 2026 مع برنامج نعمل عليه مع مختلف الهياكل المعنية لإلحاق أعوان من إدارات أخرى بسلك البريد، ولكن عندما يكون لدينا نقص يصل إلى 2000 أو 3000 عون، فمن غير الممكن انتدابهم جميعا دفعة واحدة في سنة واحدة لاعتبارات عديدة، كما أن الآجال تستغرق وقتا طويلا، فمناظرة لانتداب 290 عونا يتقدم إليها أكثر من 20,000 مترشح، مع ما يتبع ذلك من اعتراضات

وإجراءات تستنزف الوقت ولهذا السبب أتفهم تساؤل السادة النواب حين يقولون لقد برمجتم المناظرة، ولكن أين النتائج؟بإننا نعمل على هذا الأمر، ولكننا نستطيع الرفع من وتيرة العمل وتسريعه أكثر، علما أن المجهود يومي في هذا الخصوص.

وبخصوص الموزعات الآلية فالأمر نفسه حيث كان هناك إشكال كبير ولم نقف مكتوفي الأيدي، ففي سنة 2025 أطلقنا طلب عروض ومع استكمال الإجراءات تم إمضاء العقد وصدر الآن إذن التزود للشركة المزودة وإن شاء الله، خلال الشهرين القادمين سنضغط أكثر على الشركة المزودة لاستكمال تركيز كل الموزعات ومن المؤسف فعلا ونقر بذلك أنه في الفترة الماضية وقعت أعطاب كثيرة لم يتم إصلاحها، كما أن الصفقات لم تصدر، لذا سنطلق صفقة أخرى وبطبيعة الحال، كما تعلمون جميعا هناك إجراءات تمنعنا من اقتناء الموزعات بشكل فردي، بل يجب أن يتم ذلك عبر آلية التجميع ثم الاقتناءات.

أما بخصوص القانون الأساسي للبريد والصندوق الاجتماعي، فقد تعهدنا بذلك وتم الاتفاق في هذا الخصوص وعرض المشروع على مجلس الإدارة، ولكن بطبيعة الحال مؤسسة البريد ليست وحدها في البلاد فهناك العديد من المؤسسات الأخرى وهناك بعض الطلبات والإجراءات التي تتطلب مزيدا من النظر، لقد تعهدنا بعرض الملف على مجلس الإدارة وهو ما قمنا به فعلا، ولكن مع وضعية المالية العمومية وطلبات المؤسسات العمومية الأخرى هناك أشياء لا يمكن تمريرها ومع ذلك نحن نتعهد بالأمر والدراسة مع كل الأطراف لا تزال متواصلة، فنحن مقرون بحق البريديين في نظام أساسي يليق بهم وبمستوى مجهوداتهم وهذا ما تعهدنا به، لكننا أيضا لا نريد تكرار ما حدث في فترات سابقة حين نمنح امتيازا في مؤسسة ما ثم نضطر إلى تعميمه على 150 أو 160 مؤسسة عمومية أخرى، فهناك إطار وطني نعمل ضمنه وإن شاء الله لن يطول هذا الموضوع أكثر.

بالنسبة إلى التسميات التي تم ذكرها بخصوص البريد وخاصة في الإدارات الجهوية، لن أتهرب من المسؤولية، صحيح أن الوزارة أوقفت التسميات في الإدارات الجهوية وأقولها بوضوح إما أن تكون التسميات متماشية مع ثقافة وعقلية 25 جويلية أو لا تكون، لا رجوع إلى الوراء وهذه ليست مجرد شعارات، فلا يمكنني اليوم في ظل توجهات السيد رئيس الجمهورية التي تركز على إعطاء المسؤولية للشباب أن أصادق على تسميات مخالفة لذلك ولا يمكن للسيد رئيس الجمهورية أن يؤكد على معايير الكفاءة والنزاهة والوطنية، ثم أقبل بمعايير مخالفة، فأنا أتحمل مسؤوليتي في ذلك، لقد أوقفنا التسميات ونحن نعمل حاليا على البديل لكنني لم أشأ إصدار تسميات في الإدارات الجهوية قبل أسبوع أو أيام قليلة من العودة المدرسية، فليس من المنطقي أن نأتي في 14 سبتمبر لنقول لشخص يعمل في بنزرت: "اذهب غدا لتباشر عملك في قبلي "وفي الفترة القليلة القادمة، إن شاء الله، سيتم تصحيح الإجراءات.

أما بخصوص ما ذكره السيد النائب حول حدوث تناظر وإعلان النتائج وما إلى ذلك، فقد تم التناظر في شهر جويلية، ولكن كيف يطلب مني الموافقة على التسميات وأنا أعلم بالأسماء قبل أن تنعقد اللجان حتى؟ لا رجوع إلى الوراء في هذا الأمر والبريديون الذين يستمعون إلي الآن يفهمون جيدا عما أتحدث وبطبيعة الحال فإن التحقيق في هذا الشأن هو من التحصيل الحاصل.

بالأمس قرأت في إحدى المجموعات على موقع "الفيسبوك" أن تفقدية الوزارة متواجدة يوميا بالبريد، نعم تلك هي وظيفتها.

ملف الاختلاسات والنقديات بالبريد معروض الآن أمام القضاء وتعلمون جيدا أنه إذا تعهد القضاء بملف ما لم يعد بإمكاننا بعد ذلك القيام بعمليات التفقد.

أما بخصوص المبلغة عن الفساد فهي تتمتع بالحماية وهي على اتصال بالوزارة وأي إشارة أو معلومة تفيد تعرضها لإجراءات إدارية فسيتم التدخل بكل حزم ضد كل من يمس بمبلغ، فهي تتمتع بالحماية بمقتضى القانون وربما تبقى بعض أشكال الهرسلة التي يصعب إثباتها وهذا إشكال آخر.

وقد تم الإذن للإدارة العامة للبريد رسميا ومن خلال عملية التفقد باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية في هذا الخصوص، فالموضوع لا يهم شخصا أو شخصين، بل يهم عددا كبيرا وبناء على مداخلات السادة النواب سأقوم صباح الغد بإعادة فحص الملف وإذا كانت هناك إجراءات احترازية لم تتخذ بعد فسيتم اتخاذها وأتعهد بهذا.

البنك البريدي، فسرت بإطناب على مستوى اللجنة وسأحاول إعادة تفسير الموضوع، لا جدال ولا نقاش في وجوب توفير خدمات بنكية يوفرها البريد التونسي بأي طريقة كانت واليوم نحن في حاجة إلى ما يسمى بالإدماج المالي أو بالأحرى مقاومة الإقصاء المالي حيث يضطلع البريد بمهمة اجتماعية لتوفير خدمات بنكية لفائدة شرائح اجتماعية معينة لكن لابد ألا نقع في الفخ فنحل مشكلة بمشكلة.

هناك العديد من السيناريوهات المطروحة وقد تطرق إليها تقرير اللجنتين والسؤال المطروح هل أننا إذا اكتفينا اليوم بتحويل البريد إلى بنك يعمل في إطار قانون المؤسسات المالية لسنة 2016 هل يمكنه أن يوفر قروضا بدون ضمانات؟ لا يمكنه وهل يمكنه أن يقدم قروضا بدون فائدة؟ لا يمكن وغيرها الكثير وتأثير ذلك على المالية العمومية، فهذا كله موضوع درس ويمكن أن نتناقش في السيناريوهات والطريقة وليس في المبدأ.

بالنسبة الى التغطية بشبكات الاتصال، أنا متفق تماما مع توصيف جل النواب تقريبا بأن هناك تفاوتا كبيرا بين جل المناطق في خصوص التغطية بالشبكة وبالأنترنت ولذلك فإن من أكبر المشاريع التي سنجدها في الميزانية تقريبا هو ملف التغطية الشاملة الذي رصدنا له في حدود 60 مليون دينار وقمنا بجرد لكل الولايات فبدأنا بـ15 ولاية وصدر طلب عروض مع السادة الولاة والمعتمدين وحددنا 103 منطقة سكنية ونحن اليوم بصدد استكمال إجراءات إبرام العقد وسيستغرق الموضوع البعض من الوقت لكننا مجندين كلنا لتنفيذ ما جاء بالفصل 38 من دستور الدولة التونسية الذي يقر بأن الدولة تعمل على توفير الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال لكامل المواطنين بجميع شرائحهم وأينما كانوا على أرض الوطن.

اليوم لنا دفعة أولى 103 منطقة سكنية والتي تهم 15 ولاية وبعد إمضاء العقد سيتم إطلاق الدفعة الثانية وسيتم استكمال البقية ونحن واعون بهذا ولا توجد رقمنة إذا لم تصل الشبكة للمواطن، صحيح أن الجرد سيبقى دوما قائما لكن الموضوع ذو أولوية وتجدون في الميزانية أن أكبر مشروع تقريبا هو المشروع المتعلق بالتغطية الشاملة لكن هناك أيضا أماكن لا نجدها في الـ 103 منطقة لكن فيها تغطية ضعيفة وهذه من الواجبات التعاقدية للمشغلين الثلاثة وتم العمل مع الهيئة الوطنية للاتصالات لاتخاذ كل ما يسمح به القانون لإجبار المشغلين على العمل بالتزاماتهم التعاقدية وإذا كانت لديهم إجازة والتزامات في إطار الإجازة فإنه سيتم اتخاذ كل الإجراءات للالتزام بها.

موضوع الألياف البصرية، حين أسمع اليوم نائبا وهو على حق إذ يقول أنا أدفع إزاء 20 ميغا ولا تصلني إلا 5 أو 6 ميغا هذا صحيح لأن التكنولوجيا المستعملة "ADSL" وغيرها وصلت الى نهايتها ونظريا لا تصل إلى 20 ونبهنا على كل المشغلين بعدم بيع خدمات غير ممكنة وفيها عقوبات والحل اليوم هو المرور إلى "fibre optique" لكن لا يمكن أن نغير شبكة "ADSL" لها عشرين سنة إلى "fibres optiques" في غضون شهر أو شهرين أو ثلاثة وخمسة شهور.

لقد تضاعف عدد المشتركين في "fibres optiques" اليوم تقريبا الى أربع أضعاف وسيكون النسق أعلى سنة 2026، ولكن باستثمارات كبيرة وكبيرة جدا، مشغل وطني واحد تقريبا استثماراته في " fibres optiques" في حدود 300 مليون دينار ،اليوم هناك أشغال على الميدان تستغرق الكثير من الوقت وأقولها سنسعى إلى ذلك سواء بالنسبة إلى مكاتب البريد أو بالنسبة إلى الربط خاصة أننا نتحدث عن اتصالات تونس فمقياسنا ليس المردودية المالية أبدا، بل إننا نعمل حسب الكثافة السكانية وحسب القرب للمرافق العمومية وهذا هو المقياس وليست المردودية الاقتصادية أو أن نحدد إن كانت هذه المنطقة "rentable" أم لا وهذا ليس في قاموسنا.

بالنسبة إلى ملف المركز الوطني للإعلامية "CNI" وقد قال أحد النواب لابد من الحوار مع الأعوان، أذهب إلى أكثر من ذلك إنهم يتهمونني بالمحاباة للمركز الوطني للإعلامية باعتبار مهامي السابقة في المركز، بالعكس يتم الاتصال مع الأعوان كل يوم ونعمل معهم يوميا، ولكن المشكلة أنه تم الاتفاق على منحة في وقت من الأوقات وسيتم تنقيح النظام الأساسي لإدراجها وسيتم تمريره مع كل المنح والزيادات في كل المؤسسات وهناك مؤسسات لا تملك نظام أساسي وهناك مؤسسات فيها تنقيح كما تحدثنا عن البريد وهناك مؤسسات لها منحة فقط وأخرى عندها ترسيم أعوان لا يتقاضون راتبا، إذن هناك أولويات فالأمر جاهز ونستكمل كل الإجراءات وسيتم تمريره في الوقت.

حول العمل بدون اتفاقيات، لا أعرف حقيقة ذلك وإذا كان هناك مشروع يتم العمل فيه بدون اتفاقيات أخبرونا عنه.

موضوع نقل سلطة الاشراف إلى رئاسة الحكومة، كنا تحدثنا عن هذا في فترات سابقة باعتبار أنه كان هناك تجاذب وإشكاليات على مستوى الوزارات وكعكة وزارية يقتسمها الأحزاب إلى آخره ونخاف أن تنضوي "CNI" تحت وزارة وتحت حزب سياسي، فهل أن هذا الموضوع لا يزال مطروحا اليوم؟ نقول بأن الضمان هو الحياد، الحياد مقارنة بماذا؟ وعلى من؟ ما الفرق بين وزارة التكنولوجيات ووزارة التربية ورئاسة الحكومة وغيرها؟ كلها مهمة تنفيذية واحدة، في وقت من الأوقات كان الموضوع مطروحا حتى لا يكون المركز الوطني للإعلامية تحت سلطة حزب من الأحزاب وتعرفون عما أتحدث، ولكن اليوم الموضوع لم يعد مطروحا، اليوم مهمة تنفيذية واحدة.

موضوع "CERT" لقد تم استكمال المهمة الرقابية التي أذن بها سيادة رئيس الجمهورية والتقرير موجود وتمت إحالته بكل نتائجه إل الجهات المختصة، فالنقطة التي تهم القضاء أحيلت إلى القضاء وأحيلت النقطة التي تهم دائرة المحاسبات إلى جهتها والنقطة التي تهم الإدارة تحولت إلى الإدارة، صحيح أننا لم نتحدث كثيرا عن الاتهامات لكن الموضوع أخذ مساره وأذهب معكم إلى أكثر من هذا، إذ قال أحد النواب الأفاضل بأن بعض الممارسات ما زالت متواصلة وجاءتنا معلومات في هذا الخصوص وتم إمضاء مهمة رقابية أخرى في الأسبوع الفارط في "CERT"، هذا لا يوجد اليوم و"tolérance zéro".

لقد تم سابقا إقرار تخفيض 50% في المعاليم على الإذاعات الجمعياتية ونحن بصدد القيام بجدولة للأسبوع الفارط والتي وافقنا عليها ومن هذا المنبر ما زلنا على استعداد بإحداث جدولة وتبقى إشكالية الطرح والتخلي على المستحقات لأنها تتطلب أكثر وتعرفون أن هذه أموال عمومية وليس من صلاحيات الوزير أن يتخلى عنها ويمكن أن نتحدث فيها لكن ما أقوله هو أن التكلفة في حدود 4000 دينار في السنة تقريبا وإذا كان هناك تأخير يمكن أن تصل إلى مبالغ أكثر بإضافة الخطايا، ولكن سيتم النظر في الموضوع حالة بحالة وهنا دعوة إلى الإذاعات الجمعياتية للاتصال بالديوان وسيتم النظر في كل الحالات.

بالنسبة إلى موضوع الأمن السيبرني نطمئن كل الإخوة وصحيح أننا لا نتحدث عن الموضوع نظرا إلى خصوصيته لكن منظوماتنا مؤمنة ولا تصغوا إلى الأخبار الرائجة على صفحات التواصل فهي في أكثرها استعراضية وحتى الأحداث التي صارت ونشرناها فهي لم تكن اختراقات فمثلا حين أضيع مفتاح منزلي ويجده غيري ويدخل به فهل يعتبر اختراقا؟ ويمكن أن ندخل في تفاصيل أخرى ربما ليس هذا مجالها.

إذن الموضوع هنا هو موضوع ثقافة الحماية والبيداغوجيا والإطار القانوني الحالي هو من أقوى ما يوجد في حماية النظم وبرنامج التدقيق متقدم ولم نتوقف فيه وركزناه لكل المراكز العمومية وكذلك الاستراتيجية موجودة سواء بالنسبة إلى الفترة 2020 - 2025 وعندنا أيضا الآن استراتيجية جديدة موجودة للأمن السيبرني 2026 - 2030 وهي محل متابعة يوميا وعلى أعلى مستوى وصحيح أن مجال الأمن السيبرني تطور كثيرا اليوم ويجب أن نتطور حتى في معاملاتنا اليومية وقد لا تكون حماية المعطيات أحيانا بالشكل الكافي اليوم مما يؤدي إلى أشياء يمكن أن تلوح ظاهريا أنها اختراقات.

إذن تحدثت عن النظم الأساسية بالنسبة إلى المركز الوطني للإعلامية وعن البريد وأيضا تقدمنا في شأن الديوان الإذاعي والتلفزي وبصدد المصادقة، كما استكملنا إعداد كراس شروط بالنسبة إلى تطبيقات التاكسي الفردي لتنظيم هذا القطاع وحاليا مع وزارة النقل بصدد الإعلان على نشره.

أشكر السيدات والسادة النواب الذين تطرقوا إلى موضوع الأخطار على العائلة والأطفال في الفضاء السيبرني وقد اعتبرته في مناسبات سابقة موضوعا مصيريا وهو مسؤولية الجميع وليست إجراءات تقنية فقط ويمكن أن نخصص له جلسة خاصة على مستوى الأكاديمية وغيرها فهو موضوع مهم ومهم جدا وحلول الحجب ليست سهلة مع صعوبة الشبكات اليوم وتعرفون أنه يمكن أيضا لأي طفل صغير أن يتجاوز الحجب بطريقة سهلة ونعمل مع وزارة المرأة على برنامج لحماية الأسرة في الفضاء السيبرني بطبيعة الحال مع الوكالة الوطنية للأمن السيبرني مع وزارة التربية ومع وسائل الإعلام.

وقد بدأنا كخطوة أولى مع مزودي خدمات الأنترنت لفرض الرقابة الأبوية على مستوى كل اشتراكات الأنترنت لكن الموضوع يرتقي إلى مواضيع الأمن القومي ولم نغفل عنه بالعكس هو اليوم محل اهتمام من أعلى مستوى خاصة مع تقنيات الذكاء الاصطناعي ونعرف أن الموضوع خطير وخطير جدا ولا أريد أن ألقي بالمسؤولية على العائلة لكنه ليس سهلا وأنا من الميدان وعندي صعوبة حتى لمراقبة أبنائي فما بالك بالمواطنين الذي ليسوا من أهل الاختصاص.

كما تم إطلاق طلب العروض الخاص بمشروع النحلي وحاليا في مرحلة قبول العروض وفرزها وتم تقريبا تجاوز كل الإشكاليات العقارية، صحيح أن هناك بعض القضايا ما زالت مطروحة لكن ليست حول ملكية الدولة للأرض إنما على مبالغ التعويض الخاصة بالانتزاع.

بالنسبة إلى "start up" وريادة الأعمال، نملك اليوم أقوى المنظومات للشركات الناشئة، صحيح لديها صعوبات وهذا ليس مرتبطا بها كشركات ناشئة لكن خاصة مع السوق الرقمي ككل، خاصة أن أكثرهم يعملون مع شركات أوروبية وتعرفون الوضعية مع بعض الحرفاء في الفضاء الأوروبي.

موضوع نسبة الشركات الناشئة التي تفلس وهذا نسميه " taux de mortalité" ويفوق 70 و80% ولكننا نفتخر بالبرنامج وهو يحقق نتائج مهمة ولدينا مشروع تنقيح قانون "Start Up Act" لإعطاء أكثر فرص للشركات الناشئة خاصة في النفاذ للصفقات العمومية والمساهمة في المشاريع العمومية.

بالنسبة إلى موضوع "régie" أؤكد بأن مسألة القضاء على التشغيل الهش وتوجهات السيد رئيس الجمهورية في هذا المجال ليست محل استشارات أو محل نقاشات أو غير ذلك وبالنسبة إلى "régie" لعاملات البريد فإننا تناولنا الموضوع من الأول تقريبا على أساس وضعيات مشابهة لغيرها لكن اتضح أنه لا يطبق عليهم نص المناولة واكتشفنا العديد من الوضعيات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أضيفوا خمس دقائق للسيد الوزير.

السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

بعض النواب اتصلوا بالوزارة وقلنا لهم بأنهن يعملن ساعتين يوميا واتضح أن الوضع ليس كما قلنا وأقولها بكل صراحة وليس لدينا ما نخفيه، وجدنا التزاما بأنهن يعملن بدون تحديد الوقت وما إلى ذلك وأول إجراء هو فتح بحث وتحقيق إداري باشرته التفقدية العامة للوزارة منذ عشرة أيام للوقوف على الوضعية بالضبط.

وما أؤكده اليوم أنه في تونس 25 جويلية لا يوجد استغلال لأي فئة معينة والوضع غير مقبول والوزارة تتعهد بتسوية هذه الوضعية، صحيح أنه لا ينطبق عليهم الأمر المتعلق بمنع المناولة باعتبارهن لا يتبعن الشركات وباعتبارهن لسن في وضعية المناولة فهذه وضعية منذ 2008 ومتواصلة والملفات ليست في الإدارة المركزية، بل على مستوى الإدارات الجهوية، اليوم كما قلت نعمل وفق مسارين التفقدية العامة تسعى إلى تحديد المسؤوليات ومعرفة الوضعية التفصيلية للملف ولم تكن لدينا قائمة 657 عاملة إلى حدود الأسبوعين الفارطين والمجال الثاني بعد التفقدية هو فريق عمل في الوزارة يدرس الفرضيات الإدارية التي تمكننا من تسوية الوضعية.

لا مجال اليوم أن تشغل الإدارة مهما كانت صفتها أعوانا بدون تغطية اجتماعية كما أنه لا مجال اليوم تشغيل أناس بأقل من الأجر الأدنى وما نتعهد به في الفترة القادمة هو إدماج أو عقد أو أعوان وقتيين ثم يتم فيما بعد إدماجهن وسنقدم خلال الأيام القادمة مقترحا لتسوية الوضعية ولا مجال أعيد وأؤكد، اليوم لا مجال لاستغلال أي كان ونحن بصدد الدرس ولدينا النظام الأساسي للبريد وإجراءات معينة لأن الإدماج فيه العديد من الشروط وقد لا يسمح السن بالإدماج، فالوضعية ليست بهذه السهولة ويمكن أن نوافق على الإدماج في الوظيفة العمومية، ولكن قد لا تتوفر فيهن شروط الإدماج ويمكن أن نجد منهن من تكون مسجلة مع منظومات اجتماعية أخرى.

إذا يجب التطرق إلى الموضوع حالة بحالة لأنه هناك من تعمل في البريد وفي هياكل عمومية أخرى وهناك من تجاوز عمرها سنا لا تسمح بالإدماج إلى آخره ويمكن أن يكون هناك من تتمتع بتدخلات اجتماعية في أطر أخرى ولا أجزم مثلا أمان اجتماعي وغيره وسننظر في الـ 657 حالة بحالة وما أتعهد به في كل الحالات هو القطع مع هذه الوضعيات كما أكرر وأقول بأن تعليمات السيد رئيس الجمهورية في القطع نهائيا مع العمل الهش والموضوع ليس موضوع استشارات ولا فلسفة إدارية، هذا ليس مجاله ومن يريد طرح فلسفة إدارية يقدم أطروحته في الجامعة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد سفيان الهميسي، وزير تكنولوجيات الاتصال وكافة أعضاء الوفد المرافق له على كل الإفادات والبيانات التي تم تقديمها.

شكرا موصولا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين.

الشكر أيضا لكل من لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة سنة 2026 ونرفع الجلسة لبعض الدقائق لنتمكن من توديع السيد الوزير والوفد المرافق له.

(كانت الساعة العاشرة ليلا)